السلطة والصحافة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014 /5 /2004)

070
عصفور، معاذ أحمد
الصحافة والسلطة / معاذ أحمد عصفور،- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014
( )ص.
ر.إ.: 2004/ 5/ 2014
الواصفات: /الصحافة/ /السلطة/ /الاحوال السياسية //

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2015

دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جـــوال: 0796914632 - 0799291702
هاتـف:4652272 فـاكس4653372
dar.almajd@hotmail.com

السلطة والصحافة

معاذ أحمد عصفور

امجد
دار امجد للنشر والتوزيع

مقدمة

منذ اختراع المطبعة على يد يوحنا جوتنبرج منتصف القرن الخامس عشر الميلادي والتي ولدت معها الطباعة والصحافة وما تلاها من وسائل إعلام جماهيري، والعالم في جدلية مستمرة تأسست حول علاقة الصحافة بالمجتمع وعلاقة السلطة بالصحافة. وعلى الرغم من التغيرات الهيكلية في بناء الدولة ومؤسسات المجتمع خلال الخمسة قرون الماضية، إلا أن السؤال يظل محوريا حول موضوع حرية الصحافة. والمفهوم الأساسي لحرية الصحافة freedom of the press يعني إمكانية النشر بدون رقابة قبلية أو ترخيص مسبق أو تهديد بعقوبات متوقعة.

وتعرضت الصحافة لتنظير فكري ورؤى فلسفية ونقد اجتماعي على مر القرون الماضية، ساهمت في وضع تصورات معيارية عن الدور المتوقع للصحافة والإعلام في المجتمعات الإنسانية. ومن أهم ما نشر في هذا الموضوع كتاب "النظريات الأربع" للصحافة في الخمسينيات الميلادية، وفه تم تقسيم الإعلام في العالم وفق نظريات سياسية/أيديولوجية،هي السلطوية والشيوعية، والحرية والمسئولية الاجتماعية. وخلال العقود الماضية أضيفت نظريتان هما النظرية التنموية ونظرية المشاركة الديموقراطية. وتعرض هذه الدراسة لنقاش عن الأسس النظرية والتطبيقات العملية لهذه النظريات. كما تبني الدراسة الحالية على الأدبيات التي تستعرضها في اقتراح نموذج لعلاقة الإعلام (وخاصة الصحافة) بالمؤسسات الاجتماعية من ناحية، والجمهور من ناحية أخرى.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي:

1. الهدف الأول للدراسة يتمثل في نقطتين، هما:

- التعرف على العلاقة بين السلطة والصحافة في ضوء النظريات الإعلامية.
- اقترح نموذج للعلاقة بين الصحافة والمجتمع.

2. الهدف الثاني للدراسة يتمثل في ثلاث نقاط:

- التعرف على حجم التغطية الصحافية لمختلف القطاعات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية، وخاصة تلك المعنية بالقطاعات الخدمية في المجتمع.
- التعرف على اتجاهات التغطية الصحافية للقطاعات الحكومية والخاصة.
- التعرف على اختلاف التغطية في فترتين زمنيتين، قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وتعرض هذه الدراسة لنتائج تحليل مضمون عن الصحافة السعودية ممثلة في صحيفتي الرياض والجزيرة، للتعرف على طرق معالجتها للقضايا والموضوعات المحلية، وخاصة ذات العلاقة بالأجهزة الخدمية في المجتمع السعودي. وقد تم اختيار فترتين زمنيتين قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر للتعرف على الاختلافات التي قد تعزى إلى تحولات نوعية في توجهات ومعالجات الصحافة والإعلام السعودي بعد هذه الأحداث.

وفي دراسة أخرى عـن الصـحافة السـعودية (القـرني، 2003)، كشـفت نتـائج هذه الدراسة نموذجا جديدا في مفهوم الصحافة النقدية بعـد أحـداث 11 سـبتمبر، حيث وجدت أن معظم مساحات الرأي في الصحافة السعودية مثلت توجها نقديا عاما في الصحافة، وبنسبة تقترب من 70%. وهذه نتيجـة مرضـية جـدا تـأتي عـلى عكس ما يراه البعض ان الصحافة السعودية هــي صـحافة دعائيـة بالدرجـة الأولى. وإذا نظرنا بعين المقارنة بين وسائل الإعلام المطبوع الذي يعد إعلاما خاصا، ووسائل الإعلام المرئي والمسـموع والـذي يعـد إعلامـا رسـميا، سـتختلف النتيجـة، حيـث إن الاتجاه العـام في الإعـلام الرسـمي هـو إلى الجانـب الـدعائي، أكـثر منـه في الجانـب النقدي (ص 27).

وبناء عليه فإن الهـدف الأسـاسي للدراسـة الحاليـة يصـب في اختبـار فرضـية التغير المتوقع في المعالجات الصحافية بين فترة ما قبـل أحـداث الحـادي عشر مـن سبتمبر، وما بعد هذه الأحداث. ولهذا سيتم مقارنة الفترتـين للتعـرف عـلى حجـم التغطيات، واتجاهاتها، وطرق معالجتها. وقد تم تحديدا اختيار عدد مـن الأجهـزة والإدارات الحكومية والخاصـة التـي تنـدرج إجـمالا تحـت القطاعـات الخدميـة في المجتمع السعودي، لاستقاء صورة تعامل الصحافة السعودية مع هذه الأجهزة.

الإطار النظري للدراسة

النظريات المعيارية هي نظريات تصف وضعا مثاليا لنظام إعلامـي تتحـدد فيه الهيكلة والعمليات، وهي لا تصف واقع الإعلام، بل تؤكـد عـلى مثاليـة الإعـلام ومـا ينبغـى أن يكـون عليـه (Baran & Davis, 2003, p. 93). وتنطلـق عـادة هذه النظريـات مـن الفلسـفة والقـيم والإيـديولوجيا السـائدة في المجتمـع، وهـي التي تؤسس لنشـأة المؤسسـات الإعلاميـة، وتعطيهـا الشرعيـة المطلوبـة، وتـنعكس الملامـح الخاصـة بهـذه النظريـات في القـوانين والسياسـات الإعلاميـة، ومواثيـق

الشرف، وأخلاقيـات المهنـة (McQuail, 2000, p. 8) . وقـد سـاهم إعلاميـون وأكاديميون ونقاد اجتماعيون في صياغة هذه النظريات على مر السنوات والعقـود. ومن أشهر الكتب الإعلامية التي صدرت خلال العقـود الماضـية، كتـاب "النظريـات الأربع في الصحافة"، والذي شارك في كتابته ثلاثة مـن علـماء الاتصـال الكلاسـيكيين بعيد الحرب العالمية الثانية (1956م)، وهم سـيبرت، بيترسـون، وشرام، (Siebert, Peterson & Schramm, 1956) حيث كتبوا عـن النظريـة السـلطوية، والنظريـة الشيوعية، والنظرية الليبراليـة، ونظريـة المسـئولية الاجتماعيـة. وقـد أضـاف اليهـا دينيس مكويـل (McQuail, 1983) نظـريتين، هـما: النظريـة التنمويـة، ونظريـة المشاركة الديموقراطية.

النظرية السلطوية

تمثل السلطوية أول نظرية جسدت العلاقة بين الصحافة والمجتمع، وقد نشأت خلال القرون الوسطى بعد أن ظهرت الصحافة كوسيلة إعلامية في المجتمعات الأوربية. وحيث إن الريبة والشك كان هو أساس هذه العلاقة، حيث ان الحكومات الأوربية والكنيسة المسيحية وضعت القيود، وعرقلت مساعي الصحافيين والناشرين في ان يمارسوا دورهم الصحافي في النشر والحصول على المعلومات التي تقتضيها مهنة الصحافة والنشر. وبعكس النظرية الليبرالية، لم تكن هناك أعمال فكرية مؤثرة في أسس هذه النظرية، سوا حالات محدودة. وقد ذكر سيبرت (Siebert, Peterson & Schramm, 1956) اقتباسا عن الكاتب الإنجليزي ساموبل جونسون في القرن الثامن عشر الذي برر النزعة السلطوية في قوله :إن كل مجتمع يمتلك الحق في المحافظة على السلام والأمن والنظام العام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يحق للحكومات أن تمنع الآراء التي تمثل خطر على سلامة المجتمع.

وقد عاشت أوروبا لقرنين كاملين تحت هيمنة الحكومات السلطوية إلى أن تحررت من هذا الاستبداد بفعل الفكر التنويري الذي تأسست عليه بناءات وهياكل مؤسسية جديدة. ولكن الفكر والممارسة السلطوية كانت الأساس الذي اعتمدته الدول النامية، وبالذات حديثة العهد بالاستقلال من الاستعمار الأوربي. وتبنت هذه النظرية كثير من الأنظمة السياسية في دول العالم النامي، التي حرصت على أن السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام من خلال إما فرد أو نخبة سلطوية.

النظرية الشيوعية:

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية في أوروبا، لم تعد هناك امتداد لهذه النظرية سوى في ثلاث دول من دول العالم، هي الصين،

وكوريا الشمالية، وكوبا. وتحمل هذه النظرية أسسا فكرية مبنية على كتابات كل من ماركس وإنجلز على المستوى النظري، وعلى لينن على المستوى التطبيقي. وتتأسس النظرية الشيوعية (إحدى النظريات الأربع في الصحافة وكانت تسمى بالنظرية السوفيتية الشيوعية) على فكرة أن تكون الصحافة والإعلام أداة من أدوات الحزب الشيوعي الحاكم. ولهذا فان الحزب هو الذي يتحكم تحكما كاملا في مجريات الشأن الإعلامي في الدول الشيوعية. وتعمل وسائل الإعلام الشيوعية على تربية الشعب على المسار الاشتراكي، وتقوية القناعات الشعبية بالفكر الشيوعي السائد، ومحاربة الفكر المضاد الذي تمثله الرأسمالية الغربية.

وتتفق النظريتان السلطوية والشيوعية في محورية المجتمع – وليس الفرد – كأساس لتبرير السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام. فمصلحة الجماعة وهيمنة الدولة تتجاوز مصلحة الفرد، لكن الاختلاف بينهما يأتي في جانب ملكية وسائل الإعلام، فالنظرية السلطوية تتيح الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، بينما ملكية وسائل الإعلام في المجتمع الشيوعي هي من اختصاص الحزب الشيوعي الحاكم.

نظرية الحرية:

تنطلق الفكرة الجوهرية لهذه النظرية من كونها تسعى إلى إيصال الحقيقة إلى الناس، والى كونها لا تخدم أحدا أو مؤسسة في إطار عملها الإعلامي. ولا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة سواء داخليا أو خارجيا. وتبنى هذه النظرية على وجود حرية صحافة حقيقة. والمفهوم الأساسي هنا freedom of the press يعني إمكانية البث والنشر بدون أي رقابة قبلية أو متطلبات قانونية لترخيص مسبق أو تهديد وخوف من عقوبات متوقعة. وتقوم الصحافة ووسائل الإعلام بدور ووظيفة "كلب المراقبة" watchdog مما يعني مراقبتها لما

يدور في المجتمع ومتابعة أداء ووظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ومع هذا المفهوم، نشأ مصطلح آخر يصف الصحافة بالسلطة الرابعة Fourth Estate مما يعني ان سلطة الصحافة تتنافس مع باقي السلطات في المجتمع. وكان إدموند بريك Edmund Burke أول من طرح هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر، قاصدا بذلك تنامي دور الصحافة في انجلترا ليواكب الدور الذي تلعبه السلطات الثلاث الأخرى: مجلس اللوردات، الكنيسة، ومجلس العموم.

وقد تتبدل السلطات من مجتمع إلى مجتمع، ومن وقت إلى آخر.. فمثلا تقلص وضعف دور الكنيسة في المجتمع الأمريكي – على سبيل المثال - أدى لأن تتجسد السلطات الثلاث في السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة. وفي كل هذه الحالات، يبرز سؤال حرية الصحافة الذي يجسد طبيعة وشكل العلاقة بين الصحافة من جهة والمؤسسات الاجتماعية بما فيها الحكومات من جهة أخرى.

وقد ارتبطت حرية الصحافة بالفلسفات الغربية التي نادت بحرية الفرد، وقمع الاستبداد، وعارضت تفرد الآراء. ومن أشهر الفلاسفة الذين كتبوا في هذا المجال جون ستيورت ميل John Stuart Mill الذي أوضح في كتابه "عن الحرية" أن تخريس الرأي هو سطو على البشرية جمعاء.. ويضيف أن الرأي الذي يتم خنقه إذا كان صائبا نكون قد خسرنا هذا الرأي، وإذا كان هذا الرأي خاطئا نكون قد خسرنا معركة وميكانيزمات الصراع بين الخطأ والصواب، والتي تولد بالضرورة الرأي الصواب.. وهذا ما عناه جون ميلتون John Milton بميكانزمات "التصحيح الذاتي" self-righting والتي تعني أن الفكرة الصائبة هي التي تتفوق وتتجاوز الفكرة الخاطئة عندما تتاح الفرصة للفكرتين بالتداول والانتشار. أ ي أنه يطرح فكرة "السوق الحرة للأفكار" كآلية لتداول وصراع الأفكار (McQuail, 2000, p. 147).

إن حرية الصحافة أول ما نشأت تمثلت في صراع بين الصحافة وشكل من أشكال السلطة، كان في القرون الوسطى هو الكنيسة، ثم تحولت الى الحكومات. وباختصار فان حرية الصحافة هي الحرية من القيود، وهذا ما عبر عنه التعديل الأول First Amendment في الدستور الأمريكي عام 1791م، والذي يؤكد على أن الكونجرس – وهو المؤسسة التشريعية – لا يجب أن يصدر قوانين تتعارض مع حرية التعبير أو حرية الصحافة.

وقد لخص جان كين (Keane, 1991) في كتابه "الإعلام والديموقراطية" الجدل حول حرية الصحافة في أربعة اتجاهات تاريخية تناولت هذا الموضوع:

الاتجاه الديني، الذي مثله جون ميلتون في منتصف القرن السابع عشر، وفيه عارض القيود على حرية التعبير من منطلق أن الفرد – رجلا او امرأة – قد باركه الله بنعمة العقل، ومكنه من القراءة والحكم المبني على الضمير. ومن هنا فحرية الصحافة ضرورية لكونها تساعد على تطوير نوازع الخير لدى الأفراد، وينبغي أن تتعرض للاختبار بصفة منتظمة بتعريضها على آراء متباينة وخبرات منوعة..

الاتجاه السياسي، ومثله جون لوك John Locke مطلع القرن الثامن عشر، وفيه رأي أن حرية الصحافة ينبغى أن تنطلق من مبادئ حقوق الفرد الطبيعية المتمثلة في حقه أن يقرر ويختار في كل مناحي الحياة الدينية والسياسية وغيرها.. ومن حق الفرد أن ينشر ويعبر عن آرائه بدون أي قيود تفرضها الحكومات.

الاتجاه النفعي، ويمثله كل من بينثام وميل Bentham, Mill ، وكلاهما يعتقدان أنه من أجل أن يعمل النظام السياسي بشكل اعتيادي، يجب أن تكون في المجتمع ميكانيزمات تفعيل للتعبير عن الرأي العام. ويرى كل منهما أن الرأي العام هو الضمانة الرئيسة لعدم إساءة استخدام الحكم، أو إساءة

استخدام التشريع في المجتمع. وهكذا فان حرية الصحافة تهيئ وتخدم التعبير عن الرأي العام. ويضيف ميل أن الشعب لا يستطيع أن ينتقد حكومته إذا لم تقدم له المعلومات كاملة عن الشخصيات التي تدير الشأن العام في المجتمع، وهذه مهمة الصحافة الحرة.

ومثل الاتجاه الرابع جون ستيورت ميل John Stuart Mill الذي انتقد المذهب النفعي، الذي جعل من حرية الصحافة ضرورة براجماتية، ويرى ميل أن التداول الحر للأفكار من خلال الرأي العام هو مطلب أساسي لمجرد الوصول إلى الحقيقة. وقد تبنى المؤسسون الأمريكيون – على وجه الخصوص - أفكار ستيورت ميل وجعلوها منطلقا لفهمهم عن دور الصحافة في المجتمع، ونادوا بالتالي بحرية الصحافة. ويعتقد الكثير ان الفكر الذي طرحه ميل في هذا الخصوص يعطيه الأبوة الشرعية للصحافة الليبرالية في العالم (Williams, 2003).

وقد أشار ثومبسون (Thompson, 1995, p. 238) إلى أن هؤلاء المفكرين الكلاسيكيين قد رأوا أن حرية التعبير عن الآراء من خلال صحافة مستقلة هو الضمان الأساسي لتنوع وجهات النظر، وما يتبع ذلك من تنوير لآفاق الرأي العام. وتلعب الصحافة الحرة والمستقلة دورا محوريا في حراسة المجتمع ومؤسسات الدولة.

نظرية المسئولية الاجتماعية:

تنطلق هذه النظرية من محاول إيجاد توازن بين مفهومي الحرية والمسئولية. ونظرا لتزايد النقد ضد الصحافة مع مطلع القرن العشرين وخلال العقود الأولى منه نتيجة اعتماده على الإثارة والمنطق التجاري، ونتيجة الاحتكارات و الإنحيازات السياسية لهذه المؤسسات في الولايات المتحدة، تكونت لجنة خاصة للنظر في هذه الأمور بشكل عام ،عام 1942م تحت رئاسة

هتشنز Huchins رئيس جامعة شيكاغو. وقد وضعت هذه اللجنة نصب عينيها مهمـة التحقيـق في هـل أخفقـت أو نجحـت الصـحافة الأمريكيـة في أداء دورهـا الاجتماعي، وتحديـد أيـن مواقـع الحريـة التـي ينبغـي عـلى الصـحافة أن تتوقـف عندها، وما تأثير الضغوط الحكومية او الإعلان التجاري على حرية العمل الصحافي.

وقد أعدت اللجنة تقريرها عام 1947م، وفيه عكسـت نقـدا لأداء الصـحافة في عدم تهيئة الفرصة لأصوات أخرى غير تلك المؤثرة والمرتبطـة بـالقوى الفاعلـة في المجتمع. وفي هذا التقرير تم استخدام مصطلح "المسئولية الاجتماعيـة" لأول مـرة وانعكس في تحديد مسئوليات واضحة ينبغى أن تعمل عليها الصحافة، بما في ذلـك إتاحـة المجـال أمـام مختلـف الطبقـات والفئـات الاجتماعيـة للتعبـير عـن رأيهـا واتجاهاتها حول القضايا العامة في المجتمع. وقد أيقظت هـذه اللجنـة الحاجـة في دول غربية أخرى (المملكة المتحدة والسويد) الى تأسيس لجان للنظر أوضاع الإعلام واقتراح حلول عملية في هذا الاتجاه. وعلى سبيل المثـال طـرح بيكـارد (Picard, 1985) مفهوم نظرية جديـدة أسـماها النظريـة الديموقراطيـة الاشـتراكية للإعـلام democratic-socialism theory وحـاول مـن خلالهـا تحسـس التحـولات في المجتمع الأوربي بخصوص دور وسائل الإعلام في المجتمع.

النظرية التنموية:

تـرتبط هـذه النظريـة بأوضـاع الـدول الناميـة، وتعكـس الـدور المتوقـع من وسائل الإعـلام في المجتمعـات الناميـة. ويـرى مكويـل McQuail, 1983)) أن هناك تقاربا بين الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام وفـق النظريـة الشـيوعية والـدور الذي يقوم به الإعلام في الدول النامية في كـون النظـريتين تسـعيان إلى تأكيـد قيـام الإعلام بواجبات سياسية واجتماعية لخدمة المصـلحة العليـا في المجتمـع. وبعكـس

ما تشير إليه النظرية الليبرالية، فان النظرية التنموية تتوخى المعالجة المتأنية للأخبار المثيرة، وترى أن نشرها وبثها ربما يأتي بنتائج سلبية على المجتمع أو على الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل خاص. ولا يؤمن الإعلام التنموي بمقولة إن الأخبار السيئة هي أخبار جيدة من وجهة النظر الإعلام bad news is good news لأنه يستدعي عناوين كبيرة ومساحات وصفحات كثيرة من التغطية الإعلامية. وفي المقابل، تتجه وسائل الإعلام التنموية إلى مفهوم التغطيات الإيجابية، أو ما يسمى بالإخبار الجيدة good news نظرا لكونها تدعم الأوضاع الداخلية في تلك المجتمعات، وتعطي أولويات رئيسة للثقافات المحلية. وقد تعرضت النظرية التنموية للنقد من أنصار النظريات الليبرالية على خلفية أن كل ما تقوم به وسائل الإعلام في الدول النامية طبقا لهذه النظرية ليس إلا رقابة مباشرة وتشويشا على مصداقية وسائل الإعلام (Watson, 2003) . وهذا ما حدا بوكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الدولية إلى إهمال الأخبار والتقارير التي تأتي من وسائل الإعلام في الدول النامية، بحجة أنها مواد دعائية لا تستحق النشر أو البث.

نظرية المشاركة الديموقراطية:

عتبر هذه النظرية امتداد في المفاهيم والتطبيق للنظرية الليبرالية، وكما أشار إليها مكويل (McQuail, 1983) ، فان اتجاه النظرية هو في إعطائها قيمة عالية للأفقية الهيكلية لوسائل الإعلام، بدلا من الهيكلية الرأسية (المركزية) المعتادة في الإدارة الإعلامية لوسائل الإعلام في المجتمعات الغربية. كما أن هذه النظرية تعطي أهمية قصوى لبدائل إعلامية جديدة بعيدة عن الوجه التجاري والاحتكاري البحت الذي تفيض به وسائل الإعلام الكبرى. وتؤكد هذه النظرية دور المستقبل الإعلامي في صناعة المادة الإعلامية – على عكس ما تقوم به وسائل الإعلام التقليدية في دور محوري للمرسل الإعلامي- . وتسعى النظرية إلى كسر الاحتكار الذي تؤسسه المنظمات الإعلامية الكبرى بإيجاد

بدائل من وسائل الإعلام المحليـة باسـتخدام الكيبـل التلفزيـوني ومحطـات إذاعيـة وتلفزيونية وصحف محلية.

ولتعزيز هـذا الـدور تعطـى الجماعـات المحليـة والثقافـات الفرعيـة أدوات إعلامية ليمارسوا دورهم في تعزيز ثقـافتهم وحضـورهم الاجتماعـي، وهـذا الـدور موجود في حالات عديدة في الولايات المتحدة، ولكنه ممارسة معروفة بشكل خـاص في الدول الإسـكندنافية (Baran & Davis, p. 118). وتؤسـس نظريـة المشـاركة الديموقراطية لحقوق المستقبل في الرد وإبداء الرأي وصـناعة الموضـوعات ، وهـي خلـيط مـن الليبراليـة والمثاليـة والاشـتراكية والمحليـة(Watson, 2003)، حيـث أن تطبيقاتها في البيئة الليبرالية من المجتمعات الغربية، وهي نزعة نحو الوضع المثـالي للتطبيقات الخاطئة في النظرية الليبرالية، كـما أنهـا ذات تركيـز أكـبر عـلى القضـايا المحلية للبيئات التي توجد فيها وسائل الإعلام.

الحرية الإعلامية

هناك علاقة ترابطية بين طبيعة النظام السياسي وبين طبيعة النظام الإعلامي، فالنظام السياسي يهيئ المناخ ويتيح الفرص لنشوء نظام إعلامي مناسب. ولهذا فان النظام السياسي والاجتماعي هو الذي يعرف الإعلام ويحدد شكله ومضمونه. وعندما تختلف الأنظمة السياسية تختلف معها – عادة – الأنظمة الإعلامية. وحرية الصحافة أو الإعلام في أي مجتمع هي امتداد للفلسفة والرؤية الاجتماعية التي تولدت في ذلك المجتمع. ويمكن إجمالا وضع عدد من المعايير التي تحدد طبيعة ومفهوم حرية الإعلام (Silverblatt & Zlobin, 2004) :

انفتاح المجتمع من خلال تدفق حر للمعلومات.

تمكن ووصول الجمهور إلى معلومات داخلية وطنية وخارجية عالمية.

وصول وسائل الإعلام إلى المصادر والمعلومات التي تحتاجها، بما فيها معلومات عن/ ومن الحكومة.

توفر كافة أنواع المعلومات إلى الإعلام، والى الجمهور.

الأهمية التي تحظى بها وسائل الإعلام، والاهتمام بحرية الوسائل.

وتعد فريدم هاوس Freedom House سنويا تقارير عن مستوى الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام في مختلف دول العالم. وفي تحليل عن تقرير عام 2006م، اتضح أن 24% من دول العالم أعتبرها التقرير دولا غير حرة، و 30% تمتلك حرية جزئية، والباقي (46%) اعتبرها التقرير دولا حرة. وأوضح التقرير السنوي لفريدم هاوس أن الحريات تقع تحت تهديد من معظم دول العالم.. وخاصة الدول النامية، وبشكل خاص الدول الأسيوية. وقد تصدرت فيلندا

دول العالم على مر عدد من السنوات، ولكن في تقرير عـام 2006 تسـاوت معهـا في المرتبة الأولى كل من ايسلندا والسويد، ثم تلتها الـدنمرك والـنرويج.. ومـن الملفـت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بين الدول العشر الأكثر حرية في العام، بل جاء ترتيبها الرابعة والعشرين، وجاءت المملكة المتحدة الثلاثين بين دول العـالم. وإذا تفحصنا الجدول التالي (جدول رقم 1) الذي اقتصر عـلى الـدول الـعشر الأولى الأكثر حرية في العام، لوجدنا أن معظم هـذه الـدول هـي دول اسـكندنافية، ودول تقع شمال أوروبا، حيث تمتلك هذه الدول تقاليد عريقة في حرية الصحافة على مر العقود الماضية.

جدول 1

الدول العشر الأولى الأكثر حرية إعلامية في العالم

الدولة	الترتيب
فيلندا	*1*
ايسلندا	1
السويد	1
الدنمرك	4
النرويج	4
بلجيكا	6
لكسونمبرج	6
هولندا	6
سويسرا	6
نيوزيلندا	10

ويوضح الجدول التالي (جدول رقم 2) ترتيب الدول العربية بين دول العـالم حسب مقياس حرية الصحافة، وقد تصدرت الكويـت الـدول العربيـة في امتلاكهـا لحريات أكثر ومساحات أرحب من الدول العربية الأخرى في مجال حرية الصـحافة والإعلام، وتلتها لبنان ثم كل من الأردن وقطـر والمغـرب.. وقـد احتلـت المملكـة العربيـة السـعودية المرتبـة 173 بـين دول العـالم، مـما يشـير إلى تأخرهـا في سـلم الحريات الصحافية والإعلامية. كما أنها جاءت بين الدول العربيـة الخامسـة عشرة، مما يعكس كذلك تأخرها إعلاميا مقارنة مع الدول العربية الأخرى.

جدول *2*

ترتيب الدول العربية بين دول العالم حسب مقياس حرية الصحافة

الدولة	الترتيب
الكويت	*119*
لبنان	125
الأردن	128
قطر	128 م
المغرب	131
الجزائر	134
موريتانيا	136

جيبوتي	144
مصر	145
العراق	155
البحرين	156
عمان	158
الإمارات	158م
اليمن	171
السعودية	173
تونس	173م
الصومال	179
سوريا	179م
السلطة الفلسطينية	182

الإعلام والمجتمع:

أشار دانهيو وتتشنر واولين (Donohue, Tichenor and Olien, 1995) الى ثلاث حالات يمكن وصف وسائل الإعلام ودورها في المجتمعات من خلالها. وقام هولاء الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الانسان والكلب، لتوضيح هذا الدور والوظيفة الإعلامية:

1. وظيفة كلب المراقبة watchdog .. وتعد هذه الوظيفة امتدادا لمفهوم السلطة الرابعة، أي وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيبا على كل ما

يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الإجتماعية النافذة في المجتمع.

2. وظيفة كلب الحراسة guarddog .. وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل الى المجتمع وتعكر صفو ونقاء العلاقة القائمة.

3. وظيفة الكلب الأليف lapdog ... وتعني أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الإجتماعية، دون أن تكون إدة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الإلتفات الى الآراء والإتجاهات الأخرى في المجتمع وبالذات التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع.

ويحدد النموذج التالي طبيعة العلاقة بين السلطة والإعلام، وبين الإعلام والجمهور. ويمكن توضيح النقاط التالية في هذا النموذج على النحو التالي:

1. تقع وسائل الإعلام بين السلطة، التي تمثلها المؤسسات الاجتماعية، وبين المواطن، الذي يمثله جمهور وسائل الإعلام.

2. العلاقة بين كل من السلطة والإعلام ، والجمهور والإعلام هي علاقة ثنائية فتعكس هذه العلاقة خطي تواصل (ذهابا وإيابا)، ويعكس كل خط وظيفة مختلفة عن باقي الوظائف الأخرى. وفي هذا النموذج، توجد أربع وظائف تعكسها هذه العلاقات، هي وظيفة الصحافة كسلطة رابعة، ووظيفة للإعلام التوجيهي، ووظيفة الإعلام المدني، ووظيفة الإعلام الإقناعي.

3. في الإجمال، يمكن الحكم على أن الصحافة أو الإعلام تندرج تحت مظلة من مظلتين رئيستين، هما : إعلام السلطة ، سلطة الإعلام، وإعلام السلطة يعني أن الإعلام هو أداة في يد السلطة تحركه لتحقيق سياساتها وبرامجها.. وسلطة الإعلام تعني أن الإعلام يمتلك سلطة فاعلة في المجتمع تهيئه لدور يعكس

صوت المـواطن ويحقـق في الشـأن العـام باسـتقلال وشـفافية بعيـدا عـن تـأثير وضغط المؤسسات الاجتماعية.

ومن خلال المراجعات العلمية للأفكار العامة، والدراسات المتخصصـة، يمكـن الاستنتاج بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بوظائف عديدة ومتنوعـة، حسـب طبيعـة الدور المعطى لهذه الوسائل في المجتمع. وقد تبنت هذه الدراسـة اربـع حـالات او تصنيفات يمكن من خلالها تحديد علاقـة وسـائل الإعـلام بالمؤسسـات الإجتماعيـة، وهذه الحالات، هي السطلة الرابعة، والإعـلام الموجـه، والإعـلام الإقنـاعي، والإعـلام المدني.

السلطة الرابعة:

من الأدوار التي تم تناولها منذ القرن الثامن عشر مفهوم السـلطة الرابعـة للصحافة Fourth Estate ، وتعني أن سلطة الصحافة تتنافس مع باقي السلطات في المجتمع. ويشكل هذا المفهوم أساسا لمفهوم أكثر حداثة منـه نمـا خـلال العقـود الماضية وهو وظيفة "كلب الحراسة" watchdog والذي يضـع للصـحافة والإعـلام دورا محوريا للنيابة عن الشعب في متابعة وحراسة المؤسسات الاجتماعية الأخـرى. وعلى مستوى الواقع يتجسد هـذا الـدور في المسـاءلات المسـتمرة لأداء الحكومـات والمجالس القضائية والتشريعية في المجتمعات، وتعريف المـواطنين بطبيعـة العمـل والنشاط التي تمارسه هذه الأجهزة.

الإعلام الموجه:

كـما أوضـحت الأدبيـات السـابقة، فـان مفهـوم الصـحافة والإعـلام في النظريتين السلطوية والشيوعية يتمثل في أن تعمل وسائل الإعلام في إطـار دور ناقـل لكـل مـا تتوجـه بـه الحكومـات والأحـزاب الحاكمـة إلى مواطنيهـا مـن إيديولوجيا وسياسات وبـرامج وتعلـيمات، وهـذا مـا يمكـن أن نصـفه بـالإعلام الموجه من السلطة. وكان وليام رو (Rugh, 1987) قد أشار إلى أن من بـين

أنواع الصحافة العربية الصحافة الموالية Loyalist prees وقد حدد بعض معالم هذه الصحافة في عدد من النقاط:

- تدرك الصحافة ووسائل الإعلام ما ترغبه الحكومات من خلال الخبرات المتراكمة من العمل الإعلامي.
- التأثير والنفوذ الحكومي وارد من خلال التعيينات الرسمية لرئاسات التحرير ومسئولي الإعلام الذين يقومون بدور إدارة العمل الإعلامي وفق الخط الرسمي.
- تعمل وكالة الأنباء الرسمية على إرسال إشارات معينة تعكس الرأي الرسمي للدولة، وتقوم وسائل الإعلام الأخرى بتبني هذا الدور.
- تنظم الحكومات اجتماعات دورية مع القيادات الإعلامية بصفة خاصة او معلنة لتمرير السياسات الحكومية وتبنيها من خلال وسائل الإعلام.

الإعلام الإقناعي:

تسعى وسائل الإعلام - على اختلاف اتجاهاتها - إلى أن تنجح في الدور الإقناعي المناط بها. وتتساوى في هذا الدور مختلف الوسائل الإعلامية سواء كانت تحت مظلة سلطوية او ليبرالية. وتعتمد الوسائل على استراتيجيات متنوعة في الإقناع حسب المنهجيات المتاحة لهذه الوسائل.. ويمكن إجمالا تصنيف هذه الوسائل الإقناعية إلى قسمين، قسم يتعامل مع الإقناع المباشر، وقسم آخر يتعامل مع الإقناع غير المباشر. ولكن الاختلاف يكمن في مضمون الحملات الإقناعية، فبينما تسعى وسائل الإعلام في المجتمعات الشمولية (السلطوية، الشيوعية، التنموية) إلى تفعيل دور الإعلام كأداة إقناعية لسياسات وبرامج الحكومات والمؤسسات الاجتماعية، تجد وسائل الإعلام الليبرالية أنها تتوجه إلى درجة أقل في تبني هذه الوظيفة، وتتجه ألا تكون ضمن أدوات السلطة التي تسعى إليها لتمرير سياساتها وبرامجها.

الإعلام المدني:

تمثـل الصـحافة المدنيـة civic journalism تطـورا جديـدا في وظـائف الصـحافة، وتـأتي كـردة فعـل للنقـد الـذي توجـه ضـدها مـن مختلـف الجماعـات والثقافات، وهذه الوظيفة بشكل أساسي تصب في إطار الدور الاجتماعـي لوسـائل الإعـلام، وتحديـدا الأفكـار الرئيسـة التـي طرحتهـا نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة (Baran & Davis, p. 118). وقـد راجـع جونـاراتن (Gunaratne, 1998) الأدبيات العامة في هذا الموضوع، ولخصها في النقاط التالية:

- محاولة وصول الصحافة ووسائل الإعلام إلى الجمهور بشكل مكثف عبر الأخبار والتقارير والتحقيقات، ومحاولة إعطـاء فـرص مسـتمرة للمـواطنين كي يعـبروا عن آرائهم واتجاهاتهم ومطالبهم واحتياجاتهم عبر هذه الوسائل.

- تعزيز الوظيفيـة التفاعليـة للإعـلام مـع الجمهـور، بإتاحـة الفرصـة لأن تكـون وسائل الإعلام صوتهم الذي يعبر عنهم.

- حركة داخـل الإعـلام للتحقيـق وإعـادة التحقيـق في الحيـاة العامـة، بمختلـف مستوياتها ومجالاتها، وهذا يـتم مـن خـلال إشراك المـواطن في عمـل جماعـي لتنمية وتطوير أداء المؤسسات الاجتماعية.

وظفت هذه الدراسة المـنهج العلمـي الكمـي المتمثـل في تحليـل المضـمون، وذلك وفق إجراءات وأسلوب تحليـل المضـمون المتبـع في الدراسـات الإعلاميـة. . ويعد التحليل الكمي من ابـرز سـمات تحليـل المضـمون حيـث يتـيح هـذا المـنهج للباحث استخدام الطرق والأساليب الإحصائية التي تهيئ وجـود تبويـب وتصـنيف للفئات وجدولـة للوحـدات وقياسـها والتعبـير عـن نتائجهـا بقـيم عدديـة، تهـدف إلى التحقـق مـن الموضـوعية والتقليـل مـن أخطـاء التحيـز. وقـد عـرف برلسـون (Berelson)تحليـل المضـمون عـلى انـه " أسـلوب البحـث الـذي يهـدف إلى

الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر في العملية الاتصالية والإعلامية". ومن خلال هذا التعريف يمكن اشتقاق عدة عناصر يعتمد عليها هذا الأسلوب المنهجي ، وحددها ستمبل , (Stempel, 1982) في الأسس التالية:

1. الموضوعية : ويقصد بها التجرد من الدوافع الذاتية للباحث ، بحيث يمكن إعادة تطبيق الدراسة مرات أخرى من قبل باحثين آخرين وتصل إلى نفس النتائج .
2. التنظيم : ويشمل التطبيق الكامل لعدد من الخطوات العلمية المنهجية الدقيقة ، وتحديد فئات الدراسة ، بحيث يمكن أن يندرج تحتها كل أصناف المادة المطلوب تحليلها.
3. الاستخدام الكمي : ويقصد به تسجيل التكرار أو القيمة الرقمية لحدوث أي نوع من تصنيفات المحتوى.
4. المحتوى الظاهر : ويعني بذلك أن أسلوب تحليل المضمون يعتمد على تحليل المعنى الظاهر في المحتوى الإعلامي دون الالتفات إلى معاني كامنة وغير ظاهرة في الرسالة الإعلامية (ص 1201- 21).

العينة الزمنية:

تم اختيار عينة زمنية لصحف الدراسة تمثلت في فترتين زمنيتين، هما فترة ما قبل أحداث 11 سبتمبر، وما بعد أحداث 11 سبتمبر. الأولى خلال الفترة (الأشهر السبعة الأولى من عام 2001م) التي سبقت الأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والفترة الثانية هي السبعة الأشهر الأولى الموازية لها من العام 2004م. وتم لكل فترة اختيار أسبوع صناعي، تمثل في الأشهر من يناير الى أغسطس من كل عام من عامي الدراسة، بحيث تم اختيار كامل أيام الأسبوع

(من السبت إلى الجمعة). وهذا إجراء متبع في اختيار عينات الأسبوع الصناعي في دراسات تحليل المضمون (عبدا لحميد، 1983).

اختيار الصحف:

تم اختيار صحيفتين من أهم الصحف السعودية الأكثر انتشارا في منطقة الرياض، وهما صحيفتا الرياض والجزيرة، نظرا لكون هاتين الصحيفتين تصدران من الرياض، العاصمة ومقر الوزارات والهيئات الحكومية في الدولة والقطاع الخاص. وتوجد صحف ذات مقرات رئيسة خارج الرياض، وتوزع في منطقة الرياض، الا أن الدراسة اقتصرت على الرياض والجزيرة لأهمتها المكانية في العاصمة السعودية، ولانتشار مندوبيها في مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية والخاصة. كما أن هاتين الصحيفتين تمثلا أهمية خاصة بالنسبة للمصادر الإخبارية، حيث عادة ما يتم أخذها في الاعتبار عند وجود حملات إعلامية صادرة من الأجهزة الرسمية لقطاعات الدولة الرسمية.

فئات التحليل :

اعتمدت هذه الدراسة المادة الصحافية كوحدة أساسية للتحليل سواء أكانت مقالا، أو خبرا، أو تقريرا، أو تحقيقا، أو كاريكاتيرا. ولهذا الغرض تم تحليل كل وحدة حسب تصنيفات الدراسة ، المرتبطة بالمتغيرات الأساسية لها. وقد تم حصر التحليل في الإخبار والموضوعات والمقالات ذات العلاقة بالشأن المحلي السعودي فقط.

ثبات التحليل:

تم التأكد من ثبات التحليل في هذه الدراسة من خلال تدريب اثنين من مساعدي باحثين (المحللين coder) من أصحاب الخبرة الصحافية. وتم اختيار عينة عشوائية من المادة الصحافية بغرض مقارنتها بين الباحثين. وباستخدام معادلة اقترحها هولستى (Holsti) لتحديد درجة الثبات في دراسات تحليل

المضمون أفضت هـذه المعادلـة إلى نسـبة توافـق وصـلت إلى (89%) مـما يعنـى درجة عالية من التوافق في التحليل والثبات في النتائج.

يعرض الجدول (3) توزيع المادة الصحافية حسب الصحيفة، وقد تم تقسـيم المادة إلى خمسة أنواع، هي الأخبار، التقارير والتحقيقـات والأحاديـث، والمقـالات، ورسائل القـراء، والكاريكـاتير. وقـد ضـمت الدراسـة التقسـيمات الرئيسـة للـمادة التحريرية، حيث تم تقسـيم المـادة الخبريـة الى قسـمين، هماالأخبـار، والمـادة غـير الخبرية المتمثلة في التحقيقات والتقارير والأحاديـث. وتـم تقسـيم مـادة الـرأي الى قسمين، هما المقالات التي تمثل استكتابات الصحيفة، والمقالات التي تمثـل رسـائل القراء. وأخيرا تم إفـراد الكاريكـاتير في قسـم خـاص بـه. وتشـير نتـائج الجـدول إلى مقارنات بين صحيفتي الرياض والجزيرة في تكرار ونسـب هـذه الأنـواع الصـحافية، حيث اتضح أن النسبة الخبرية تصل إلى ثلثي المادة الصحافية في صـحيفة الريـاض، في حين تصـل المـواد الإخباريـة في صـحيفة الجزيـرة إلى حـوالي 45%. كـما يوضـح الجدول أن نسبة التقارير والتحقيقات والأحاديث في صحيفة الجزيرة تزيـد بنسـبة عشرة في المائة، وزيادة كذلك في نسبة رسائل القـراء بضـعف النسـبة الموجـودة في الرياض، وكذلك في إعداد الرسوم الكاريكاتيرية.

جدول 3

توزيع المادة الصحافية حسب الصحيفة

المادة	الرياض		الجزيرة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الأخبار	1135	67.4	851	45.7
التقارير والتحقيقات والأحاديث	247	14,7	439	23.6

المقالات	222	13.2	355	19
رسائل القراء	63	3.7	177	9.5
الكاريكاتير	16	1.0	41	2.2
المجموع	1683	%100	1863	%100

يوضح الجدول (4) توزيع المادة الصحافية حسب المصادر الصحافية، وهي الجهة التي تم الاعتماد عليها في استقاء الأخبار.. وتم اختصارها الى ثلاث تصنيفات: ذاتية من خلال مصادر الصحيفة (مندوبين، محررين، كتاب)، ووكالة الأنباء السعودية، وهي مصدر رسمي للأخبار الرسمية في المملكة العربية السعودية، ووكالات أنباء أخرى، وأخيرا اذا لم يتم الإشارة الى أي من هذه المصادر الثلاث، تم تصنيفها على أساس "غير محدد". وفي هذا الجدول بلغت المصادر الذاتية في كلا الصحيفتين نسبة التسعين في المائة، بينما بلغت نسبة اعتماد الصحيفتين على أخبار وتغطيات وكالة الأنباء السعودية إلى حوالي 6% فقط، مما يعكس الإمكانيات التي تمتلكها الصحيفتان من مكاتب ومراسلين ومندوبين في الداخل والخارج. وهذا ربما ما عكسته نسبة الاعتماد على الوكالات الدولية في التغطيات المحلية التي قلت عن نسبة واحد في المائة.

جدول 4

توزيع المادة الصحافية حسب المصدر الصحافي

المصدر	الرياض	الجزيرة
ذاتي	88.5	91.5
وكالة الأنباء السعودية	6.0	5.6

وكالات خارجية	0.5	0.4
غير محدد	5.0	2.5
المجموع	%100	%100

يتبين من جدول رقم (5) توزيع المادة الصحافية حسب الفترة الزمنية، حيث إن الفترة الأولى كانت قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، والفترة الثانية بعد هذه الأحداث خلال عام 2004م. ويبين الجدول أن نسبة المواد الصحافية في صحيفة الرياض زادت في الفترة الثانية للدراسة، بينما انخفضت النسبة في صحيفة الجزيرة.

جدول 5

توزيع المادة الصحافية حسب الفترة الزمنية

السنة	الرياض	الجزيرة	المجموع
2001	47.4	54.4	51.1
2004	52.6	45.6	48.9
المجموع	%100	%100	%100

حددت الدراسة الموضوعات التي تندرج تحتها المضامين التحريرية حسبما أشارت إليها أدبيات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية. ويوضح الجدول (6) توزيع المضامين الإثني عشر حسب في كل من صحيفتي الرياض والجزيرة. ويتضح من النتائج أن النسبة الكبرى في صحيفة الرياض خصصت للمضامين الاقتصادية بنسبة 22%، بينما كانت نسبة الاقتصاد والرياضة في صحيفة الجزيرة متقاربتين بنسبة تصل لحوالي 17% لكل منهما. أما بخصوص المواد في موضوعات التعليم والثقافة مجتمعة، نجد أن النسبة وصلت إلى 25% في الجزيرة والى نسبة أقل من ذلك (20%) في صحيفة الرياض.

جدول 6

توزيع المادة الصحافية حسب الموضوع وحسب الصحيفة

الموضوعات	الرياض		الجزيرة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
سياسية	53	3.1	64	3.4
اقتصادية	370	22.0	322	17.3
عسكرية	15	1.0	24	1.3
أمنية	178	10.6	164	8.8
دينية	103	6.1	96	5.2
تعليمية	177	10.5	245	13.2
ثقافية	151	9.0	226	12.1
صحية	191	11.3	112	6.0
رياضية	263	15.6	329	17.7
فنية	9	0.5	35	1.9
اجتماعية	143	8.5	213	11.4
إنسانية	30	1.8	32	1.7
المجموع	1683	%100	1862	%100

قسمت الدراسة المناطق الجغرافية للتغطيات الصحافية حسب المناطق الإدارية للمملكة، والتي تبلغ ثلاث عشرة منطقة إدارية. ويشير الجدول (7) إلى وجود تغطية مكثفة لمنطقة الرياض، بحكم وجود العاصمة، وبحكم وجود مركز الصحيفتين في مدينة الرياض. وقد وصلت النسبة الى 47% في الجزيرة، في مقابل نسبة 36% في الرياض. وتليها ذلك منطقة مكة المكرمة بنسبة 15% لصحيفة الرياض، وحوالي عشرة في المائة في صحيفة الجزيرة. وتختلف الصحيفتان في المنطقة الثالثة، حيت تأتي الشرقية ثالثا في صحيفة الرياض، ومنطقة القصيم ثالثا في صحيفة الجزيرة.

جدول 7

توزيع المادة الصحافية المنطقة الإدارية وحسب الصحيفة

المنطقة	الرياض	الجزيرة
الرياض	36.0	47.5
مكة المكرمة	15.0	10.0
المدينة المنورة	3.7	1.0
الشرقية	6.8	4.6
عسير	4.2	2.4
جازان	2.5	0.8
نجران	1.1	0.5
تبوك	1.0	0.6
الحدود الشمالية	1.0	1.0

حائل	2.1	3.3
الجوف	0.7	0.9
القصيم	4.2	5.6
الباحة	1.0	0.5
عام	20.7	21.4
المجموع	%100	%100

وضعت الدراسة ضمن متغيراتها التعرف على طبيعة المصادر الإخبارية التي تشير إلى المرجعية عن هذه الموضوعات. وقد تم تقسيم المصادر المرجعية إلى مصادر ملكية، وتعني المرجعيات الصحافية إلى شخصيات الملك فهد وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني . ومصادر أميرية، ويقصد بها الأمراء من أصحاب المناصب الوزارية وأمراء المناطق، وأمراء في مناصب عليا في الدولة. ومصادر وزارية، ويقصد بها الوزراء من خارج الأسرة الحاكمة. ومصادر إدارات عليا ويقصد بها وكلاء الوزارات ومدراء العموم والمحافظين، ومصادر وسطى ويقصد بها مدراء وعمداء ومن في حكمهم، ومصادر إدارات دنيا ويقصد بها رؤساء الأقسام والوحدات الإدارية، ومصادر حكومية مشتركة إذا اشتركت فيها أكثر من شخصية من الفئات المختلفة، ومصادر قطاع خاص، ومصادر مواطنين يكون المواطن هو المصدر الأساسي للمعلومة أو الخبر أو الحدث أو الموضوع. ويوضح الجدول (8)أن أكثر تعامل الصحافة السعودية ممثلة بصحيفتي الرياض والجزيرة هو مع الإدارات الوسطى، حيث وصلت هذه التعاملات إلى حوالي 20% في الجزيرة، وحوالي 17% في الرياض. وتلى ذلك مصادر أميرية بنسبة حوالي 12% في كلا الصحيفتين. ويتبين من الجدول أن صحيفة الجزيرة تعطي أهمية اكبر من صحيفة الرياض في التعاملات مع الإدارات الدنيا، حيث

وصلت إلى أكثر من عشرة في المائة، أي ضعف التعاملات من قبل صحيفة الريـاض. ويتبين من الجدول أن صحيفة الرياض أكـثر ارتباطـا بـالمواطن كمرجعيـة إعلاميـة، حيث وصـلت النسـبة إلى حـوالي 15%، بيـنما النسـبة في الجزيـرة حـوالي عشرة في المائة.

جدول 8

توزيع المادة الصحافية حسب المصادر المرجعية وحسب الصحيفة

مرجعية المصدر	الرياض	الجزيرة
مصادر ملكية	4.2	3.4
مصادر أميرية	12.7	11.2
مصادر وزارية	5.5	7.4
إدارات عليا	10.1	9.5
إدارات وسطى	16.6	19.2
إدارات دنيا	4.5	10.4
مصادر حكومية مشتركة	2.4	1.9
قطاع خاص	4.3	2.0
مواطنون	15.2	9.4
مصادر مشتركة	4.2	3.3
غير ذلك	20.3	22.3
المجموع	%100	%100

يوضح الجدول (9) توزيع المواد الصحافية حسب المعالجات التحريرية في كلا الصحيفتين. وتسعى الدراسة الى معرفة كيفية تناول ومعالجة الموضوعات والقضايا المحلية. حيث من المعتاد أن كل مقال او موضوع او خبر يتوجه الى تحقيق هدف معين تسعى اليه الصحيفة او يهدف اليه الكاتب. والمعالجة هي الطريقة التي يتم من خلالها تناول الصحيفة لموضوع او قضية حول جهة من الجهات، والتي تتمثل في طرح طريقة معالجة وإطار تعامل مع ذلك الوضع او تلك المشكلة.. وقد قسمت الدراسة متغير المعالجة إلى تصنيفات إدارية ومالية وقانونية(نظامية) وفنية (تخصصية) وخدمية. وتشير نتائج الجدول إلى أن كلا الصحيفتين تقدمان معالجات كبيرة بنسبة الثلث تقريبا في مجال الخدمات. وتتوزع باقي النسب في المجالات الأخرى.

جدول 9

توزيع المادة الصحافية حسب المعالجة التحريرية وحسب الصحيفة

طبيعة المعالجة	الرياض	الجزيرة	المجموع
معالجات إدارية	14.0	19.7	17.0
معالجات مالية	5.6	8.2	7.0
معالجات قانونية	10.9	8.7	9.7
معالجات فنية (تخصصية)	12.5	14.7	13.7
معالجات خدمية/عامة	32.7	34.8	33.8
بدون معالجة	13.8	9.7	11.7
غير منطبق	10.5	4.2	7.1
المجموع	%100	%100	%100

ومـن أجـل التعـرف عـلى طبيعـة التغطيـات الصـحافية لـبعض الأجهـزة والقطاعات الحكومية والخاصة، فقد حددت الدراسـة عـددا مـن هـذه القطاعـات التي تم اختيارها للتكرار المكثف لها في التغطيات الصـحافية، ولطبيعتهـا الخدميـة للمواطنين، وقد بلغت اثنتين وعشرين جهـة حكوميـة وخاصـة. ويوضـح الجـدول (10) توزيع المـادة الصـحافية حسـب هـذه الجهـات. ويتصـدر التعلـيم في وزارة التربية والتعليم (المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات سـابقا) هـذه القطاعـات بنسبة تصل إلى عشرة في المائة. وتلي ذلك القطاعات الصحية، بنسـبة عامـة حـوالي الثمانية في المائة. وتتوالى قطاعات أخرى أمنية وبلدية وغيرهـا في حجـم متنـاقص من التغطيات الصحافية في الصحيفتين.

جدول 10

توزيع المادة الصحافية حسب القطاع الإداري وحسب الصحيفة

الجهة	الرياض %	الجزيرة %	المجموع %
التعليم	8.4	11.5	10.0
الصحة	9.7	5.8	7.8
الأمنية	4.2	4.7	4.4
البلديات	4.7	4.0	4.4
شئون إسلامية	3.4	3.7	3.5
التعليم العالي	2.7	3.3	3.0
السياحة	2.9	3.0	2.9
التجارة	1.7	3.3	2.5
الشئون الإجتماعية	2.0	3.0	2.5

المرور	2.1	2.6	2.4
الجمعيات الخيرية	2.2	2.0	2.1
الإتصالات	2.3	1.6	2.0
المياه والكهرباء	1.5	1.5	1.5
البنوك	1.1	1.9	1.5
الدفاع المدني	1.2	1.2	1.2
النقل	1.6	0.7	1.2
الشورى	0.3	0.9	0.6
الجوازات	0.8	0.4	0.6
هيئة الأمر	0.2	0.4	0.3
الخطوط السعودية	0.4	0.3	0.3
مركز الحوار	0.2	0.2	0.2
الأحوال المدنية	0.1	0.2	0.1
غير ذلك	46.3	43.8	46.2
المجموع	%100	%100	%100

يوضح الجدول (11) توزيع المادة الصحافية حسب توجه الموضوع إلى الشخصية والمؤسسة في القطاع المعني بالتغطية. ويبين الجدول أن نسبة التغطيات الموجهة للمؤسسات تصل إلى حوالي ضعف التغطيات الموجهة للأشخاص.

جدول 11

توزيع المادة الصحافية حسب الاتجاه الشخصي/ المؤسسي وحسب الصحيفة

الاتجاه الشخصي/المؤسسي	الرياض	الجزيرة	المجموع
شخصي	20.8	20.7	20.7
مؤسسي	27.7	47.7	38.2
مشترك	51.5	31.6	41.1
المجموع	%100	%100	%100

يشير الجدول (12) إلى توزيع المادة الصحافية حسب اتجاه التغطية، بما يمثله ذلك من تغطيات ايجابية، ومحايدة وسلبية. ويتبين أن نسبة الإيجابي في صحيفة الرياض وصل إلى 66%، بيمنا النسبة حوالي 63% في صحيفة الجزيرة، وبالتالي تزداد نسبة التغطيات السلبية من وجهة نظر مصدر القطاع الإداري إلى أكثر من 15% في الجزيرة، والى حوالي 13% في الرياض.

جدول 12

توزيع المادة الصحافية حسب إتجاه التغطية وحسب الصحيفة

إتجاه التغطية	الرياض	الجزيرة	المجموع
ايجابي	66.0	62.9	64.4
حيادي	20.7	21.6	21.2
سلبي	13.3	15.5	14.4
المجموع	%100	%100	%100

يوضح الجدول (13) توزيع المادة الصحافية حسب القطاع الإداري وحسب اتجاه التغطية كونها ايجابية أو محايدة أو سلبية. ويوضح الجدول (13) أن معظم التغطيات عن هذه الإدارات تصب في توجهات ايجابية، بينما نسبة التغطيات السلبية تعد محدودة. وإذا نظرنا لقطاع التعليم لوجدنا ان حوالي ثلاثة أرباع التغطيات هي ايجابية، بينما نسبة التغطية المحايدة والسلبية حوالي 11% لكل منهما. ويتبين من الجدول أن القطاعات الصحية قد حظيت بحوالي 67% من التغطيات الإيجابية، وتصل التغطيات السلبية إلى أكثر من 16%. ومن الملاحظات العامة على الجدول أن معظم التغطيات الإيجابية حظيت بها المؤسسات والموضوعات الدينية، حيث وصلت نسبة التغطيات الإيجابية إلى 95% للجمعيات الخيرية، و80% لوزارة الشئون الإسلامية. كما حظيت وزارة التعليم العالي بنسبة عالية من التغطية الإيجابية وصلت إلى أكثر من ثمانين في المائة. وفي الجانب الآخر، حصلت القطاعات الأمنية على تغطيات سلبية أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال، حصلت إدارة الدفاع المدني على نسبة 60%، وإدارة المرور على نسبة وصلت إلى حوالي 33%، والدفاع المدني نسبة 27%، والأجهزة ا لأمنية المتمثلة في الشرط بنسبة 20%.

جدول 13

توزيع المادة الصحافية حسب القطاع الإداري وحسب اتجاهات التغطية

الجهة	الاتجاه الإيجابي	الاتجاه المحايد	الاتجاه السلبي	المجموع
التعليم	76.7	11.4	11.9	%100
الصحة	67.6	16.0	16.4	%100

الأمنية	55.0	25.0	20.0	%100
البلديات	64.6	12.3	23.1	%100
شئون إسلامية	80.7	10.9	8.4	%100
التعليم العالي	81.4	9.8	8.8	%100
السياحة	76.5	14.3	9.2	%100
الغرف التجارية	69.0	19.0	12.0	%100
الشئون الاجتماعية	56.6	20.5	22.9	%100
المرور	51.3	16.2	32.5	%100
الجمعيات الخيرية	95.7	4.3	0.0	%100
الاتصالات	59.1	18.2	22.7	%100
المياه والكهرباء	72.5	15.7	11.8	%100
البنوك	49.0	47.1	3.9	%100
الدفاع المدني	60.0	12.5	27.5	%100
النقل	61.5	18.0	20.5	%100
الشورى	70.0	30.0	0.0	%100
الجوازات	75.0	15.0	10,0	%100

هيئة الأمر	77.8	22.2	0.0	100%
الخطوط السعودية	72.7	9.1	18.2	100%
مركز الحوار	28.6	42.8	28.6	100%
الأحوال المدنية	40.0	0.0	60.0	100%
غير ذلك	62.6	24.0	13.4	100%

يوضح الجدول (14) توزيع المصادر الإخبارية حسب الاتجاهات، حيث وصلت نسبة المصادر الملكية إلى حوالي 93%، والمتبقي نسبة محايدة، ونسبة ضئيلة جدا في التغطيات النقدية. ووصلت التغطيات الإيجابية من خلال المصادر الأميرية إلى حوالي 85%، كما وصلت التغطيات الوزارية إلى حوالي 78%، بينما كانت التغطيات النقدية (السلبية) 5% للمصادر الأميرية و10% للمصادر الوزارية. ومن الملفت للنظر أن معظم التغطيات السلبية من كلا الصحيفتين انصبت على المواطن، حيث بلغت أكثر من ثلاثين في المائة.

جدول 14

توزيع المادة الصحافية حسب المصادر الإخبارية وحسب اتجاهات التغطية

الجهة	الاتجاه الإيجابي	الاتجاه المحايد	الاتجاه السلبي	المجموع
مصادر ملكية	92.5	6.0	1.5	100%
مصادر أميرية	85.3	10.2	4.5	100%
مصادر وزارية	77.6	12.3	10.1	100%

إدارات عليا	82.8	10.2	7.0	%100
إدارات وسطى	69.3	20.6	10.1	%100
إدارات دنيا	56.6	22.8	20.6	%100
مصـادر حكوميـة مشتركة	69.3	21.4	9.3	%100
قطاع خاص	77.1	17.4	5.5	%100
مواطنون	41.1	28.4	30.5	%100
مصادر مشتركة	48.9	42.0	9.1	%100
غير ذلك	48.1	19.8	32.1	%100
المجموع	64.5	21.2	14.3	%100

توزيع المادة الصحافية حسـب اتجاهـات التغطيـة يوضـحه الجـدول (15). ويتبين أن معظم الأخبار التي ظهـرت في صحيفتي الريـاض والجزيـرة هـي أخبـار ايجابيـة بنسـبة حـوالي 73%، وكـذلك التقـارير والتحقيقـات. أمـا المقـالات فقـد ارتفعت نسبة المحايد منها إلى حوالي 37%، ونسـبة السـلبي إلى 22%. كـما اتضـح من الجدول أن رسائل القراء تعادلت نسبة الإيجابي والسلبي منها إلى نسـبة قريبـة من أربعين في المائة. أما الكاريكاتير، فكما هو متوقع، فقـد ارتفعـت نسـبة الاتجـاه السلبي فيه إلى أكثر من ثمانين في المائة.

يوضح الجدول (15) توزيع المادة الصحافية حسب اتجاهات التغطيـة. وقـد تـم تقسـيم الاتجاهـات إلى ثلاثـة أنـواع: اتجاهـات ايجابيـة، اتجاهـات سـلبية، واتجاهات محايدة. وقد تم تصنيف القيم الاتجاهية حسب ايجابيتهـا أو سـلبيتها أو حياديتها للجهة التي تم النشر عنها، أي ما مدى التأثير عـلى الجهـة مـن خـلال المادة الصحافية، هـل تضـيف ايجابيـات أو سـلبيات، أو انـه لا يمكـن تصـنيفها إلى

أي الاتجاهين، فيمكن إذن أن تكون حيادية. وقد تمت التصنيفات على مجمل المنشور للمادة الصحافية.

جدول 15

توزيع المادة الصحافية حسب اتجاهات التغطية

الجهة	الاتجاه الإيجابي	الاتجاه المحايد	الاتجاه السلبي	المجموع
الأخبار	73.5	18.7	7.8	%100
التقارير والتحقيقات والأحاديث	71.0	16.3	12.7	%100
المقالات	40.7	37.1	22.2	%100
القراء	40.8	19.6	39.6	%100
الكاريكاتير	5.4	10.7	83.9	%100

يوضح الجدول (16) تحديد الاتجاهات النقدية حسب طبيعة المعالجة الصحافية. ويتبين أن معظم المعالجات الصحافية الإيجابية هي في الجانب الإداري بنسبة 60%، ومعظم الاتجاهات المحايدة تمثلت في المعالجات الفنية، أما المعالجة التي حصلت على نسبة أعلى من غيرها فهي المعالجات الإدارية، حيث تمثلت النسبة السلبية لها حوالي العشرين في المائة.

جدول 16

توزيع المادة الصحافية حسب المعالجة الصحافية وحسب اتجاهات التغطية

طبيعة المعالجات	الاتجاه الإيجابي	الاتجاه المحايد	الاتجاه السلبي	المجموع
معالجات إدارية	60.0	20.3	19.7	%100
معالجات مالية	56.9	26.6	16.5	%100
معالجات قانونية	44.1	26.4	16.5	%100
معالجات فنية (تخصصية)	57.9	32.8	9.3	%100
معالجات خدمية/عامة	73.3	13.2	13.5	%100

يتبين من الجدول (17) توزيع القطاعات الإدارية حسب نوع المعالجة الصحافية. ونلاحظ أن معظم المعالجات تصب في النوع الخدمي بحكم طبيعة معظم هذه المصالح والإدارات. ومن الملاحظ أن الجوانب الأكثر معالجة في الشئون الإدارية من قبل الصحافة تمثلت في قطاعات التعليم العام والتعليم العالي والشئون الاجتماعية.. وفي الشئون المالية قطاعات البنوك والغرف التجارية والجمعيات الخيرية والمياه والكهرباء.. وفي الشئون النظامية والقانونية قطاعات الأمن والمرور.. وفي الشئون الفنية قطاعات التعليم العالي والاتصالات.. وفي الشئون الخدمية البلديات والصحة والمياه والكهرباء والدفاع المدني والسياحة.. وتوجد قطاعات بنسب أعلى ، إلا أن تكرارها لا يتعدى حالات بسيطة، مما لا يعتد إحصائيا بالنسب في مثل هذا الحالات..

جدول 17

توزيع المادة الصحافية حسب القطاع الإداري وحسب المعالجة الصحافية

الجهة	المعالجات						
	إدارية	مالية	نظامية	فنية	خدمية	غير ذلك	المجموع
التعليم	27.2	4.5	4.2	11.6	35.8	16.7	%100
الصحة	11.0	3.4	5.0	10.3	64.9	5.4	%100
الأمنية	12.1	0.7	58.4	1.3	22.8	4.7	%100
البلديات	10.2	8.8	7.5	--	69.4	4.1	%100
شئون إسلامية	10.9	1.7	10.1	--	48.7	28.6	%100
التعليم العالي	26.5	3.9	2.9	23.5	25.5	17.7	%100
السياحة	9.2	2.0	2.0	7.1	61.2	18.5	%100
الغرف التجارية	20.2	19.0	4.8	13.1	27.4	15.5	%100
الشئون الاجتماعية	26.5	7.2	14.5	4.8	37.3	9.7	%100
المرور	7.5	--	51.3	2.5	27.5	11.2	%100
الجمعيات	12.9	15.7	--	--	62.9	8.5	%100

الخيرية							
الاتصالات	10.6	10.6	3.0	25.8	45.5	4.5	%100
الميـــــاه والكهرباء	5.9	15.7	--	3.9	64.7	9.8	%100
البنوك	11.8	64.7	2.0	--	17.5	4.0	%100
الـــــدفاع المدني	10.0	--	12.5	5.0	62.5	10.0	%100
النقل	12.8	7.7	5.1	10.3	51.3	12.8	%100
الشورى	5.0	15.0	35.0	--	20.0	25.0	%100
الجوازات	25.0	--	50.0	--	25.0	--	%100
هيئة الأمر	33.3	--	33.3	--	22.2	11.2	%100
الخطـــوط السعودية	9.1	9.1	--	9.1	54.5	18.2	%100
مركز الحوار	--	--	57.1	--	14.3	28.6	%100
الأحـــــوال المدنية	80.0	--	--	--	20.0	--	%100

يوضـح الجـدول (18) توزيـع المـادة الصـحافية حسـب المنطقـة الإداريـة وحسـب الاتجـاه في التغطيـة. ونلاحـظ أن كثـيرا مـن المنـاطق الإداريـة حظيـت بتغطيات ايجابية عالية، وتتصدر هذه المناطق الإدارية مناطق بعيدة عن الريـاض، مثل المدينة المنورة والباحة وتبوك ونجران، بينما حظيت منـاطق أخـرى بتغطيـات نقدية أكثر من غيرها من المناطق مثل جازان وحائل.

جدول 18

توزيع المادة الصحافية حسب المنطقة الإدارية وحسب اتجاهات التغطية

المنطقة	الاتجاه الإيجابي	الاتجاه المحايد	الاتجاه السلبي	المجموع
الرياض	67.0	21.7	11.3	%100
مكة المكرمة	78.1	14.3	7.6	%100
المدينة المنورة	86.4	9.9	3.7	%100
الشرقية	67.2	18.4	14.4	%100
عسير	72.2	13.0	14.8	%100
جازان	66.1	8.9	25.0	%100
نجران	78.6	7.1	14.3	%100
تبوك	78.6	10.7	10.7	%100
الحدود الشمالية	75.0	8.3	16.7	%100
حائل	57.7	23.7	18.6	%100
الجوف	69.0	17.2	13.8	%100
القصيم	68.4	17.8	13.8	%100
الباحة	84.6	7.7	7.7	%100
عام	44.2	30.7	25.1	%100
المجموع	64.4	21.1	14.5	%100

يوضح الجدول (19) توزيع المادة الصحافية حسب الفترة الزمنية وحسب اتجاهات التغطية. ونلاحظ أن نسبة التغطيات الإيجابية انخفضت في الفترة الزمنية الثانية (2004م) بعشر نقاط، حيث وصلت إلى حوالي 59%. وانخفضت كذلك نسبة التغطيات السلبية بحوالي نقطيتين، بينما زادت النسبة من التغطيات المحايدة لترتفع من 15% إلى أكثر من 27%.

جدول 19

توزيع المادة الصحافية حسب الفترة الزمنية وحسب اتجاهات التغطية

الجهة	الاتجاه الإيجابي	الاتجاه المحايد	الاتجاه السلبي	المجموع
2001م	69.3	15.4	15.3	%100
2004م	59.3	27.3	13.4	%100

عرض النموذج المقترح في هذه الدراسة لأربعة توجهات إجتماعية تؤسس لدور إعلامي متوقع من وسائل الإعلام في المجتمعات. وهذه التوجهات هي:السلطة الرابعة، الإعلام المدني، الإعلام الموجه، والإعلام الإقناعي. ومن خلال التطبيقات العملية لهذه الدراسة، وبناء على ما أفرزته أدبيات الدراسات الإعلامية عامة، وما أشارت اليه أدبيات الدراسات الصحافية عن الإعلام السعودي، تضع هذه الدراسة بعض الملاحظات عن الاعلام والصحافة السعودية، يمكن اجمالها على النحو التالي:

1. تشير تطبيقات هذه الدراسة الى أن معظم التغطيات الخبرية والتقريرية والمقالية تنضوي تحت مظلة الإتجاهات الإيجابية نحو القطاعات الخدمية في المجتمع، وقد وصلت هذه النسبة الى حوالي 65%. وهذا يعكس موقفا متوقعا كون الصحافة تسعى الى تبني مواقف ايجابية نحو السلطة التي تمثلها

القطاعات والإدارات المختلفة في الدولة. وهذا الموقف ينتظم مع فكرة الإعلام الموجه.

2. هناك تحول تدرجي في تخلي الصحافة عن التوجهات الإيجابية نحو القطاعات الإدارية الخدمية في المجتمع، فقد وصل مجمل التغطيات الإيجابية قبل أحداث 11 سبتمبر أي عام 2001م الى حوالي سبعين في المائة، ولكنها انخفضت عام 2004م الى اقل من ستين في المائة، وهذا يعكس ربما تحولا نوعيا تدرجيا في سياسات الصحافة والإعلام السعودي. ويظل التأكيد هنا على أن هذا التحول لم يعني تحولا نحو التغطيات النقدية (السلبية)، بل صب في زيادة مضاعفة من التغطيات المحايدة.

3. لا يزال ظهور الصحافة السعودية كصحافة تنموية واضحا، اكثر من غيره من المجالات، وتحديدا التنمية الخدمية في المجتمع، وكما تشير الى ذلك نتائج هذه الدراسة فان نسبة ثلث التغطيات تصب في إطار التغطية والمعالجة الخدمية في المجتمع.

4. بالنسبة الى المرجعيات الإعلامية من المصادر والشخصيات العامة في المجتمع، تشير هذه الدراسة الى أن المصادر العليا في الدولة من ملكية وأميرية ووزارية وصلت الى نسبة حوالي عشرين في المائة، بينما كانت نسبة مصادر الإدارات العليا والوسطى والدنيا حوالي اربعين في المائة، مما يعكس ان القطاع الرسمي في الدولة يحتل ستين في المائة من المرجعيات الإعلامية، وهذه نسبة عالية تأتي في إطار التوجه الرسمي للصحافة والإعلام السعودي.

5. لاحظت الدراسة الحالية أن الصحافة أتاحت الفرصة للمواطنين ان يعبروا عن آرائهم ومواقفهم من القطاعات الإدارية في الدولة، وقد وصلت هذه النسبة الى أكثر من ثلاثين في المائة من مقالات ورسائل المواطنين. وهذه النسبة تعكس جانبين، اولهما: أن معظم التغطيات السلبية التي تنشرها

الصحافة تأتي من المواطنين ولا تأتي بمبادرات من الصحف في تغطياتها الإخبارية، ولم تزد نسبة الإتجاه السلبي في الأخبار عن 8%، والتقارير والتحقيقات عن 13%.. وهذه الإسهامات تصب في إطار فكرة سلطة الصحافة في المجتمع.. وكلما زادت هذه النسبة كلما فعلت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دورا كسلطة رابعة مؤثرة في المجتمع.

6. تعكس الصحافة السعودية توجهين فيما يتعلق بالدور النقدي لها، فبينما تتجه المحتويات التي تتضمنها الصحيفة من أخبار وتقارير وتحقيقات في جانب ايجابي، تتبنى المقالات ورسائل الجمهور والكاريكاتير جوانب أكثر نقدية من غيرها.. وهذه ربما تكون استراتيجية صحافية، تحاول أن ترضي طرفي المعادلة الوطنية في مشروع التنمية، المسئول والمواطن.

صراع بين الحرية والسلطة

تاريخ الصحافة كان في مجمله تاريخ صراع بين الحرية والسلطة. واكتسى هذا الصراع في كثير من الحالات صبغة دموية إذ ذهب ضحيته كثير من الناس الذين مارسوا حقهم في التعبير ووفّروا للجمهور معلومات وأفكار لم تكن السلطة تقبل تداولها. كما قدّم الكثير من الصحافيين والممارسين لحرية الإعلام تضحيات على مستوى حريتهم الشخصية وصحتهم وعائلاتهم ومصالحهم ليشعلوا شموعا وليسلّطوا الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان والإستبداد والفساد.

وقد كان من نتائج هذا الصراع تحوّلات عرفها العالم الحر اليوم، الذي رغم ما قد يقال فيه من عدم الكمال فقد ضُبطت فيه العلاقة بشكل جيّد نسبيّا بين السلطة والصحافة.

أمّا في بلادي وفي جلّ الدول العربيّة فإنّ العلاقة بين السلطة وحرية الإعلام بقيت متأزمة ويطغى عليها طابع الصراع الذي يبدو أحيانا صراع وجود بين حاكم هدفه الأساسي البقاء في السلطة والحفاظ على مصالحه، وبين مواطنين قليلي العدد يصرّون على فضحه وعدم تركه يفعل ما يشاء.

يعمد الحاكم إلى كلّ الأساليب لتخويف الناس وإثنائهم عن التصدي له ويستعمل في ذلك كلّ السلط الخاضعة له بما في ذلك القضاء ويعمل على شراء ذمم جزء من المجتمع بتشريكهم في محصول الفساد مقابل الدعاية له وتزيين أخطائه.

ويتصدّى له مناوئوه بسلاح الحقيقة ومشروعية الوسيلة ونُبل الغاية. ولكن أنّ لهذا أن يصمد أمام جبروت من يستطيع أن يسجن ويعذب ويسيء المعاملة أو يروّع العائلات، أو يجّوعهم؟.

إني أؤكد لكم أنه لولا ضغط المجتمع المدني الدولي على النظام لدينا ولولا ضغطه على الحكومات الغربية لكي تتولى بدورها الضغط على حكومتنا لتقلّص من قمعها للحرية لما كان لنا أن نناضل بالكلمة الحرّة والصادقة ولوضعنا في حافلة وألقي بنا من أعلى جبل ولتحمّل مشعل النضال القساة الذين يؤمنون بالعنف أو الذين قد يضطرّون إليه اضطرارا.

إن نجاحنا اليوم في تحدّي الإستبداد بالكلمة والنضال السلمي لا يحدّ من استبداد الحاكم فقط وإنّما يرجع أيضا الأمل للشباب فينا. فينظمّ بعضهم لنا في نضالنا ويبقى الآخرون على حيادهم ولا يتهوّرون حتّى لا يستغلّ الحاكم تهوّرهم لمزيد التضييق على الحريات بدعوى متطلبات مقاومة الإرهاب، التي لسوء الحظّ لا زالت تنطلي كحيلة على الكثير من السياسيين والإعلاميين في العالم فيتولّون تقديم الأعذار لحكومات مستبدّة وفاسدة تصنع الإرهاب بالقمع ثم تقاومه بالقمع.

إنّي أنتهز هذه الفرصة لأقول لكلّ من ساهم في الدفاع عنّي ودعمي عندما كنت في سجن الإستبداد أن جهدهم لم يذهب هباء وأنه لولا مواقفهم لكان وضعي في السجن أقسى.. لولا مواقفهم لنفّذ الذين هدّدوني بالمساس بعائلتي تهديديهم.. لولا مواقفهم لما كنت حتى لأمكّن من كتب وجرائد أقرؤها في السجن لمقاومة وحشته والإحساس بالظلم وفقد الزوجة والأبناء العائلة والأصدقاء. وأذكّركم أن هناك في الدول العربية وغيرها أناس يتألّمون لأنهم أرادوا مقاومة جحافل الأمن والعسكر بالقلم وبلوحة المفاتيح وأنهم يستحقون منا كل الدعم.

ولا ينبغي أن أفوت الفرصة لألوم أصدقائنا الإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعن حريّة التعبير في الدول العربية. وأبدأ بنفسي وبالمدافعين التونسيين عن تقصيرنا في الدفاع عن بعضنا البعض. وإن كانت مشاكل كلّ

دولة عربية على حدة على درجة من الجسامة ومن الإرهاق لنا فإنّه علينا أن نبقى باتصال مستمرّ ببعضنا بعضا وبأصدقائنا في الغرب لتنسيق مواقفنا من انتهاكات حكامنا العرب لحقوق مواطنيهم.

أأسف لعدم تمّكني من الحضور بينكم والتشرّف بلقائكم وأشكر كلّ من وفّر هذه الفرصة لكلّ أصدقائنا مهما كانت جنسياتهم للإلتقاء لتدارس موضوع حرية الإعلام في العالم العربي. كما أشكر كلّ من يقوم بواجبه الإنساني أو المهني في كشف الحقائق وفضح مواطن الخلل سواء في السلطة أو في المجتمع.

مَنْ هو "الصحافي"؟

إنَّه الآن سؤالٌ أردني؛ وإنِّي لأتمنى أنْ نجيب عنه قبل أنْ يُجاب عن سؤال "مَنْ هو اليهودي؟".

"رسمياً"، عُرِّف "الصحافي (الأردني)" على أنَّه "عضو النقابة (أيْ نقابة الصحافيين)"؛ فأتى هذا التعريف أُكله إذْ أُخْرِج كثيرٌ، وكثيرٌ جدَّاً، من الصحافيين من "المِلَّة"؛ فإذا أبى هؤلاء واستكبروا، وزاولوا المهنة، اسْتَحقُّوا أنْ يُعاملوا على أنَّهم "مارقون"؛ وإنَّه لـ "مروق" لو تعلمون عظيم! فيلسوف "ذكيٌّ"، رأى "شجرة تفاح"، فلمَّا أَمْعَن النَّظر فيها، "اكتشف" أنَّها "شجرة"؛ فلَمَّا شَحَذَ ذهنه، اسْتَنْتَج أنَّ كلَّ الشَّجَر تفاح؛ فإذا كانت كلُّ شجرة تفاح شجرة، فَلِمَ لا يَسْتَنْتِج من ذلك أنَّ كلَّ الشَّجَر يجب أنْ يكون تفاحاً؟!

السَّاهرون على "حرِّيَّة الصحافة"، أو "الصحافة الحُرَّة"، عندنا، والذين لم يكُفُّوا عن سعيهم لخَلْقها من "العدم"، أيْ من "عدم وجود الصحافي الحر"، ظلُّوا متشبِّثين بـ "إشكالية" هذا "التعريف"؛ ولو كانت لهم "مصلحة" في التصالُح مع "المنطق المنطقي"، لقالوا: إنَّ كل عضو في "النقابة" صحافيٌّ؛ لكن هذا لا يعني أنَّ كل صحافي يجب أنْ يكون عضواً في "النقابة". وها هُم الآن يلبسون لبوس "القانون (وما أدراك ما القانون)"، ويُخاطِبون "المارقين"

قـائلين: لا وجـود لــ "مشـكلة"؛ أَصْـلِحوا أَمْـركم بــ "القـانون"، واسْـتَوْفوا "الشروط القانونية"، وما أيسرها؛ انْضَمُّوا إلى "النقابة"؛ فإذا أَسْـبَغَت علـيكم هـذه "النِّعْمـة"، وأصبحتم أعضاء، فانتشروا في "أرض المهنة"؛ فإنَّ أسوأ امتهـان لهـذه المهنـة هـو أنْ يزاولها أُناسٌ ليسوا من "أهلها"؛ لأنَّهم ليسوا أعضاء في "النقابة".

ولو عملوا بهذه "النصيحة القانونية الذهبية" لرأينـاهم يحتفلـون بــ "الفـوز العظيم" كما احتفل الشعب المصري، في عهد السادت، بـ "تحرير" سيناء؛ فقد نزلوا إلى الشوراع يهتفون: النَّصْر، النَّصْر؛ ها قد عادت سيناء، وذهبت مصر!

"القانون" الذي يَتْلون "آياته" على مسامع "المارقين"، لا يتذكَّرونه، ويظل نسياً منسيا، لو امتهن "الصحافي غير الشرعي (أو غير القانوني)" مهنـة الصـحافة (وكُلُّكـم تَعْلَمون أسماءها الحُسْـنى عنـدنا) بمـا يـرضي الحكومـة، فزَمَّـر لهـا وطَبَّـل، وسـبَّح بحمدها، ومجَّد رجالهـا الـذين لهـم آفـاق تَسَـع كـل شيء ولا يَسَـعْها شيء، وأقـام الدليل لهم على أنَّهم قَوْم من العباقرة، ونَسَب إليهم "اختراع الحَـرْف"، و"اكتشـاف العالَم الجديد"، ونظرية "النسبية"؛ أمَّا لو زوالهـا بمـا يُغْضِـب الحكومـة، ويكشـف عوارها بأوجهه كافَّة، ونَبَّش عن مستور رجالها، وحرَّض عـلى الإشراك بهـا، فعندئـذٍ، وعندئذٍ فحسب، تتذكَّر "القـانون"، وتُـذكِّر بـه "الصـحافيين غـير الشرعيـين (أو غـير القانونيين)"؛ فهي تَفْهَم "دولـة القـانون" عـلى أنَّهـا الدولـة التـي تراعيـه مـا راعـى مصالح وأهواء القابضين على زمامها.

إنَّ لدينا أربع سلطات: الأولى "تنفيذية"، الثانية "تشريعية"، الثالثة "قضائية"، والرابعة "صحافية".

أمَّا المواطِن الذي له عين تُبْصِر، وأُذن تسمع، فلا يرى، ولا يسـمع، إلاَّ كـل مـا يجعله أكثر اقتناعاً بـأنَّ السـلطات الأربـع مـا هـي إلاَّ "الواحـد إذْ تعـدَّد"؛ فـإنَّ لــ "السلطة التنفيذية" عندنا أربعة وجوه؛ إنَّكم ترونها تصول وتجـول في البرلمـان، وفي القضاء، وفي الصحافة "الحُرَّة"، أيْ الصحافة "الحُرَّة من الحُرِّيَّة".

انْسوا "المال"، وأهميته للصحافة؛ ولتتذكَّروا فحسب "المعلومـات"، وأهميتهـا لكل صحيفة؛ فلا صحافة بلا معلومات؛ والمعلومات عند الحكومة؛ والحكومة تبيـع "المعلومات" بيعاً؛ وقانونها في "البيع" و"الشراء" معروف، واضِحٌ، جليٌّ، لكل صـحافي ذي خبرة في "السوق"، وهو: اشْتَرِ "المعلومات" بــ "التعلـيمات". خُـذْ أيُّهـا الصـحافي (الشرعـي، القـانوني) مـا شِـئْتَ مـن "المعلومـات"؛ لكـنْ ادْفَـع ثَمَنهـا بــ "الامتثـال للتعليمات"؛ فلا شيء مجَّاناً، أو لوجه الـلـه تعالى.

لقد مللنـا النُّـواب الحكـوميين، والقضـاة الحكـوميين، والصـحافيين والكُتَّـاب الحكوميين، والذين مهما اختلفوا وتباينوا يَظلُّون مشتركين جميعاً في صـفة "انعـدام الكفاءة"؛ فالنائب الحكومي عديم الكفاءة نيابياً، والقاضي الحكومي عديم الكفاءة قضائياً، والصحافي الحكومي عديم الكفاءة صحافياً؛ فهـل لكـم أنْ تـأتوني بالتفسـير والتعليل لهذه الظاهرة التي طالما أدهشتني وحيَّرتني؟!

ويدهشني ويُحـيِّرني، أيضـاً، وأكـثر، أنَّ أحـداً مـن أمثـال مـاركوس شيشـيرون (الفيلسوف والكاتب الروماني) أو مـن أمثـال الأديـب ابـن المقفـع (مـترجم "كليلـة ودمنة") لم يَظْهَر بَعْد عندنا (على كثرة من ننعم به من حرية!). لكـن، مـا أكـثرهم أمثال مارك أنطوني وزوجته فولفيا (ودبُّوس شَعْرِها الشهير) وأمثال الخليفة العباسي المنصور، وواليه على البصرة سفيان ابن معاوية.

ابن المقفع مات ميتةً يتمنَّاها (لبشاعتها) المتسـلِّط المسـتبدٍّ لكـل خصـمٍ لـه حالمٍ بالحرية أبداً؛ ومع ذلك، مات وهو ينشد: إذا ما مات مثلي مات شخص يمـوت بموته خلقٌ كثير، وأنتَ تموتُ وحدكَ ليس يدري بموتكَ لا الصغير زلا الكبير.

السلطة الرابعة

هذه الأيام، تعد مثل هذه المراسلة التلفزيونية جزءاً من السلطة الرابعة

يُطلق مصطلح السلطة الرابعة (بالإنجليزية: Fourth Estate) على وسائل الإعلام عموماً وعلى الصحافة بشكل خاص.

ويستخدم المصطلح اليوم في سياق إبراز الدور المؤثر لوسائل الإعلام ليس في تعميم المعرفة والتوعية والتنوير فحسب، بل في تشكيل الرأي، وتوجيه الرأي العام، والإفصاح عن المعلومات، وخلق القضايا، وتمثيل الحكومة لدى الشعب، وتمثيل الشعب لدى الحكومة، وتمثيل الأمم لدى بعضها البعض.

ومنذ أول ظهورٍ مشهورٍ له منتصف القرن التاسع عشر، استخدم المصطلح بكثافة انسجاماً مع الطفرة التي رافقت الصحافة العالمية منذ ذاك الحين، ليستقر أخيراً على معناه الذي يشير بالذات إلى الصحافة وبالعموم إلى وسائل الاتصال الجماهيري ((mass media، كالإذاعة والتلفاز.

ويبدو أن تعبير "السلطة الرابعة" تعرض إلى فهم خاطئ في اللغة العربية، إذ يكثر ربطه بالسلطات الدستورية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، باعتبار أن الصحافة -أو وسائل الإعلام عموماً- هي رابع سلطة دستورية نظير ما لها من تأثير؛ إلا أن السلطة المعنية في المصطلح، تبعاً لمن أطلقه أول مرة، هي القوة التي تؤثر في الشعب وتعادل، أو تفوق، قوة الحكومة.

يدور اتفاق واسع حول دور المؤرخ توماس كارليل في إشهار مصطلح السلطة الرابعة

يدور الجدل حول أول من أطلق تعبير "السلطة الرابعة"، إلا أن اتفاقاً واسعاً ينعقد حول دور المؤرخ الأسكتلندي توماس كارليل في إشهار المصطلح وذلك من خلال كتابه "الأبطال وعبادة البطل" (1841) حين اقتبس عبارات للمفكر الإيرلندي إدموند بيرك أشار فيها الأخير إلى الأحزاب الثلاثة (أو

الطبقات) التي تحكم البلاد ذلك الوقت، رجال الدين والنبلاء والعوام، قائلاً إن المراسلين الصحفيين هم الحزب الرابع -"السلطة الرابعة"- الأكثر تأثيراً من كافة الأحزاب الأخرى.

كما يبدو أن بيرك كان في ذهن كارليل عندما كتب الأخير في مؤلفه "الثورة الفرنسية" (1837) عبارة أورد فيها المصطلح أيضاً.

أما الروائي الإنجليزي هنري فيلدنج فيبرز باعتباره أول مستخدم معروف لتعبير (fourth Estate) في كتابة له عام 1752. خالد بورنان

لم سميت الصحافة بالسلطة الرابعة؟

يستخدم مفهوم الصحافة كسلطة رابعة لمقارنة الصحافة (وسائل الإعلام عموماً) بفروع مونتيسيكيو الثلاثة للحكومة وهي: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد قال إدموند بروك بهذا الصدد: "ثلاث سلطات تجتمع هنا تحت سقف في البرلمان، ولكن هناك في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهم منكم جميعاً". إن تطور الإعلام الغربي كان موازياً لتطور الليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة. وقد كتب فرد. س. سايبرت في مقالة بعنوان النظرية الليبرالية لحرية الصحافة: "لفهم المباديء التي تحكم الصحافة في ظل الحكومات الديمقراطية، ينبغي للمرء أن يفهم فلسفة الليبرالية الأساسية والتي تطورت طوال الفترة بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر". لم تكن حرية التعبير حقاً تمنحه الدولة بل حقاً يتمتع به الفرد وفق القانون الطبيعي. لذا كانت حرية الصحافة جزءاً لا يتجزء من الحقوق الفردية للإنسان التي تدعمها الآيديولوجيا الليبرالية. إن الفكرة الليبرالية للحرية تتمثل في الحرية السلبية أو بمعنى آخر على أنها الخلاص من الاضطهاد، حرية الفرد في التطور من دون معوقات. وتعتبر هذه الفكرة مضادة لبعض الفلسفات مثل الفلسفة الإشتراكية للصحافة.

الصحافة ، هي المرآة التي تعكس وجه الديمقراطية في كل بلد يحاول أن يوفق بين حرية التعبير و الرأي و بين متطلبات الأمن الداخلي ، و هي بذلك ، تعمل في حقل اجتماعي كمشكاة لتنوير الرأي العام بمختلف القضايا التي تشغل عامة الناس و خاصتهم ، و تعمل أيضا على تصحيح ما يمكن أن تغفله السياسة أو تذكر أو توضح أو تفصل ،و الصحافة كعلم سامي جاء في ظروف سياسية كان موضوعها صراع حول ترشيد فعل السلطة ، و من له الحق في تدبير شؤون الناس ، و كان الرأي و التعبير من بين الموضوعات التي شغلت السياسيين ، في محاولة التوفيق بين هاجس الأمن و استتبابه ، و الرأي الآخر المتمثل في الفئة المتثقفة التي تنتقد فعل السلطة ، فالإشكال يكمن في جوهره أن السلطة ترى المجتمع من زاويتها الخاصة ، في حين ترى الطبقة المتثقفة ما يجب أن يكون عليه المجتمع ، فالاختلاف بالأساس يتجلى في التقدير السياسي للأمور بين مختلف الأطياف السياسية بما فيها السلطة الرابعة.

الملاحظ ، أن الصحافة في الوطن العربي ، عاشت ردحا من الزمن تعاني من إكراهات جسيمة ، لا تقل عن معاناة الطبقة المثقفة ، و جوهر الإشكال هو مدى تفعيل و تحين مصداقية المواثيق و التشريعات و القوانين العالمية و الوطنية في إفساح المجال لحرية التعبير و الرأي طالما يتعلق الأمر بمسلسل اسمه الانتقال الديمقراطي إلى حيز التطبيق و التنفيذ في الحياة العملية ، و من جانب آخر أن التدبير و التسيير لشؤون الناس لم يعد حكرا على السلطة السياسية بل أضحى في المجتمعات الديمقراطية من نصيب كل مكونات المجتمع بما فيها المجتمع المدني كشريك في اللعبة السياسية ، و محاولة انتزاع بعض الأمور لترشيد الفعل السياسي إلى جانب كل الأطياف الأخرى المكونة للمجتمع .

حين تتحدث عن الصحافة ، فنحن لا نستطيع أن نفصلها عن بيئتها التي أنشئت و ترعرعت فيها ، بل نقول أنها الصورة الحقيقية للمجتمع المدني و المجتمع السياسي (الدولة) ، و كلما كانت العلاقة موسومة بالديمقراطية في حرية التعبير و إبداء الرأي ، كلما كان التكامل واضح في العلاقة ، اما ان كانت السلطة لازالت ترى في الصحافة العدو المارق ، فان المسار الإعلامي يخضع للعبة شد الحبل ، و معنى هذا أن الأنظمة العربية بصفة عامة لازالت تمارس نفس الطريقة مع إشكالية حرية التعبير و الرأي ، ما يفيد أن العقد الاجتماعي لم يتمأسس بعد على الأحقية في العدل المجتمعي للمشاركة في الشأن العام ، فالسلطة لها خطوط حمر ، و الرأي و التعبير حق طبيعي ، و احترام السلطة واجب ، و الطاعة ضرورة اجتماعية ، وحرية التعبير متنفس مقيد بتشريع ، ويكون هذا المعطى صحيحا إذا كان التعاقد الاجتماعي مؤسس على التطبيق الفعلي لكل المواثيق و التشريعات الدولية و الوطنية في ظل ممارسة لها صلة بمعنى الحرية .

الصراع الدائر بين الصحافة و السلطة ، يعبر عمن ينتزع من الأخر تنازلات ، فالسلطة لها تصور في تدبير الشأن العام ، و الصحافة لها ملاحظات ليس إلا ، أي ما يجب أن يكون عليه المجتمع ، بناء على المتغيرات التي طالت إشكالية حقوق الإنسان في بعدها العام ، فالصحافة تمارس عملا شبيها بعمل البرلمان ، من خلال إبداء ملاحظات تهم الشأن العام ، ولما كانت الحكومة بيدها كل الوسائل اللوجستيكية و المالية و التقنية ، فان البرلمان يضل مقيد الأيدي مطالبا بالمزيد من الاختصاصات عبر إصلاحات دستورية . كذلك الشأن بالنسبة للصحافة التي تتصارع مع السلطة من اجل مجتمع مؤسس على تعاقد اجتماعي ديمقراطي ، تتضح فيه العلاقات و المسؤوليات و الالتزامات .

الصراع من اجل كسب حقوق صحفية لا يعني بالضرورة ، إشعال نار الفتنة او تحريض الناس على منكر ، فلا يعقل أن تسخر الطبقة المثقفة الصحافة إلى غرض غير محمود ، كما لا يمكن للسلطة ، أن تكون ضد حقوق الإنسان أو التعبير ، فالسلطة أم الكل و الصحافة جزء من الكل و الترشيد السياسي يظل محورا يشغل الجميع .

الصحافة، السلطة، المال والمواطن

علاقات ملتبسة وسوء تفاهم كبير بلغت العلاقة بين الصحافة المكتوبة والسلطة حدا من التوتر غير المسبوق في ظل عقد من الزمن ، هناك ما يشبه الاصطدام البنيوي بين الصحافة المستقلة والدولة.. صدام غير متوازن، ولا يخدم لا مصالح السلطة ولا الصحافة، ولا الأفق الكبير لمغرب نريده ديمقراطيا، خارج أي مجاز..

ما خلفيات هذا الصراع وما أبعاده؟ وما إسقاطاته المستقبلية؟ المقال التالي يحاول إعادة تركيب العناصر الأساسية لهذا الصراع، وانعكاساته على حاضر ومستقبل المكتسبات المحتملة خلال عقد من الزمن. لنبدأ بالتذكير بالأولويات المؤسسة أو البداهات الأولى وما يدخل في حكمها:

هناك أزمة حقيقية متعددة الأضلاع في علاقة الصحافة بالسلطة والمال والمواطن في زمن يعيش فيه المجتمع المغربي فيما يشبه العماء السديمي.. نحن نمر بالعتبة العليا لهذه الأزمة، بحيث يمكن التساؤل: هل يمكن التفكير بهدوء في أزمنة الأزمة؟

أعتقد أن المجتمع الحي هو سلسلة متواصلة من الأزمات، الإبداع والفكر الحر هو الكفيل بإيجاد مخارج تجيب عن أسئلة اللحظة التاريخية.

علاقة التوتر بين الصحافة والسلطة، تقتصر على الصحافة المكتوبة الخاصة أو المستقلة (محاكمات، إغلاق، غرامات مالية، سجن الصحافيين...)، بما يطرح أحد احتمالين: إما أن هذه الصحافة غير مهنية وغير مسؤولة على خلاف الصحافة الحزبية، وهذا مخالف لمنطق الحال، وإما أن هذه الصحافة أصبحت مزعجة لبعض صناع القرار..في هذا السياق يجب فهم تصريح وزير الاتصال بكون الصحافة بالمغرب أصبحت سلطة أولى وليس رابعة.. لذا علينا البحث عن بناء علاقة سليمة.

إن الصراع بين السلطة والصحافة هو صراع حدود لا صراع وجود، على اعتبار أن الطرفين معا يشتغلان على نفس الحقل "المعلومة" وأهمية السبق في الحصول على الخبر، فقط أن السلطة تنتمي إلى مجال الكتمان والسر، فيما ترتبط هوية الصحافة بالإعلام والنشر، وهذا التعارض الوظيفي يجد حلوله في الدول التي أرست تقاليد باذخة في الديمقراطية، من خلال قانون واضح يمثل مصلحة المجموعة الوطنية، يتم الاحتكام إليه، وفي مواثيق أخلاق مهنية تشكل درعا لحماية المهنة وقيم المجتمع المنفتح، وتشكل ضوابط الممارسة الصحافية وترسم حدود تدخل السلطة.. في حين يفتقد المغرب، كغيره من الدول الثالثية، لمثل هذا القانون وللتراكم الضروري في الممارسة الصحافية وأخلاقياتها المهنية. لقد وقعت تحولات مجتمعية كبرى، لكن الممارسة الصحافية، حرية ومهنية، ظلت متعثرة بين الانفتاح والانغلاق، بين المسؤولية والفوضى.

شهد العقد الأخير مرحلة قصوى للتجريب، فقد جربت السلطة، في سعيها إلى مراقبة المجال الصحافة, أساليب عديدة من منع ثلاث صحف دفعة واحدة إلى استعمال سلطة القضاء.. ومن الغرامات المالية الباهضة إلى سجن الصحافيين أو إيقاف المؤسسات الصحافية دون سند قانوني، وبتجريب نصوص عدة من قوانين الصحافة والقوانين الجنائية.. مما يعني أن السلطة لا تملك

استراتيجية واضحة في مجال هيكلة حقل الصحافة المكتوبة، وضبط المجال ومراقبته دون خنق حرية التعبير في شرايين الصحافة.

صراع السلطة والصحافة ليس بالضرورة صراع ملائكة وشياطين، فلكل طرف ملائكته وشياطينه، لذا يجب التذكير ببداهة أساسية تتمثل في التباسات المرحلة التاريخية للمغرب، فالصحافة لا تعيش منعزلة عن السياق السياسي والمجتمعي.. إن طول مدة الانتقال الديمقراطي والتباسات المرحلة، هي أحد الأسباب المركزية لسوء التفاهم الكبير بين السلطة والصحافة، الذي تجاوز وضع النقيض الطبيعي المشار إليه آنفا.. من هنا، فإن الذين يلومون الصحافة على تجاوزها لخطوط القداسة أو ينتقدون السلطة على ترددها وضيق صدرها أو هيمنة الأمنيين داخلها.. لم يفهموا جيدا طبيعة المرحلة الانتقالية ومآزقها..، فالمغاربة في مرحلة تجريب بامتياز، نجرب أدوات بناء مغرب حداثي تحكمه مؤسسات قوية، ترتهن في علاقاتها لسيادة القانون. مغرب جديد يخرج، بقوة منطق العصر وإكراهاته، نحو الديمقراطية.

فالمغاربة يجربون اليوم الممارسة المدنية لحرياتهم ويختبرون القوانين المناسبة لتنظيم مجال علاقاتهم ومصالحهم بشكل مغاير..، ونتيجة لذلك يقع الانفلات والاصطدام.. مرة تربحه الصحافة بإحراز مكاسب جديدة بدون ضربات موجعة.. ومرة تكسبه السلطة، وتلك برأيي ضرائب طبيعية في أزمة التحول في مجتمع لازال يبحث عن النور من الجهة الأخرى للنفق المظلم..

إن الصحافيين يحاولون الذهاب إلى أقصى شهد الحرية، يجربون ملامسة الخطوط الحمراء، يقلصون حجم هيمنة القداسة من حقل التداول العام، يحفرون قرب عرين الأسد، إلى أن يُصْعَقُوا أحيانا بأسلاك كهربائية عالية الضغط..، فيما السلطة بدورها تقوم بتجريب أشكال جديدة، ليست بالضرورة استبدادية، وليست ديمقراطية بكل تأكيد.. من المنع إلى سجن الصحافيين إلى

الغرامات المالية القاسية وإقبار جريدة دون سند قانوني، وتم توظيف القضاء غير المختص في قضايا ملتبسة تطرح إشكالات كبرى على السلطة كما الصحافة، وذلك في محاولة منها لمراقبة المجال الصحافي وضبطه بوسائل وآليات مغايرة، جسدها ذلك التردد الكبير في إصدار قانون جديد للصحافة!

الحقائق الأربع للأزمة

إن مصدر المتاعب في هذا الاصطدام بين السلطة والصحافة، بعضه يعود إلى السلطة العمياء التي تحاول وضع الكل تحت المراقبة خارج القانون وقواعد اللعب الديمقراطي، وبعضها يعود إلى تسيب المجال الصحافي وتدخل فاعلين جدد في الحقل الإعلامي بخلفيات ليست محض صحفية.. أحيانا بأجندة سياسية، إننا كجسم صحافي لا نعاني تخمة الحرية وعلينا أن نجري حمية على جسدنا المهني، كما أن السلطة لم تعد تلجأ إلى الوسائل البدائية حيث تضع القنابل في المطابع وترسل الطرود الملغومة للصحافيين أو تختطفهم من منازلهم.. لكن علينا أن نضع أيدينا على الداء، الذي نحصره فيما يلي:

1- غياب التواصل

هناك حلقة مفقودة في هذه المرحلة الانتقالية بين الصحافة والسلطة، إسمها غياب التواصل، لا أحد ينصت للآخر بسبب عدم اتضاح هوية المخاطبين المعنيين بتنظيم مجال الصحافة المكتوبة، فمن جهة الدولة، لا تبدو وزارة الاتصال مؤهلة كمخاطب وحيد في إشكالات الصحافة، ليس الأمر مرده لمؤهلات هذا الوزير أو ذاك، ولكن بحكم الضعف المؤسساتي، وأيضا تعدد المتدخلين في دائرة صناع القرار في قضايا الصحافة المكتوبة الخاصة.. إن السلطة لا تؤمن بعلاقة عقلانية مع الصحافة، فهي لا تؤمن إلا بتحويل الصحافيين إلى أتباع أو أقنان في حقلها، لذلك تكتفي بزبنائها الأوفياء من الصحافيين الذين يشبهون سعاة البريد وجرائدهم مجرد علب رسائل، والصحافيون الخارجون عن

نفوذها لهم مصادر خبرهم الخاصة حتى مـن داخلهـا، بحكـم أن السـلطة ليسـت مركبا متجانسا.

غياب التواصل؛ معنـاه فقـدان المحـاور المبـادر الـذي يملـك أهليـة الاسـتماع وسلطة التنفيذ في قضايا الصحافة المستقلة.. وفي جانب المهنيين يبدو الأمـر أفظـع، فمن هو المخاطب المركزي، هل هو النقابة الوطنية للصحافة التي عوض أن تتحول إلى قـوة اقتراحيـة تجميعيـة، مشـاركة ومبـادرة، أضـحت لاتظهـر إلا في مناسـبة التشنجات؟ هل هو فيدراليـة النـاشرين الـذين ليسـوا عـلى كلمـة سـواء، ويفتقـد معظم المنتسبين إليها إلى استقلالية القرار؟!

إذا كان الصراع طبيعيا بـين الصـحافة والسـلطة، فـإن قنـوات التواصـل التـي يمكن أن تخفف من حدة الصراع وتبقيه في جانبه العقلاني والحضاري بدل نزوعاته الغريزية، منعدمة اليوم.

بالأمس كانت الصحافة الحزبية تمتثل لسلطة الأب الـزعيم، وكانـت السـلطة ترسل إشاراتها إلى الصحافة عبر الزعيم الذي يتـدخل في تنظـيم الصـحافة،(في أحـد استجواباته بالمساء، يحكي الأمراني واقعة لها دلالتها في هذا السياق، إذ ذكر أن عبـد الرحيم بوعبيد توصل بمعلومـات مـن جهـات عليـا تفيـد اسـتهداف حيـاة محمـد البرينـي، الـذي تحمـل مسـؤولية نشر رسـائل بـاريس لمحمـد بـاهي حـول "آيـات شيطانية" للكاتب الإيراني، الذي أهدر الخميني دمـه، وحُـلّ الأمـر بـدون ضـجيج)، مما يعني أنه كان هناك حوار وتواصل.

اليوم الصحافة المكتوبة الخاصة تعددت، وهي بدون أب روحـي، ويمكـن أن تكون أكثر عرضة للاختراقـات وأكـثر إزعاجـا.. مـما يسـتلزم وجـود قنـوات واضـحة للتواصل العقلاني.. والتواصل لا يعني الاحتواء وممارسة الوصاية.

2- غياب الوضوح وقصر النظر

إن الإشكالات التي تواجهها الصحافة المكتوبة، في المغرب الراهن، أضحت هيكلية وتستلزم وجود استراتيجية متعددة الأبعاد تنفَّذ على مراحل، بعد أن يتوافق حولها الفاعلون المركزيون في الحقل الصحافي، وفي مقدمتها تغيير قانون الصحافة الذي لم يعد يجيب على مستجدات فرضت نفسها بملحاحية في حقل النشر والإعلام بالمغرب، وفي مقدمتها التداول الحر للمعلومة والحق في الولوج إليها وإزالة العقوبات السالبة للحرية، وإيجاد قضاء مختص، كما يجب الإسراع بإخراج مجلس وطني للصحافة متوازن، ويضم الحكماء من المهنيين وفعاليات المجتمع المدني، قد يصبح هو الفيصل في الكثير من القضايا التي تصبح فيها السلطة طرفا وحكما...

إن افتقاد الوضوح وقصر النظر هو جزء من ضبابية المرحلة السياسية التي يمر منها الانتقال المؤسساتي والتحولات المجتمعية بالمغرب.

أ- ماذا تريد السلطة؟

إن شعارات الدولة من خلال الخطاب الرسمي هو تحقيق الانتقال الديمقراطي وخلق مغرب حداثي، لكن مربع صنع القرار ليس متجانسا في رغباته وطموحاته، في مصالحه واتجاهاته لتحويل الشعارات إلى وقائع مادية في مجال الصحافة.. لا يتعلق الأمر بشياطين الحرس القديم وملائكة العهد الجديد، ولا بجيوب المقاومة.. ولكن بطبيعة التباسات مراحل الانتقال في تاريخ أي مجتمع، وهي في حالنا أكثر غموضا سواء من حيث الإرث التقليدي في النظام السياسي أو الثقافة الاجتماعية المحافظة، والتي تميل إلى أولوية الاستقرار على المغامرة تجاه الجديد والمغاير.

أي صحافة لأي مجتمع؟ ما هي طبيعة الصحافة المكتوبة التي تريدها السلطة؟

إن غياب المخاطب الواضح في قضايا الصحافة وسط مربع السلطة، مرده إلى غياب تصور استراتيجي للدولة في قضايا الإعلام، كما أن تدخل فاعلين متباينين من دائرة القرار تحت غائية هيكلة وضبط وترويض الحقل الصحافي، ولّد اختلالات تبرز كانعكاس لصراعات هؤلاء الفاعلين وطموحاتهم السياسية، من هنا لا يمكن تكييف اتجاهات الصحافة مع مطامح متناقضة في حقل صناعة القرار.

ب: ماذا يريد الصحافيون؟

إن الشعار الجامع بينهم هو "صحافة حرة"، لكنهم يختلفون في تفسير مفهوم الحرية حد التناقض، لأن البعض يأكل مع الشيطان بملاعق طويلة، وآخرون مستعدون لإطلاق رصاصة الرحمة على سيارة إسعاف لأنها تحمل علامة حمراء للدولة، وآخرون متوافقون على الأكل من نفس الصحن، لكنهم خفية يبصقون فيه، وبعضهم مستعد لرمي الرضيع مع مخلفات إناء الغسيل، وآخرون مستعدون للتفاوض مع آكلي لحوم البشر حول وجبة لحقوق الإنسان عدا حقه في الحياة، ومنهم من يريد صنع عجة "أومليط" مشتركة دون تكسير البيض، وهلم اختلافا... إذ قلة قليلة من تضع يدها على قلب الوطن إذا وضع الآخرون يدهم على الزناد..

أي صحافة لأي مجتمع؟ ذلك هو السؤال الذي يفرض نفسه على الجميع، سلطة، صحافيون، أحزاب ونقابات، مجتمع مدني، مثقفون ومفكرون، حقوقيون وجامعيون.. لأن سؤال الصحافة هو سؤال أمة.

لقد أضحت الصحافة المكتوبة الخاصة بالمغرب متقدمة في ممارستها على المجتمع ذاته، بنخبه وأحزابه وسلطته، وأصبح نموذجها هو الممارسة الصحفية في سياقها الكوني، لكنها تظل مرتهنة لسياق تطور اجتماعي هش وغير متوازن، لذلك تنفعل الصحافة بما يغذي المخيال الجماعي: الإشاعة، التبسيط والتسطيح،

الاختزال، الدوغمائية، الفلكرة والتفسير السيكولوجي للأحداث والوقائع.. من هنا غياب القضايا الكبرى عن اهتمامنا، ومركزة الهامشي وتهميش المركزي، وطغيان عناصر الإثارة الفجة والرخيصة على حساب الحق في المعلومة وواجب الإخبار، وسيادة التعليق بدل الخبر..

إن عدم هيكلة الحقل الصحافي من جهة، وتزايد نفوذ الصحافة من جهة أخرى، سمح بدخول فاعلين جدد للاستثمار في الحقل الإعلامي، أصحاب مصالح، تجار مخدرات، فاشلون سياسيون، مطرودون من نعيم السلطة أو طامحون أو متنافسون على مراكز صناعة القرار، عناصر استخباراتية من الداخل كما الخارج.. إن تضارب مصالح المجموعة الوطنية لم يعد يعبَّر عنه اليوم من خلال خلق الأحزاب أو النقابات أو الجمعيات الكبرى، بل من خلال الصحف... أي أن الصحافة أضحت محط رهانات لفاعلين لهم أهداف ليست من طبيعة صحافية، إذ في الكثير من الأحيان تذهب الممارسة المهنية ككبش فداء لصراعات بين رموز ومصالح سياسية أو اقتصادية.. لا يمكن إحلال منطق السياسة محل منطق الإعلام، لذا ما أحوجنا اليوم إلى وقفة تأمل لفهم تحولات المجتمع المغربي وحاجياته، والأسئلة الجديدة التي تنمو مع تطور بنياته ومواقفه واتجاهات الرأي داخله، ولضبط توازن ناجع بين مكونات الجسم الصحافي، أقصد المهنة ومصادر الخبر والمتلقين، ذلك هو السبيل نحو ممارسة صحافية عقلانية وناضجة، وإذا كنا نلوم السلطة باتكالها على الأحكام المخدومة للقضاء، وخنق المقاولة الصحافية المشاكسة عبر آليات التضييق الاقتصادي والمالي والأحكام الباهضة التي تشبه الاغتناء غير المشروع على حساب الغير، فإننا أيضا في حاجة إلى وقفة تأمل مع الذات، لكي نحدد بدقة من نحن وماذا نريد؟

الحقيقة الثالثة: غموض هوية ووظائف الصحافي

لا يحدد المجتمع بشكل دقيق الهوية الصحافية ووظائف الصحافة، هناك نوع من الالتباس في تحديد هوية الصحافة والصحافي بالمغرب، وهو ما ينعكس في شكل تطور الصحافي لهويته ولوظائفه، هناك وضع اعتباري متميز للصحافي وسط المجتمع، وضع لا ينعكس على واقعه المادي ولا على علاقته بباقي الفاعلين، فهو لدى البعض مناضل جريء بحكم الانتماء إلى مهنة المتاعب ويوجد في خطوط تماس حارق مع السلطة، وهو ما أنتج نوعا من الوهم، جسده شيخ الصحافيين مصطفى العلوي، حين قال: "لقد تعود القارئ المغربي عادات سيئة، فالخبر الذي لا يدخلك للسجن ليس خبرا" ومن له أذنان للسمع فليسمع!

وهو عند بعض الفاعلين مجرد أداة صالحة للتوظيف، ولدى بعض من لهم أذن من طين وأخرى من عجين، صائح في الريح أو كاتب على الرمل، يواجهونه بعبارة: "اكتب ما تشاء ودعنا نفعل ما نشاء"، أو "هذا مجرد كلام صحافة، كأنه منزوع المصداقية.. لذا يجب الخروج من دائرة الالتباس، لتتضح شروط ممارسة المهنة بأبعادها المهنية والقانونية والأخلاقية في مجتمع يتوفر على كل عناصر مقاومة إسماع صوت الصحافة (أمية مستفحلة، قدرة شرائية متردية، يأس شبه عام، عدم إرساء تقاليد القراءة، ضعف آليات حماية المكتسبات، المحافظة والقيم التقليدية...) مجتمع لم يُرْضِ حاجياته الأساسية الدنيا ليرتقي إلى مستوى الدفاع عن التمثلات والقيم العليا التي تنتمي إليها الصحافة (الحرية، المساواة، التقدم، التنوع والتعدد...)، يجب أن نحسم إذن حول هويتنا الصحافية وفق ما راكمنا وما أنتجته التجارب الكونية في انسجام مع واقع اسمه المغرب وليس السويد، وأن نحدد وظائفنا بالشكل السليم وفق ما تمليه شروط تاريخية لانتقال مجتمع.

يمكن أن نحدد مآزق هذا الغموض في الصحافة المستقلة في العناصر التالية دون عقدة مازوشية لجلد الذات ولا نزعة أستاذية تعطي الدروس للاخرين وتبرء الذات:

مع ضعف الأحزاب وتراجع دور فاعلين مركزيين في صناعة القرار السياسي، وبحكم الدور الذي أصبح يلعبه الصحافي من حيث التأثير السياسي وتأطير الرأي العام، وتشديد أشكال المراقبة على المسؤولين العموميين..، وكما قال بنجامين سطورا: أصبح الصحافي يقوم بدور المعارضة السياسية.. وهو ما ولّد أشكالا من أساليب الانتقام لدى الصحافي من السياسي، انتقام من سنوات التهميش والتبعية التي عانى منها الصحافي لعقود، حين كان الصحافي مناضلا في حزب أو موظفا لدى صحافة الدولة، ولم تكن له هوية مستقلة.. وهنا بداية الانخداع، فإذا كان الصحافي فاعلا في السياسة وليس فاعلا سياسيا، فإن فراغ الساحة، جعل الصحافة تبحث عن أدوار "فوق" صحافية، إذ بدل لعب دور الوسيط بين مختلف الفاعلين والمواطنين من خلال نقل المعلومات والأخبار، وعكس انشغالات الناس والمواقف التي تخترق المجتمع وبنياته المتحولة، تحول الصحافي إلى فاعل سياسي وتضخمت أحلامه وأوهامه، مع شيوع حس انتقامي من باقي الفاعلين ناتج عن سنوات الكبت والذيلية إلى حد الشعور بالتمتع بمواطنة امتيازية وسط المجتمع والتشبه بأسطورة المهدي المنتظر، ببراءة الذات أمام إثم الآخرين!وعن فهم سيء لوظائفه الحقيقة وسط المجتمع..

إن الإشكالات التقليدية لهيمنة الحقل السياسي على الحقل الثقافي والنقابي والمدني والإعلامي، لا يمكن معالجتها بهيمنة مضادة.. ذاك منطق الانتقام من التاريخ الذي لا يصحح وضعا مختلا.. فالإعلام يخضع لقواعده المبنينة التي تعطيه خصوصيته وتفرده، ويجب أن نحارب الأوهام الناتجة عن غياب باقي الفاعلين ومحاولة القيام بأدوارهم بدلا عنهم، يجب أن نتعلم كيف لا

نكنس في اتجاه عكس الريح، لأننا أول من سيتلقى المزابل والغبار الذي نزيله من الطرقات.

سياسة الجبّ: إن دور الصحافة كما يقول آن سالزبورجر مؤسس "الواشنطن بوست" هو "ليكن هناك نور" إذا كان الصحافي فاعلا ومنفعلا بسياق تحولات مجتمعه، فهو جزء من بنية هذا المجتمع، ودوره هو الوساطة ورقابة السلط القائمة وحماية القيم الديمقراطية، فالصحافة هي كلب حراسة الديمقراطية كما يقول الأمريكيون (Watch Dog)، دور الصحافي ليس تبييض الأسود ولا تسويد الأبيض، وإنما هو نقد الممارسات السلبية وسلوكات مقاومة التغيير والتطور، بغية خلق أمل لدى المتلقين في إمكانية التقدم وترشيد الأداء وتحسين مستوى العيش والتشبع بقيم الانفتاح والتسامح والمساواة واحترام الآخر.. لكن للأسف، فإن الكثير من صحفنا اختلط فيها مداد الكتابة بسواد القلب، لقد أصبحنا نرى السواد في مجتمعنا بوضوح أكبر مما نرى به باقي ألوان قوس قزح، وهذا ناتج من جهة عن ضعف التكوين الصحافي وغياب الحس المهني الأخلاقي في الصحافة، ووجود طارئين جدد في مهنة النبل متورطين بقوة الأشياء في الممارسة الصحافية، وتخندق منابر إعلامية في الولاءات السياسية، ومن جهة أخرى هو نتيجة لاستراتيجية (Big Bang) أو اصطدام القوى التي اختطها صناع القرار في العهد الجديد، والمبنية على خلق اصطدام جيولوجي هائل في المجتمع لردم كل شيء من أجل إعادة بنائه وفق رغبات وطموحات الفاعلين الجدد في مركز القرار، أي إعمال آلية هدم كل عناصر وبنيات العهد القديم من الأحزاب إلى الرموز من أجل إعادة تشكيلها، دون الوعي بأن الديمقراطية تنمو بفعل جدلية الهدم والبناء، لذلك حين تم الانتهاء من تحطيم الماضي برجالاته ورموزه تحولت معاول الهدم نحو جدران بيت الحاضر! لقد تراجعت القضايا الكبرى عن صحفنا، وأضحى الصحافيون مهتمين بقضايا الجريمة والمتاجرة في اللحم البشري، والبحث عن المنفلت (لا الجديد) في

اجتماعات ناقشت قضايا جوهرية مثل تأخر الغـذاء ونـوم زعـيم وجلابـة برلمانيـة، وفلتة لسان جواب وزير أضحى أهم مما قاله ولو كان مصيريا ويهم مستقبل أمـة، وانتقل الهامشي إلى مركز الاهتمام الصحافي، وعوض انتقاد مسؤولين عمـوميين عـلى أدائهم السياسي، أصـبحنا نتسـاءل فقـط لمـاذا صـلوا جالسـين، قابضـين أو باسـطين أيديهم، وذهـابهم المسـتمر إلى المرحـاض بسـبب مرضـهم أضـحى مـبررا للمطالبـة بإقالتهم عوض تقييم أدائهم في مسؤولياتهم!

3- ثنائية الحرية والمسؤولية : من حق الصحافة الخاصة أن تبدي واجب الـتحفظ كلما رفعت الدولة شعار المسؤولية، لأن الأمر عادة أشبه مـا يكـون بحـق يـراد بـه باطل.. سؤال المسؤولية لا يطرح تجاه السلطة، لأنه كما يقول برتراندرسل: «إنه من غير المنطقي أن نفـترض أن أي حكومـة تسـتطيع إرضـاء جميـع النـاس، ومـن غـير المنطقي أن نفترض أن أي شيء تقوم به الحكومة سوف يحقـق العدالـة، ولكـن إذا كان لدى الناس حرية الحـديث والكتابـة عـن سياسـات الحكومـة، وإذا كـان لـدى الناس حرية الحـديث والكتابـة عـن سياسـات الحكومـة، وإذا كـان مـن يحكمـون يرغبون في الاهتمام بهـذه الكتابـات، فـإن النتيجـة المنطقيـة سـتكون تحسـن أداء الحكومة، وتحقق رغبات الناس.

إن مفهوم المسؤولية يقصد به المسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمـع، إذا كانـت الصحافة وجدت من أجل تنمية وتقدم المجتمع، فحرية الصحافة يجب أن لا تـؤثر على حاجات المجتمع، ويجب الكف من الآن عـن اعتبـار المسـؤولية بمثابـة سـيف ديموقليطس المسلط على رقاب الصحافيين، إنها الوجه الضروري للتمتـع بالحريـة... وعلينا أن نتأمل التجربة الأمريكية في هذا المجال...

في بلد يؤمن بقيم السوق الحرة، ويتأسس على نظام ليبرالي يعتبر حق الفـرد في المعرفة والمعلومة حقا طبيعيـا عـبر شـعار: «الصـحافة الحـرة في المجتمـع الحـر من أجل المواطن الحر» .كانت الصحف الأمريكية مع بداية الحرب العالمية الثانيـة قـد وصـلت إلى درجـة قصـوى مـن التحـرر، وظهـرت صـحف اختصـت في تقـديم

مـواد الغريـزة: الجـنس، الجريمـة، والنـبش في الحيـاة الحميميـة للنـاس... وبـدأت الأصوات تتعـالى مـن أضرار فـوضى ممارسـة الحريـة الصـحافية، لم تكـن الدولـة أو الحكومة الأمريكية من دق ناقوس الخطر، ولا استخدم القـانون أو الإشـهار لخنـق الصحف، بل قامت مجلة «التايم» من خلال المهني «هـنري لـوك» بتقـديم تمويـل لدراسة مستقبل حريـة الصـحافة الأمريكيـة.. اشـتغل رجـل أكـاديمي هـو روبـرت هتشنز رئيس جامعة شـيكاغو مـن 1942 إلى 1947 باسـتقلالية وبهـدوء، وقـدمت لجنته تقريرها تحت عنوان «صحافة حرة ومسؤولة.

تقرير لجنة هيتشنز، وضع الأصبع على داء الصحافة الأمريكية، التي أرى أنها تشبه في معظمها ما لدينا اليوم:

- انشغال الصحافة أحيانا بممارسات ضارة بالمجتمع.
- القلة القادرة على استخدام وسائل الإعلام تعمل على خدمة بعض الجماعات ولا تلبي حاجات المجتمع ككل.
- بالرغم من تطور وسـائل الاتصـال، فـإن هـذا التطـور أدى إلى إنقـاص عـدد الأفراد الذين يستطيعون التعبير عن آرائهم وأفكارهم من خلال الصحف.
- اقتحام الحياة الخاصة للناس وتعمد الإثارة وعدم تقديم الخبر بشكل متوازن وعادل.
- ظهور ممارسات غير مسـؤولة لـدى بعـض وسـائل الإعـلام بسـبب فشـلها في إدراك احتياجات عامة الناس.
- نمـو الإدراك السـلبي للصـحف وزيـادة الشـكوك حـول مصـداقية الرسـالة الأساسية للصحافيين.
- لا تمارس الصحافة عملها بمسؤولية تجـاه مصـالح المجتمـع وأسـئلته، لأنهـا لا تضع الجمهور في حسبانها، وإنما كثيرا ما تتجاهلـه وتدينـه، بـل أصـبح خلـق الصحافة بمثابة صناعة ذات امتيازات خاصة في المجتمع.

إن الصحافي ليس مطالبا فقط بالدفاع عن الحرية بـل بحمايتهـا، عـبر احـترام أخلاقيات المهنة وتطوير مواثيق الشرف لتصبح دساتير أساسية يتم الاحتكام إليها « يجب أن ننزع عنا أوهام البطولة، ونتسلح بـالوعي، بالسـياق التـاريخي لتحـولات المجتمع الذي نمارس فيه مهنتنا، وعلينا ألا ننـام في العسـل بتصريحـات المسـؤولين: «إن الديمقراطيـة لا رجعـة فيهـا»، وأن نـتعلم دروس التـاريخ مـن الـردة في صـدر الإسلام إلى ردة أسرة "البوربون" في فرنسا خلال القرن 19، فلا مكتسب مضـمون في المراحل الانتقالية للأمـم.. فالديمقراطيـة تتحقـق وتصـان مكتسـباتها بفعـل القـوى الاجتماعية التي تدافع عنها وتتمثل قيمها، وإذا كنـا نهـدم الكـل مـن السـلطة إلى الأحزاب والنقابات والفعاليات المدنية والحقوقية فعلينا كما طالب الأسـتاذ محمـد الساسي أن نحل البديل إذن؟!

الحقيقة الرابعة: الدعم أو المراهم في فساد الدراهم

بالإضافة إلى وجود قانون غير واضح ومتخلف عن الممارسة الصحافية وتطلعـات المغاربة، هناك هشاشة المقاولة الصحافية وعدم تنظيم سـوق الإشـهار وعـدم شـفافية مصادر الأموال التي تروج في شرايين السوق الصحافية،.. وهـي عـلى كـل حـال ليسـت هزيلة وتلعب فيها المخابرات الأجنبية والمحلية والمـال الحـرام للتهريـب والمخـدرات... يعتبر العقد - البرنامج خطوة إيجابية في توفير الحـد الأدنى لعقلنـة المقاولـة الصـحافية وإن كان المحرك هو ضبط ومراقبة المجـال، لكـن أثبتـت تجربـة تطبيقـه العديـد مـن الهفوات... لا يعقل أن تتوصل جرائد محكومة بالفشل سلفا، مثل العديد مـن الجرائـد الحزبية بدعم مالي ضـخم دون أن يكـون لهـا تـأثير ملمـوس لا عـلى تحسـين المقاولـة الصحافية ولا على الجودة المهنية، في الآن ذاتـه لا يعقـل أن تسـتفيد مقاولـة صـحافية خاصة تحقق أرباحا طائلة..من دعم الدولة لذا يجب تطوير المعـايير المعتمـدة في دعـم المقاولات الصحافية التي تعاني من الهشاشة والضعف لتصبح ذات مردودية.. فإذا كانت التوافقات السياسية فرضت بعد التمثيل الحزبي في تلقي الدعم المـالي، فـإن الوضـع الآن

تغير، إن تدقيق معـايير الـدعم والتوجـه نحـو المقـاولات الهشـة التـي تعـاني مـن خصاص مالي وعدم توازن مهول بين المصـاريف التـي يقتضـيها منتـوج جيـد شـكلا ومضمونا، والمداخيل الموجودة، وفرض مسطرة للتتبع والمحاسبة وتعاقـد المقـاولات الإعلامية مع هيئات يمكن أن تساهم في تأهيل الكفاءات في إدارة وتسويق المنتـوج الصحافي دون التدخل في الخط التحريري للمؤسسة، لأن الهدف هو الارتقاء بالأداء المقاولتي الذي ينعكس إيجابا على استقرار المؤسسـة الصحافية وعـلى الصـحافيين من حيث الأجور والتأمين والتقاعد وهو ما ينعكس على المتلقين من خـلال منتـوج جيد .

وهذا سيكون له الانعكاس الإيجابي على محاربة ظاهرة الرشوة والتمييز بـين الإعلام والإعلان، والحد من اختراق المال الملوث كان من أجهـزة المخـابرات المحليـة والأجنبية أو من الأموال الفاسدة، لجيوب الصحافة المكتوبة.

نحو مستقبل أفضل

هناك ضرورة ملحة اليوم لإيجاد آليات لرقابة جودة المنتوج الصـحافي كفيلـة بحماية جمهور القراء من شر انحراف الصحافة وانزلاقاتهـا المهنيـة، وخلـق أجهـزة، من داخل الجسم الصحافي وفعاليات المجتمع المدني، تحمي القراء المسـتهلكين مـن خداع الصحافيين وتستمع إلى تظلماتهم...

إن الصحافة كمهنة بشرية معرضة للخطـأ، لكـن آليـات مراقبتهـا لا يمكـن أن تتحدد من خارج الجسم الصـحافي، وهـو مـا يـدفع في اتجـاه الإسراع بـإخراج مجلس وطني للصحافة يساهم في الرفع من جودة ومردودية المهنة.. وإذا كانـت الصـحافة الخاصـة لا تعلـو عـلى المجتمـع الـذي تعـبر عنـه، وهـي ليسـت فـوق القانون.. فإننا بحاجة إلى قانون صحافة متـواطئ عليـه ويمكـن أن يتـوج لنقـاش وطني واسع يحدد ملامح الصحافة التي يستحقها المغـرب. وهـذا يفـرض بـدوره قضاة مختصين في قضايا النشر والإعلام وقضاء عادلا نزيهـا ومسـتقلا، أمـا الاتكـاء

عـلى الأحكـام الجـائرة وتحميـل الصـحافة المكتوبـة كـل فشـل وإسـقاطات بـاقي مكونـات المجتمـع وخنـق المقـاولات الصـحافية المشاكسـة عـبر آليـات التضـييق الاقتصادي والمالي والأحكام المتخلفة بسجن الصحافيين أو بغرامـات ماليـة باهضـة، فذلك لن يؤدي إلا إلى العودة بنا إلى زمن اعتقدنا أنه ولى إلى غير رجعة...

إن انحرافات بعض الصحافيين لا يجـب أن تكـون تعلـه للقضـاء عـلى حريـة التعبير، وما أحوجنا إلى المنطق الرشدي الذي ألـح عـلى أنـه لا يمكـن أن نمنـع المـاء بمجرد أن البعض شرق به ومات، بالمثـل لا يمكـن ضرب حريـة الصـحافة فقـط لأن البعض أساء استخدامها، فالحريـة جـوهر، والانـزلاق مجـرد عـرض، هـو مـا يجـب الالتفات إليه، فالأضرار الناتجة عن الكبت والقمع هي أقوى من تلك التي تولـدها الحرية.

الصحافة... السلطة الرابعة

من المعروف أن للصـحافة دورا كبـيرا وبـارزا في نشر الفكـر والـوعي الثقـافي الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى تزويد القارئ بالمعلومات والأخبار المفيدة، وكـل ما يطمح إليه من معرفة وثقافة، تفيده في تسيير أمور حياتـه اليوميـة، فضـلا عـما تلعبه الصحافة من أدوار مهمة في حياة الفرد والمجتمع، لكونها تسعى وتعمل على توصيل مختلف الشئون والقضـايا والمشـكلات، التـي تكـون مصـدر قلـق ومعانـاة للمواطن، إلى المسئولين وأصحاب الشأن، في أية دولة كانت في هذا العالم.

وقـد تسـاهم الصـحافة في إيجـاد الحلـول للكثـير مـن هـذه القضـايا والمشكلات، أو قد تعمل عـلى تحريـك الميـاه الراكـدة، وإثـارة المواضـيع العامـة والملفات العالقة، لتحفز وتدفع أصحاب الشأن والقرار لأن يتحركوا لتبنيهـا والنظـر فيهـا، وإيجـاد الحلـول المناسـبة والعادلـة لهـا، ولقـد نجحـت الصـحافة في تغيـير

بعض الأوضاع السائدة، التي كانت تسبب قلق وإزعاج المواطن، وتحرمه من بعض حقوقه المشروعة، أو تعرقل حصوله على ما يسعى إليه من مطالب ومتطلبات حيوية ومهمة لتسيير أمور حياته اليومية .

وقد يكون للصحافة دور مهم وخطير في تغيير بعض الأنظمة والقوانين المعمول بها - والتي قد أكل الدهر عليها وشرب - وتحتاج إلى تغيير أو إعادة النظر فيها، لكونها لا تتماشى مع متطلبات وروح العصر، وتسعى الصحافة المخلصة جاهدة، لكشف الفساد والتلاعب والزيف والتزوير، الذي عادة ما يعشعش في أوساط المرافق الحيوية، والمؤسسات الخدمية العامة والمهمة ويستشري في مفاصلها وينخر في عظامها، من دون أن تجد من يحاول الإطلاع على ما يدور فيها، والبحث عن الأسباب والمسببات لما يشاع فيها من فساد مالي وإداري، لمحاربته ومعاقبة القائمين والمتسببين فيه، على رغم كثرة الانتقادات والشكاوي المتكررة من قبل عامة الناس.

فلهذا تسمى الصحافة بالسلطة الرابعة، إذ تعد ضمن السلطات الثلاث التي تسيّر نظام الحكم في أي دولة كانت في العالم، وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فاكتسبت الصحافة المهابة والرفعة والشرف، فمنحوها هذه التسمية – صاحبة الجلالة – لأن تأثيرها وما تطرحه وما تطالب به من اقتراحات وحلول لمشكلات وقضايا كثيرة، قد تكون أكثر فعالية وتأثيرا مما تقوم به تلك السلطات الثلاث مجتمعة.

ولذا نجد أن بعض المتنفذين والمسئولين، يعتبرون الصحافة عدوهم اللدود الذي يتربصون به الدوائر، ليتصيّدوا على الصحافي أي هفوة أو كبوة أو انتقاد لهم أو لدوائرهم، ليجرجروه إلى أقبية النيابة العامة ودهاليز المحاكم ومتاهاتها، وذلك بتوجيه الاتهامات إليه ورفع القضايا الجنائية عليه، ليكون عرضة لسطوة وملاحقة القانون، وطائلة ومسائلة القضاء.

ومن أهم القضـايا التـي تشـغل بـال المـواطن وتفكـيره، وتسـيطر عـلى جـل اهتماماته وميوله، هو شغفه ورغبته الملحة في معرفة، ومتابعة ما يجري وما يـدور من حوله من قضايا وحوادث، تمس أوضاع بلاده ومجتمعه وأمته، وما يحـدث ومـا يستجد من أمور في كل أنحاء العالم، وهو يتابعها عبر مختلف الوسائل المتاحة لديه إذ أصبح عالمنا هذا مجرد قرية صـغيرة، تتناقـل فيـه الحـوادث والأخبـار والوقـائع، وكل ما يحدث فيها دقيقة بدقيقة، ولا يستطيع أحد أن يمنع من تداولها، أو نشرها أو سماعها والتفاعل معها، أو ايقافها من الانتشـار السريـع، بدرجـة تفـوق التصـوّر والخيال، من خلال ما أحدثه التقدم العلمي والثورة المعلوماتية والتكنولوجيـة مـن إنجازات ووسائل إتصال باهرة.

فلم تعد صاحبة الجلالة الصحافة، أو السلطة الرابعـة، كـما يطلقـون عليهـا، هي المصدر الوحيد لتلقي الأخبار والمعلومات الأخرى من خلالهـا، ولكنهـا مازالـت تلعب دورا فاعلا في بث ونشر القضايا والشئون المختلفة، وخاصة تلـك التـي تمـس حياة وشئون المواطن اليومية في داخل أي بلد كان، وفي ما يتعلق بمختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وغيرها من أمور مختلفة تتنـاغم مـع واقعه اليومي المعاش.

وهنا أردنا أن ننوه بأن من أهم الأمور التي تتطلبها الصحافة الحرة والنزيهة هي توافر الشفافية المطلقة، وحرية التعبير عن الرأي والصدق في توصـيل الكلمـة، التي هي بدورها أمانة في عنق كل من يتعامل مع هذه الكلمة، وكذلك يجب عدم التعتيم أو طمس الحقائق وكتمها، وعدم التأويل والتهويـل بهـدف قلـب الحقـائق وتعويمها، وهي من أهم الشروط الواجب توافرهـا، لـنشر صـحافة تتمتـع بمسـاحة كبيرة من الحرية، بعيدا عن تسلط سيف الرقيب والحسيب، لتكون هذه الصـحافة هي التي تعكس الوجـه الحضـاري الناصـع، لأي بلـد كـان في هـذا العـالم المترامـي الأطراف.

وإلا ستكون هذه الصحافة مجرد صحافة باهتة صفراء أو مأجورة وعميلة، وتكون مسخرة لخدمة كل من يدفع أكثر، ويصبح الصحافي مجرد ماسح جوخ، أو ماسح وملمع أحذية – أعزكم الله - وسيكون الطريق إلى صاحبة الجلالة محفوفة بالمخاطر والأشواك، وسيصبح الوصول إلى بلاط جلالتها ضرب من ضروب المخاطرة والمغامرة، وسينتهي دورها كسلطة رابعة، تقوم بدور فعال في تقويم الاعوجاج، والقضاء على الفساد بكل أشكاله وألوانه وأطيافه، وتمنع من تفشي الأوبئة والأمراض الاجتماعية الأخرى.

ولذا تسعى الدول المتقدمة إلى إعطاء الصحافة الاهتمام الأكبر وتسهيل مهماتها وتوفير كل ما تحتاجه الصحافة، من وسائل ومعدات وتكنولوجيا متقدمة، لتكون على أهبة الاستعداد في تنفيذ المهام والأعمال الموكلة لها، في توصيل ونقل الخبر، ورصد الحوادث والوقائع، وكل ما يدور في هذا العالم أول بأول، وكذلك يجب سن القوانين التي من شأنها إعطاء قدرا أكبر، من الحرية والشفافية لها.

ورفع القيود والعقبات والعراقيل عنها، والتي تحد وتمنع الصحافة لأن تكون منبرا حرا، يعبر بحرية تامة عن تطلعات وآمال وطموحات الشعوب، ولتكون الصحافة هي المعبرة عن شئون وشجون المواطن، وعن مختلف الآراء ووجهات النظر وتبني الرأي والرأي الأخر، انطلاقا من حرية الرأي والتعبير، التي تكفلها الدساتير والقوانين والأعراف الدولية، للتفاعل الأفكار وتلاقح، وتصب في النهاية في مصب المصالح العامة، ومنفعة جماهير الشعب والأمة، وسمعة ونهضة ورفعة البلاد. وعلى أصحاب الشأن والقرار أن يتقبلوا ما تطرحه الصحافة، من أفكار وآراء ووجهات نظر مختلفة، وما تتفضل به من نقد هادف وبناء للفت الانتباه - بروح رياضية - في سبيل حلحلة القضايا والمشكلات العالقة والطارئة، التي تهم المواطن بالدرجة الأولى، وهي بذلك تسعى لإشاعة مفهوم العدالة والمساواة في المجتمع، لرفع الظلم والغبن عن كاهل

المواطن، وهي أمور تؤثر على المجتمع وتعرقـل تقدمـه وازدهـاره، وتجعلـه عرضـة للأخطار المحدقة به، والتي تهدده في عقر داره، وتكون حجر عثرة في طريق مسـيرة التنمية والبناء وتقدم وازدهار البلاد.

نظريات الصحافة وعلاقتها بالسلطة

في تفسـير علاقـة الصـحافة، بالسـلطة، في المجتمـع، عـبر التـاريخ، ظهـرت مجموعة من النظريات التي تفسر تطور الصـحافة، ودورهـا في المجتمـع، وعلاقتهـا بالسلطة الحاكمة، أو فلسفة الصحافة بشكل عام، ومن أبرز هذه النظريات:

1. نظرية السلطة، أو النظرية السلطوية Authoritarian

نشـــأت هـــذه النظريـــة في القـــرنين الســـادس عشر، والســـابع عشر، في إنجلترا وتستند إلى فلسـفة السـلطة المطلقـة للحـاكم، أو لحكومتـه، أو لكلاهـما معاً، ويظهر ذلك في نظريـات أفلاطـون، وأرسـطو، وميكيـافيلي، وهيجـل. وغرضـها الرئيسي هو حماية وتوطيد سياسة الحكومة، القابضـة عـلى زمـام الحكـم، وخدمـة الدولة. ويعمل، في الصحف، ويصدرها، من يسـتطيع الحصـول عـلى تـرخيص، مـن الحاكم، وتشرف الحكومة على الصحف، وتفـرض الرقابـة عليهـا. ويحظـر، في إطـار هذه النظرية، نقد الجهاز السياسي، والموظفين الرسميين. وملكية الصحف قد تكون خاصة أو عامة، وتكون أداة لترويج سياسات الحكومة ودعمها . وترى النظريـة، أن الصفوة، التي تحكم الدولة، هي التي تملك أن توجه العامة، التـي لا تعـد مؤهلـة، لاتخاذ القرارات السياسية. وأن الشخص، الذي يعمل بالصحافة، يكون عملـه هـذا، بمثابة امتياز خاص، يمنحه إياه القائد، لذلك فهو مدين بالالتزام للقائـد وحكومتـه. وحرية وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية تتحددبالقدر الـذي تسـمح بـه القيـادة الوطنية في أي وقت.

2. نظرية الحرية أو النظرية الليبرالية Libertarian

تعـــود هـــذه النظريـــة، بشـــكل أســـاسي، إلى عصر النهضـــة الأوروبيـــة، وبالتحديد، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ بلور عدد من المفكرين الأوربيين، كثيراً من المبادئ، التي تحدت الأفكـار السـلطوية، التـي سـادت، حتـى بدايـة عصر النهضة الأوروبية. وكان، من أبرزهم، المفكر الإنجليزي جون ميلتـون، الـذي كتـب، عام 1664، يقول: "إن حرية النشر، بأي واسطة، ومـن قبـل أي شـخص، مهـما كـان اتجاهه الفكري، حق من الحقوق الطبيعية، لجميع البشر، ولانستطيع أن نقلل من حرية النشر، بأي شكل، وتحت أي عذر".

أمَّا جون لوك، فقد عرّف الحرية بأنهـا "الحـق في فعـل، أي شيء، تسـمح بـه القوانين". وكان لوك قد قَدَّم إلى البرلمان الإنجليـزي، عـام 1965، بيانـاً هـاجم، فيـه، تقييد حرية الصحافة، واضـطر البرلمـان، في ذلـك الوقـت، إلى إلغـاء قانونـه بفـرض الرقابة الوقائية على الصحف.

لم يتحقـق الانتصـار الأول للنظريـة الليبراليـة، عـلى النظريـة السـلطوية، أو نظرية السلطة إلاّ خلال القرن الثامن عشر، حين أصـدر البرلمـان البريطـاني قـراراً أكد على حظر أية رقابة مسبقة، على النشر، كما أباح، للأفراد، إصدار الصحف، مـن دون الحصول على ترخيص، من السـلطة. وقـد جـاء هـذا التعـاون، نتيجـة لأفكـار المفكر الإنجليزي، بلاكستون، الذي أكد أن حرية الصحافة ضرورية، لوجـود الدولـة الحرة، وذلك يتطلب عدم وجود رقابة مسبقة، على النشر، ولكن يمكـن أن يتعـرض الصحفي للعقاب، بعد النشر، إذا تضمن هـذا الـنشر جريمـة، وكـل إنسـان حـر أن ينشر ما يشاء، على الجمهور، ومنع ذلك يعد تدميراً لحرية الصحافـة.

جاء دستور الولايات المتحدة الأمريكية ليحظر، بشكل كامل، تـدخل الدولـة، في مجال حرية الصحافة، إذ نـص عـلى أنـه يحظـر عـلى الكـونجرس، أن يصـدر أي قانون يقيد حرية التعبير والصحافة.

وتقـوم أفكـار الليبراليـين، عـلى أسـس، أنـه لابـد مـن تقـديم كـل أنـواع المعلومـات، والأفكـار للجمهـور، وأن النقـد الحـر ضرورة، لتحقيـق الرفاهيـة والتقدم، وأن الجماهير مجتمعة، أو أغلبيتهـا، تسـتطيع اتخـاذ القـرارات، التـي تكون، دائماً، أقرب إلى الحقيقـة، وهـذه الثقـة بـالجماهير تجعلهـا قـادرة، عـلى انتخاب ممثليهم، وتوجيههم وتغييرهم، عندما يكون ذلك ضرورياً.

ويحدد المفكر الإعلامـي السـويدي، دينـيس ماكويـل، العنـاصر الرئيسـية لنظرية الحرية، فيمـا يلي:

	أ.	إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.
	ب.	إن مجـال الـنشر والتوزيـع يجـب أن يكـون مفتوحـاً، لأي شخص، أو جماعة من دون الحصول على رخصة مسبقة مـن الحكومة.
	ج.	إن النقـد الموجـه، إلى أيـة حكومـة، أو حـزب سـياسي، أو مسؤول رسمي، يجب ألاّ يكـون محـلاً للعقـاب، حتـى بعـد النشر.
	د.	ألاّ يكـون هنـاك أي نـوع مـن الإكـراه، أو الإلـزام، بالنسـبة للصحفي.
	هـ	عـدم وجـود أي نـوع مـن القيـود، عـلى جمـع المعلومـات، ونشرها، بالوسائل القانونية.
	و.	ألاّ يكـون هنـاك أي قيـد عـلى تلقـي أو إرسـال المعلومـات،

		عبر الحدود القومية.
	ز.	يجب أن يتمتع الصحفيون، بالاستقلال المهني، داخل مؤسساتهم الصحفية.

أسهمت النظرية الليبرالية، بشكل كبير، في تحرير الصحافة، من سيطرة الدولة، فأنهت وجود الكثير، من القيود، التي تفرضها السلطة على الصحافة، واستطاعت دول الشمال (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) أن تتمتع، خلال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين، بقدر كبير، من التعددية، والتنوع، في مجال الصحافة، واستطاعت الصحافة أن تدير، في هذه المجتمعات، مناقشة حرة بين، كافة الاتجاهات السياسية، وأن تنقل هذه المناقشات، إلىالجماهير، وهو ما أسهم في تقدم هذه المجتمعات، وزيادة حيويتها.

ولكن أوضاع الصحافة، في أوروبا، وأمريكا، خلال النصف الثاني، من القرن العشرين، ابتعدت بشكل كبير، عن تلك الأفكار الليبرالية، فتناقصت تعددية الصحف وقل تنوعها، وقلت بالتالي قدرتها على القيام بوظائفها، في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة، في المجتمع، ونقلها للجماهير.

وقد لعب تزايد الاتجاه، إلى الاحتكار، والتركيز في ملكية الصحافة، دوراً أساسياً في تعريض هذه النظرية للنقد، من كافة الاتجاهات السياسية. وبرزت رؤية أخرى، حتى من جانب المؤمنين بهذه النظرية تقول: "إن حرية الصحافة وحرية التعبير، لا يمكن ضمانها، إلاّ في حالة ما يكونإنتاج الأفكار وتوزيعها، بعيداً عن السيطرة الرأسمالية من ناحية، والسيطرة البيروقراطية السياسية، من ناحية أخرى".

3. نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

بدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة، ابتداء من العقد الثاني، من القرن العشرين، ولكنها بلغت ذروتها، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما تشكلت لجنة حرية الصحافة من اثني عشر أستاذاً أكاديمياً، يرأسهم البروفيسير روبرت هوتشنز. وضمت، بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية مثل وليم ديفرز وتيودور بترسون.

أجرت اللجنة دراستها على الصحافة الأمريكية، بتمويل من مجلة تايم الأمريكية، ودائرة المعارف البريطانية، وقدمت تقريرها، في كتاب أعدته اللجنة كاملة، عام 1947، بعنوان: "صحافة حرة مسؤولة".

ولقيت دعوة اللجنة إلى صحافة حرة ومسؤولة، صدى داخل الولايات المتحدة وخارجها، في بلدان أوروبا، وعلى رأسها المملكة المتحدة فتشكلت اللجنة الملكية الأولى للصحافة، عام 1949، ودعت إلى التزام العاملين، في الصحافة، بمسؤوليتهم الاجتماعية، وتشكيل مجلس للصحافة.

ونص تقرير لجنة حرية الصحافة، لعام 1947، على أن صناعة الإعلام، في الولايات المتحدة، يجب أن تستمر، في يد القطاع الخاص، واضعة في اعتبارها، المصلحة العامة، ووضعت اللجنة مجموعة تصورات، حول وظائف الصحافة، في المجتمع الحديث، وعدد من التوصيات للحكومة، والمؤسسات.

فمن حيث وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع المعاصر، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية:

أ. تقديم تقرير صادق وشامل وذكي، عن الأحداث اليومية.

ب. أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق، والنقد.

ج. أن تقدم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

د. أن تبرز أهداف المجتمع، وقيمه، وتوضحهما.

هـ. أن توفر معلومات كاملة عما يجري يومياً.

وأوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة، بتطبيق الضمانات الدستورية، لحرية الصحافة، وأن تعمل على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة، واستمرار المنافسة، بين الوسائل القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع، الذي يحظر، على الأفراد، مساندة إجراء تغييرات ثورية، على المؤسسات القائمة؛ لأن هذا التشريع يهدد المناقشات السياسية والاقتصادية.

وأوصت اللجنة المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة، تتسم بالتنوع، والكم الملائم لاحتياجات الجماهير، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية، والبحث والنشر، في مجال الإعلام، وإنشاء هيئة جديدة مستقلة، لتقييم أداء الصحافة لعملها، وتقديم تقرير سنوي حول هذا الأداء. كما أوصت اللجنة العاملين، بمجال الإعلام، بالنقد المتبادل، وأن يقبلوا مسؤوليتهم كناقل عام للمعلومات والمناقشة.

كما قدم أستاذ أمريكي، هو كيرتس مونتجري، في كتابه "مسؤولية رفع المعايير"، رؤية جديدة للمسؤولية، تقول إنه، إذا قامت الصحافة بإعلام الناس، والمحافظة على خصوصيتهم، ومراعاة قيمهم، فهذه نصف المسؤولية، ولكن النصف الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير، تجاه المادة المذاعة، التي هي بدورها تجاه أنفسهم، إذ يجب، على الجمهور، ألاّ يتعامل مع ما يقدم، من خلال الصحافة والتليفزيون، على أنه وجبة، كتلك التي يشتريها من السوبر ماركت، بل عليه أنيدرك الوقائع، ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها، بل يزن الأفكار، التي تتفق، أو تختلف، مع ميوله ويضع افتراضاته الأساسية محلاً للنقاش.

ويساوي روبرت راي، في كتابه "مسؤولية الجرائد"، بين المسؤولية الاجتماعية، وصدق الأخبار والحيدة، لأنها أساس حق القراء في المعرفة، ثم المناقشة الديموقراطية الحقة، في المجتمع، والتي تسهم في تطويره.

ويلخص دينيس ماكويل المبادئ الأساسية، لنظرية المسؤولية الاجتماعية، في الجوانب التالية:

	أ.	إن الصحافة، وكذلك وسائل الإعلام الأخرى، يجب أن تقبل، وأن تنفذ التزامات معينة، تجاه المجتمع.
	ب.	يمكن تنفيذ هذه الالتزامات، من خلال الالتزام بالمعايير المهنية، لنقل المعلومات، مثل الحقيقة والدقة، والموضوعية والتوازن.
	ج.	لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.
	د.	إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات.
	هـ	إن الصحافة يجب أن تكون متعددة، وتعكس تنوع الآراء، وتلتزم بحق الرد.
	و.	إن للمجتمع حقاً، على الصحافة، فيأن تلتزم بمعايير رفيعة، في أدائها لوظائفها.
	ز.	إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

ويلاحظ أن هذه النظرية قد طرحت بعض الحلول، التـي تتمثـل، في تنظـيم مهنة الصـحافة، مـن خـلال إصـدار مواثيـق شرف مهنيـة، لحمايـة حريـة التحريـر الصحفي، والممارسة الصحفية، وإصدار قوانين للحد من الاحتكار، وإنشـاء مجـالس للصحافة، وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف.

ولكـن مجمـل الأفكـار، التـي طرحتهـا هـذه النظريـة، لم تكتمـل أمامهـا، فرصة التنفيذ، بشكل تام، فقد نظر الصحفيون الأمريكيـون إلى هـذه الأفكـار عـلى أنها تمثل اتجاهاً، نحو الاشتراكية، وخطراً عـلى حريـة الصـحافة، كـما قوبلـت هـذه الأفكار بمعارضة عنيفة، من مجموعات ملاك الصحف. ومع ذلـك، يمكـن القـول أن نظرية المسؤولية الاجتماعيـة قـد حققـت بعـض النتـائج الإيجابيـة، في بعـض دول أوروبا، مثل السويد، التي واجهت حظر سيطرة الاحتكارات، على صحافتها، بإنشـاء نظام لتقديم إعانات حكومية للصحف، بهدف المحافظة على التنوع الصحفي، مما أدى، خلال حقبة الستينات، إلى المحافظة على بقاء كثير، من الصـحف الصـغيرة، في السويد.

لقيت فكرة تقديم معونات للصحف، رفضاً شديداً، في بريطانيا وغيرهـا، مـن دول أوروبا خوفاً من استغلال الحكومات لها، في التدخل، في شؤون الصـحافة. كـما صـــدرت قـــوانين للحـــد مـــن الاحتكـــار، والتركيـــز، في ملكيـــة الصـــحافة، في بريطانيا وفرنسا لكنها لم تستطع أن توقـف تزايـد معـدل التركيـز، والاحتكـار أو تحافظ على بقاء الصحف الصغيرة.

4. النظرية الشيوعية Communist

شهد الربع الأول، مـن القـرن العشريـن، مـيلاد نظريـة الصـحافة الشـيوعية. والتي يُعدّ كارل ماركس الأب الروحي لها، النظريـة متـأثراً بفلسـفة زميلـه الألمـاني، جورج هيجل. وترتكز هذه النظريـة عـلى أن وظـائف وسـائل الإعـلام، في المجتمـع الشـيوعي، هـي نفسـها وظـائف الجهـاز الحـاكم، أي دعـم بقـاء وتوسـع النظـام

الاشتراكي، وأن هذه الوسائل يجب أن توجد، لنشر السياسة الاشتراكية، وليس لها أن تبحث عن الحقيقة. وفي ظل هذه النظرية، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية تعد أدوات للحكومة، وجزءاً، لا يتجزأ، من الدولة، والدولة تملك وتقوم بتشغيل هذه الوسائل، والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بالتوجيه، وتسمح النظرية الشيوعية بالنقد الذاتي(مثل الحديث عن الفشل في تحقيق الأهداف الشيوعية).

تفترض النظرية الشيوعية، أن الجماهير أضعف، وأجهل من أن تحاط علماً، بكل ما تقوم به الحكومة، ووسائل الإعلام يجب أن تعمل دائماً من أجل الأفضل، والأفضل، عادة، هو ما تقوله القيادة ويتفق، بطبيعة الحال، مع خط النظرية الماركسية، ومن ثم، فإن كل ما تفعله وسائل الإعلام كي تدعم، وتساهم في، إنجاح الشيوعية، يعد أخلاقياً، في حين، أن كل ما تفعله لعرقلة الإنجاز الشيوعي، يعد غير أخلاقي.

استخدمت النظرية الشيوعية مفردات كثيرة للدعاية، أكثر منها، للتنظير العلمي، كشعارات تكافؤ الفرص، والمساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم الثقافي ورفع الاستغلال عن طبقات الشعب العامل. وبانهيار الشيوعية، وسقوط الاتحاد السوفيتي، عام 1989، على يد الرئيس السوفيتي، ميخائيل جورباتشوف، تهاوت النظرية الشيوعية، في الإعلام، كذلك.

5 نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة

قدم الدكتور مختار التهامي، عام 1958، مشروع دستور دولي للصحافة يمثل نظرية جديدة من نظريات الإعلام، يطلق عليها اسم نظرية المسؤولية العالمية، والدولية، مضيفاً بذلك، نظرية خامسة، إلى نظريات الإعلام الأربع،

المعروفة وقتها، وهي: نظرية السلطة، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، والنظرية الاشتراكية.

وتقوم نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة، على مطلب أساسي، وهو أن تخلع الصحافة رداء السلبية عنها، وأن تدخل ميدان المعركة الدولية الكبرى، بين أعداء الإنسانية، وأصدقائها، لكي تلعب الدور الإيجابي، الذي يحتمه عليها الارتباط الوثيق، بين تاريخ الصحافة، وكفاح الشعوب، وتقدمها في مدارج الديموقراطية الحقيقية. وتلقي النظرية على كواهل الأسرة الصحفية العالمية، مسؤولية ضخمة، وتطالبها، باسم شرف المهنة الصحفية، وباسم الإنسانية، وباسم الشعوب التي وثقت فيها، واعتمدت عليها، ألاّ تخون هذه الشعوب، في هذه المرحلة الحرجة، من تاريخ المجتمع الدولي الحديث، بل من تاريخ الجنس البشري، بأجمعه، وأن تتقدم إليها، بالحقيقة كاملة عن الأوضاع والتيارات، التي تسيطر على مجتمعنا الدولي المعاصر، وتتحكم في حياة الملايين ورفاهيتهم وطمأنتهم، دون مجاملة لأحد، أو ضغط من أحد.

وأُطلق على هذا المشروع نظرية المسؤولية العالمية والدولية، وهو ينقسم إلى أربعة أقسام، هي:

	أولاً:	تصريح صحفي عالمي، إلى جميع شعوب العالم، يدعوها إلى اتخاذ مواقف إيجابية مشتركة معينة، لتأكيد السلام والرفاهية العالمية، وهذا التصريح يستمد وجوده، من دراسة الحقائق السياسية والاقتصادية والنفسية الدولية المعاصرة.
	ثانياً:	ميثاق شرف دولي، يرتبط به الصحفيون أنفسهم، ويستقي مواده، من هدي التصريح سالف الذكر، ومن هدي البحث الذي قدمه.

	ثالثاً:	مشروع اتفاقية دولية، ترتبط بها حكومات العالم، لتأمين حرية الصحافة.
	رابعاً:	مجموعة من التوصيات مقدمة، إلى الأمم المتحدة، وفروعها.

6. نظرية صحافة التنمية أو النظرية التنموية

لا تزال هذه النظرية عبارة عن مجموعة من الآراء والتوصيات، الملائمة لكافة وسائل الإعلام ووظائفها، في الدول النامية. وتكتسب هذه النظرية وجودها المستقل عن نظريات الصحافة الأخرى، من اعترافها وقبولها للتنمية، وتأكيدها على هوية الأمة، ووحدتها وتماسكها، ورفضها التبعية والسلطوية المتعسفة.

وصحافة التنمية، كما يعرفها ليونارد سوسمان، هي تركيز الصحفيين الموضوعيين، على أخبار أحدث التطورات، في مجالات التنمية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية، وتحقيق الوحدة الوطنية، أو هي: "استخدام الحكومة لمنافذ الاتصال، لتحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية". وتتطلب صحافة التنمية من الصحف، كما يقول ناريندر اجاروالا، أن تتفحصبعين ناقدة، وتقيم وتكتب، عن مدى ارتباط المشروع التنموي، بالحاجات المختلفة والقومية، وتتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقها، والاختلاف، بين آثارها على الناس، في تصريحات المسؤولين، وبين آثارها الفعلية.

ويلاحظ التناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة، في خدمة التنمية، وبين الدور الرقابي للصحافة؛ ففي ظل السيطرة الحكومية، يتراجع النقد وتتحول أخبار التنمية، إلى دعامة سياسية للحكومة وقيادتها. ولعل هذا التناقض هو الذي دعى المفكر الإعلامي الإنجليزي، أنتوني سميث، إلى التأكيد على

ضرورة التفرقة، بين صحافة التنمية والاتصال في خدمة التنمية، إلاّ أنه يرى أن المفهومين يتداخلان، في إطار السيطرة الحكومية. وهو ما يؤكده، كالريب راميال، مشيراً إلى تساند مفاهيم "صحافة التنمية"، و"الصحافة الموجهة"، و" الاتصال في خدمة التنمية ".

ووفق النظرية التنموية، تتلخص مهام وسائل الإعلام، في عملية التنمية، في النقاط التالية:

- تشكيل اتجاهات الشعب، وتنمية هويته الوطنية.
- مساعدة المواطنين، على إدراك، أن الدولة الجديدة قد قامت بالفعل.
- انتهاج سياسات، تقررها الحكومة، بهدف المساعدة، في تحقيق التنمية الوطنية.
- تشجيع المواطنين، على الثقة بالمؤسسات، والسياسات الحكومية، مما يضفي الشرعية على السلطة السياسية، ويقوى مركزها.
- الإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي، من خلال بحث الصراعات السياسية والاجتماعية، وإحباط أصوات التشرذم والتفرقة، والتخفيف من التناقضات، في القيم والاتجاهات، بين الجماعات المتباينة.
- المساعدة في الاستقرار، والوحدة الوطنية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية.
- إبراز الإيجابيات، وتجاهل السلبيات، وتقليل حجم النقد إلى أدنى حد.

وصحافة التنمية هي النتيجة الطبيعية للصحافة الثورية، فهي تسعى إلى خلق أمة جديدة وتنميتها. ويرى بعض الباحثين أن الصحافة الثورية وصحافة التنمية، من الضرورات الأساسية لقيادة معركة تحرير بلد من البلاد، من السيطرة الأجنبية، وهما يمثلان مصدر فزع، لمؤيدي الوضع الراهن، والمدافعين

عنه، وهذان النمطان من أنماط الصحافة قد يتسمان، في بعض الأحيان، بالحماس العاطفي، والابتعاد عن الموضوعية، بل وحتى الميل إلى الجدل العنيف، والعدوانية.

7. نظرية المشاركة الديموقراطية Participant Democratic

تعد هذه النظرية أحدث إضافة إلى نظريات الصحافة، وأضعفها تحديداً، فهي تفتقر، حتى الآن، إلى وجود حقيقي، في الممارسات المختلفة، للمؤسسات الإعلامية، فضلاً عن أن بعض سياساتها تتضمنها نظريات الصحافة الأخرى.

برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية، كاتجاه إيجابي، نحو ضرورة وجود أشكال جديدة، في تنظيم وسائل الإعلام، كما نشأت كذلك، كرد فعل مضاد للطابع التجاري، والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة، ملكية خاصة، وتوجد هذه النظرية في المجتمعات الليبرالية المتقدمة، على الرغم من ارتباطها ببعض العناصر، التي تطرحها النظرية التنموية، خاصة ما يتعلق منها بالتأكيد على أسس المجتمع، والاهتمام بالاتصال الأفقي، بدلاً من الاتصال الرأسي، من أعلى إلى أسفل، والذي يعني سلبية مشاركة المتلقي، في عملية الاتصال، وهو اتجاه واضح تماماً، في الدول الأوروبية، خاصة دول اسكندنافيا، وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

ويعبر مصطلح المشاركة الديموقراطية عن معنى التحرر، من الأحزاب السياسية القائمة، والنظام البرلماني الديموقراطي، الذي بدا وكأنه انفصل عن جذوره، وأنه يعوق المشاركة، في الحياة الاجتماعية والسياسية، بدلاً من أن يدعمها.

وتنطوي هذه النظرية على آراء معادية لنظرية المجتمع الجماهيري، الذي يتسم بالتنظيم المعقد، والمركزية الشديدة، الذي فشل في أن يوفر فرصاً حقيقية للأفراد والأقليات، في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها. وترى هذه النظرية أن

الصحافة الحرة فاشلة، بسبب خضوعها لاعتبارات السوق، التي تفرغها من محتواها. وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها ببيروقراطية الدولة. وترى أنالتنظيم الذاتي، لوسائل الإعلام، لم يمنع نمو مؤسسات إعلامية، تمارس سيطرتها، من مراكز قوة في المجتمع. وفشلت وسائل الإعلام، في مهمتها، وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الحياة اليومية للمواطن.

وهكذا فإن الفكرة الأساسية، في نظرية المشاركة الديموقراطية، تكمن في احتياجات ومصالح وآمال جمهور متلق نشط، في مجتمع سياسي، وحق المواطن، في استخدام وسائل الاتصال، من أجل التفاعل والمشاركة، على نطاق صغير في مجتمعه. ويعتقد مؤيدوها أن وسائل الإعلام، التي تنشأ، في ظل هذه النظرية، سوف تُعني أكثر بالحياة الاجتماعية، وتخضع لسيطرة مباشرة، من جمهورها، وتقدم فرصاً للمشاركة، على أسس، يحددها مستخدموها، بدلاً من المسيطرين عليها.

وتتلخص المبادئ الأساسية لهذه النظرية، في الأمور التالية:

- إن للمواطن الفرد، ولجماعات الأقليات، حق الوصول إلى وسائل الإعلام، واستخدامها، ولهم كذلك، الحق في أن تخدمهم وسائل الإعلام، طبقاً للاحتياجات، التي يحددونها هم.
- إن تنظيم وسائل الإعلام، ومحتواها، لا ينبغي أن يكون خاضعاً لسيطرة بيروقراطية حكومية، أو سياسية مركزية.
- ينبغي أن توجد وسائل الإعلام، أصلاً، لخدمة جمهورها، وليس من أجلالمنظمات، التي تصدر هذه الوسائل، أو المهنيين العاملين بها، أو عملائها، أوجمهورها.
- إن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية، ينبغي أن يكون لها وسائلها الإعلامية.

- إن وسائل الإعلام، صغيرة الحجم، التي تتسم بالتفاعل والمشاركة، أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة، التي ينساب محتواها، في اتجاه واحد.
- إن الاتصال أهم من أن يترك للمهنيين.

ويتمثل الوجود الفعلي لهذه النظرية، في الصحافة السرية، وما أُطلق عليه محطات راديو القراصنة، والتليفزيون اللاسلكي، في التجمعات المحلية ووسائل الإعلام، في التجمعات الريفية، ومنشورات الشوارع، والملصقات السياسية.

ويتوقع البعض أن تفتح التطورات التكنولوجية آفاقاً أرحب، أمام هذه النظرية، من خلال إتاحة أجهزة النسخ، بأسعار منخفضة، والوصول إلى مزيد من قنوات الاتصال الإلكترونية، ويتوقع أن يظل تأثير هذه القنوات الجديدة، على أوضاع وسائل الإعلام، القائمة الآن، هامشياً، خلال المستقبل المنظور.

نحو نظرية إسلامية

يطرح الدكتور حمدي حسن رؤية إسلامية يناقش، خلالها، الافتراضات الأساسية، للنظريات السابقة، ويؤكد في تلك الرؤية، على الأمور التالية:

أ .	إن الثواب والعقاب الإلهي يشكلان الأساس الأخلاقي، للممارسات الاجتماعية، لوسائل الإعلام، أو لغيرها، ولأن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم نسبي، يرتبط بالتقاليد، والأعراف الاجتماعية السائدة، حتى وإن كانت مخالفة للشريعة الإسلامية، فإن هذا المفهوم يكتسب بعداً آخر، في الدولة الإسلامية، يختلف كثيراً عنه في المجتمعات الأخرى، فالمسؤولية الاجتماعية تظل هي الأخرى مرتبطة بالثواب والعقاب الإلهي، الوازع الأساسي للأخلاق الإسلامية، على مستوى الفرد، أو وسائل الإعلام.

ب.	إن تحديد الرؤية الإسلامية، لعمل وسائل الإعلام، يعتمد على نفي ما يخالف العقيدة ويلحق الضرر بالمجتمع الإسلامي، أكثر مما يعتمد على إثبات وتحديد كل ما هو صالح.
ج.	إن النظرية الإسلامية لا تحدد نمطاً معيناً لملكية وسائل الإعلام، ولا تحدد مصادر، بعينها، لتمويل هذه الوسائل. ولكنها معنية بالتأثيرات المختلفة، التي قد تمارسها هذه العوامل على أداء وسائل الإعلام للوظائف المنوطة بها، في المجتمع الإسلامي.

ويضيف الدكتور حمدي حسن: " لقد رأينا، من قبل، أن اهتمام النظرية الليبرالية بالربط المحكم، بين حرية وسائل الإعلام، والملكية الخاصة لهذه الوسائل، قد أدَى إلى استبدال سيطرة أصحاب المصالح بالسيطرة الحكومية. وكذلك فإن إصرار النظرية الشيوعية على الملكية العامة لوسائل الإعلام، قد أدى إلى دكتاتورية حزبية، باعتبار الحزب هو الممثل الوحيد للشعب، وبما أن وسائل الإعلام ملك للشعب؛ فإن الملكية تؤول في النهاية، إلى الحزب، وكذلك فإن حرية الشعب في التعبير عن رأيه، التي تنص عليها الدساتير الشيوعية، تصبح في النهاية، هي حرية الحزب الحاكم، في التعبير عن آرائه ".

فالنظرية الإسلامية، في الإعلام، لا تنبثق من ثنائية القيد والحرية، ولكنها تعتمد كلية، على ثنائية أخرى، وهي: الحلال والحرام. والفارق الأساسي، بين هاتين الثنائيتين، يكمن في سيطرة الضمير الفردي، والمسؤولية الاجتماعية، على العلاقة، بين ما هو مقيد وما هو حر، وارتباط العلاقة بين الحلال والحرام بالثواب والعقاب الإلهي، وفي ظل الثنائية الأخيرة، فإن الحرية تصبح التزاماً ".

الصحافة: السلطة الرابعة والأربعون !

يقهرني من يسمي الصحافة السلطة الرابعة لأنها عندنا السلطة الرابعة والأربعين، حيث يمكن أن يعبث بهيبتها العديد من الإدارات والشركات بل وحتى عابرو السبيل، نعم .. هذه هي الحقيقة .. الصحافة هي السلطة الرابعة والأربعون وهي تشبه إلى حد بعيد (أم أربع وأربعين) لأن هذه الأخيرة لها أرجل قصيرة وكثيرة .. فهي تحتاج الأرجل القصيرة كي يكون أبعد مدى لخطواتها قريب من مستوى النظر !، وتحتاج الأرجل الكثيرة تحسبا لإصابة إحدى الأرجل بالعطب فلا تضطر للتوقف من أجل معالجة هذه الرجل بل تكمل المسيرة اعتمادا على بقية الأرجل الكثيرة ..والحي أبقى من الميت!. وفي الوقت الذي استبشرنا فيه خيرا بارتفاع سقف الحرية حيث أصبحت الصحافة المحلية تتناول قضايا حقوق الإنسان وتتصدى لقوى الفساد وتنتقد العديد من الأجهزة الحكومية بل وتنجح أحيانا في إحراج بعض الوزراء، يأتي خبر جلد صحفي وسجنه لمجرد أنه انتقد أداء شركة الكهرباء ليثير الكثير من علامات الاستفهام، فيشعر كل صحفي بسبب هذا الخبر أن سقف الحرية الافتراضي يمكن أن يسقط على رأسه لأتفه الأسباب، خصوصا وأن العديد من الجهات والأفراد لا يقيمون أي وزن لدور الصحافة والمجتمع ويبحثون عن أي فرصة لجلد الصحافيين المزعجين على الملأ!.

التهمة الموجهة إلى الزميل فهد الجخيدب مراسل جريدة الجزيرة في قبة هي التحريض على التجمع أمام شركة الكهرباء وكما يقول المثل: (قال وشلون عرفت إنها كذبة قال من كبرها) فقد تابعت ما نشر في الصحافة حول هذه القضية فوجدت أن المسألة لا تعدو كونها خبرا صحفيا عاديا جدا نشر في جريدة الجزيرة وصحف أخرى حول شكاوى أهل قبة بسبب انقطاع الكهرباء، وقبل ثلاثة أيام تلقيت اتصالا من الزميل فهد الذي عرفني بنفسه باعتباره الصحفي الذي سوف يجلد أمام شركة الكهرباء ويسجن شهرين بتهمة

التحريض فقلت: (أعرفك .. ولكن هل يمكن أن تشرح لي القصة بالتفصيل لأنني لا أتخيل جلد وسجن صحفي بسبب تطرقه لمسألة انقطاع الكهرباء؟!). قال لي فهد الجخيدب إنه قبل عامين بدأت الكهرباء في قبة بالانقطاع في شهر رمضان وطلب منه الأهالي أن ينقل معاناتهم في الجريدة (باعتباره أحد ممثلي السلطة الرابعة والأربعين في هذه البلدة) فأكد لهم أنه لا يستطيع نقل الشكاوى بصورة يومية ولكنه سيتفق مع زملائه مراسلي الصحف على تصويرهم أمام شركة الكهرباء، وهذا ما حدث حيث أرسل لهم رسائل بالجوال وحضر هو مع بقية الصحفيين وتم تصويرهم ونقل شكاواهم ونشر الخبر في الجزيرة والوطن وموقع سبق الإلكتروني، وحرصا على المصداقية فقد أرسل نسخة من رسالة الجوال إلى رئيس شركة الكهرباء، ثم انفض المولد وذهب الناس إلى بيوتهم وتم تأمين مولدات كهربائية جديدة للبلدة في اليوم نفسه!.

بعد ذلك فوجئ فهد بوجود قضية ضده في محكمة قبة، وطوال عامين لم يحكم القاضي السابق في هذه القضية إما لعدم قناعته بها أو بسبب تراكم القضايا أو لأي سبب آخر، وقبل عدة أشهر جاء قاض جديد إلى المحكمة وحكم فيها خلال يوم واحد وكان الحكم 50 جلدة (25 جلدة منها أمام مقر شركة الكهرباء) بالإضافة إلى سجنه لمدة شهرين!.

ليس لدي ما أقوله سوى أن هذا الحكم يسيء إلى الواقع الإعلامي في البلاد والذي لا يختلف اثنان على أنه شهد تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة، وأتوقع أن الزميل فهد الجخيدب سوف يسير في الطريق فيتحاشى الناس لقاءه لأنه صحفي متهور قال إن الكهرباء انقطعت في رمضان ! ... وسواء تحرك الصحفيون لمساعدة فهد أم تركوه وحيدا فإن (أم أربع وأربعين) سوف تواصل مسيرتها الدؤوبة!.

صحافة المواطن . . . والسلطة الخامسة !!

يطلق على الإنترنـت في بعـض الأحيـان مصـطلح "الشـبكة العنكبوتيـة " وفي أحيان أخرى "العالم الإفتراضي"، حيث يسـتطيع أي إنسـان الـدخول الى هـذا العـالم وقتما يشاء والبقاء فيه بكل حرية دون قيـود أو رقابـة مـن قبـل السـلطات ماليـة كانت أم قانونية ، وأن يعطي رأيه بشأن الانباء والأحداث الجارية في بلده والعـالم . هذه الظاهرة تثير إستياء بعض الصحفيين المحترفـين ولا ويفوتـون فرصـة للـتصريح علانية والتنديد بهذا النوع من الصـحافة، وخصوصـا مـن يملكـون كـارت الصـحافة الذي يتيح لهـم الـدخول الى قصرالأليزيـه والبحـث في ديـاجيرظلام مـاوراء الأبـواب الموصدة عن الحقيقـة. فهـل صـحافة المـواطن هـي صـحافة هـواة ؟ بيـنما يـدعو ممارسو هذه الصحافة بل ويصرون أن يطلق عليها اسم السـلطة الخامسـة ، إلا أن هذه التسمية مثيرة للجدل كونها إما فرصة حقيقية للديمقراطية أو إرضـاء للغـرور وربما يتم الولوج منها الى عالم يتسم بجدل عقيم أو خلاق.

الصحافة مهنة ، وليس كل مـن هـب ودب أصـبح صـحفيا ، فالصـحفي هـو الذي يكتب المقالات التي تتعلق بالأحداث الجارية ويرتزق منها ، وهوحاصل عـلى شهادة جامعية بعد دراسة دامت لعدة سنوات. يـدرك ان مهمـة الصـحفي أمامهـا الحيـاد وعليـه أن يوصـل معلوماتـه الى النـاس بطريقـة سـهلة دون إعطـاء رأيـه ، فالقارئ يقرأ للحصول على الحقائق وليس لمعرفة وجهة نظر كتابها ، والإلتزام بهذا المبدأ بعيد المنال كون العالم الآن يشكو من فساد الصحافة بسـبب إمـتلاك الإعـلام من قبل مجموعات مالية هي التي تحـدد مسـاره وتوجهـه وفقـا لاهـدافها وتقـرر الموت أو الحياة له.

لقـد إنتهـى عصر الـورق كـما يقـول الـبعض مـع حلـول القـرن الحـادي والعشرين، وبدأ زمن المعلومات ، والسرية منها لايمكن شراؤهـا مـن قبـل المـواطن

العادي بل من حيتان المال ولاهداف خاصة، وتقرأ على الإنترنت التي هي وسيلة النشر الأسهل وتمتلك خاصية الوصول الاسرع إلى الغايات والاهداف المبرمجة .هذا العالم الأفتراضي ، واقع لايمكن نفيه او الإستغناء عنه بعد الآن ، فالقارئ لايقرأ فقط بل يكتب وينشرويؤثر ويتأثر ويواكب الحدث وله قراءه وبالتالي يحاول أن يأخذ مكان الصحافي المحترف الذي يعتبره الآن ندا لايستهان به

مهما تعددت أشكال الصحافة مابين صحافة محترفة أوصحافة المواطن ، تبقى المشكلة الرئيسة هي أزمة الثقة بدقة المعلومات المسطرة في وسائل الاعلام الورقية والتشكيك بالمرئية والمسموعة منها وبالخصوص صحافة المواطن التي يزاول اصحابها عملهم اليومي الروتيني المتعب في النهار ليبدأو في الوقت المتبقي بكتابة ما شاهدوه او سمعوه أو ينقلوا من وسائل الاعلام الاخرى احداثا قد تكون بعيدا عن الواقع ايضا. تشيرالاحصائيات الى ان 35% من الفرنسيين لا يثقون أو يصدقون ما تكتبه صحافة المواطن على الإنترنت وتزداد هذه النسبة فيما يخص الصحافة المحترفة التي يعتقد الفرنسيون أنها تخضع لضغوطات سياسية وإقتصادية مما يعمق أزمة الثقة بين المواطن والصحافة بكل اشكالها .

من هنا يأتي السؤال الذي يطرح نفسه : هل يستطيع القارىء والكاتب العادي أن يزاحم الصحفي ويقصيه من عالم الصحافة ؟ فهناك كثير من الصحافيين المحترفين والمتمرسين في هذا المجال ، وبالمقابل يمتلك مواطنون عاديون مدونات على الإنترنت أو blog أوصفحات خاصة بهم يكتبون فيها عن الأحداث كالصحفيين. فهل هذا النوع من الأشخاص يكتب فقط من أجل إرضاء الأنا وتحقيق حلم الطفولة الذي هرب منهم أم أنهم يفتحون منافذ لافكارهم، أم للظهور ونيل الشهرة ؟ بينما هناك صحافيون عاطلون عن العمل أوينتظرون آخر الشهر بفارغ الصبرلإستلام رواتبهم الشحيحة . أسئلة اجوبتها

معقدة إذ لا يمكن البت والحسم بسهولة بامور تتعلـق بالحريـة المقدسـة في هـذا العصر .

في الصحافة المدنية .. (السلطة و الصحافة(مَنْ يراقب مَنْ ؟

" أن تراقب الدولة ما تكتبه الصحافة تلك صورة للصحافة الكلاسيكية، في المجتمع المدني الصحافة هي من يراقب الدولة ويقيم أعمالها"

ثمة تصاعد مثير ومنتشر في الأوساط الإجتماعية تجاه الصحافة ومفهوم الرقيب، هذا التصاعد الناقد لأليات الصحافة يرتكز على العديد من الصور، الأجهزة الإعلامية تخطأ في التحقيقات التي لا تتصف بالمهنية، التسرع في نشر بعض المواد الإعلامية والإخبارية دون التأكد من مصداقيتها، والمساس المباشر ببعض التشريعات القانونية، وتبقى ملابسات الكشف عن أي تجاوزات تقوم بها أجهزة الدولة هي النقطة الاكثر إثارة ورواج. لماذا نعتقد ان الدولة ملزمة بفرض رقابة عامة على الإعلام، ولا نلتفت بجدية ان مهمة الصحافة هي الرقابة على أجهزة الدولة، والتعليق والمحاسبة ما إذا كانت تلتزم برغبات وتطلعات المجتمع.

إن الهجومات المتكررة على المؤسسة الصحافية سواء عبر الدولة واجهزتها الرقابية التي تتكأ على المفاهيم الفضفاضة "مصلحة الدولة" او " الصالح العام" او "بث روح الفرقة"، أو الآراء المجتمعية المدنية التي تفرزها بحوث الرأي العام، كلها تعتمد على ما نسميه بنظرية المسؤولية الإجتماعية. الملاحظ ان هذه النظرية والمفاهيم التابعة لها هي مفاهيم تم تجاوزها منذ ما يزيد عن سبعين عاما، إذ ان اغلب التجارب الإعلامية الدولية سواء الفرنسية او البريطانية أو الامريكية تجاوزت مفهوم سلطة الدولة على المؤسسات الصحفية، وأسست مفهوم السلطة الرابعة بجدارة وفاعلية.

إذا زعمنـا ان الصـحافة هـي مـن يراقـب الفـاعلين في السـلطة وفي الاجهـزة البرلمانية، فإن السؤال الذي يجب ان نقدمه الآن، هو من الذي يقوم بدور المراقـب للصحافة، بمعنى مَنْ يراقب المراقب ؟. هل نحن نتجه بالصحافة نحو الفوضى حـين نشدد على هذا الإتجاه، وهل نحن نكون غير مسؤوليين حين نترك هـذا الجهـاز بـلا رقابة او محاسبة.

بعد ان ينتج المجتمع المـدني صـحافة مدنيـة، ينـتج اجهـزة حراسـة وتـدقيق للجهاز الرقابي"الصحافة"، هو ذاته "المجتمع" يقوم بالرقابة، بعد ان قام بالتأسـيس، هناك متطوعون كثر لوظيفة مراقبة وسائل الإعلام، لكن ينبغـي علينـا فهـم دوافـع وتوجهات هذه الآليات الرقابية وفهمها وتحليلها.

سـأفترض ان آليـات الرقابـة، وان هـؤلاء المتطـوعين للرقابـة عـلى الأجهـزة الإعلامية، ينقسمون عبر محورين رئيسيين/

المحور الاول: الرقابية الذاتية.

تميـل وسـائل الإعـلام في المجتمـع المـدني الى جعـل "الموضـوعية او العدالـة" كقيمـة مرجعيـة اولى للاخبـار، لان ذلـك هـو مـا يتوقعـه المسـتقبلون للمضـمون الإخباري والإعلامي، وفي هذا السياق تاتي النقودات الكبرى للاجهـزة الإعلاميـة مـن داخل المؤسسة لا مـن خارجهـا، بـدواعي البقـاء والإسـتمرارية، فالصـحافة التـي لا تفضح الممارسات الظالمة والتي لا تسـعى للعـدل، او الغـير موضـوعية لا تسـتطيع الإستمرار والبقاء.

لابد للمتلقي من حرية واسعة في إستقبال أطيـاف متعـددة، وهـو المسـؤول عـن بقـاء هـذه الأطيـاف او تشـتتها. بمعنـى ان الجمهـور حـين يسـمح لمجموعـة ما بالقيام بإصـدار صـحيفة ونشر الأخبـار وبالطباعـة والتوزيـع، فهـو ينتظـر منهـا المعلومـة الصـحيحة والتـي تلبـي إحتياجاتـه، وينتظـر منهـا خـدمات ذات كفـاءة وجودة عالية، وحين تفقد المؤسسة مصداقيتها او تعجز هذه المؤسسة عن تحقيـق

هـذه المهمـة، فـإن الجمهـور ذاتـه سـيكون القـادر عـلى إنهـاء اعمالهـا بنفسـه. هـذا السـياق الإخلاقـي تؤكـده المواثيـق الدوليـة والوطنيـة، ويسـتمده العـاملون بالقطاع الإعلامي والصحافي عـبر بـرامج إعـدادهم العلميـة والاكاديميـة، لابـد مـن التوضيح أن الكثير مـن الممارسـات الغريبـة لـبعض المنتسـبين للجسـم الإعلامـي او الصحافي، هي جراء نقص حاد في الثقافة والبنية الإعلامية والاكاديميـة، ولـيس نتـاج تقصد، إن مفهوم الرقابة الذاتية العلميـة والاخلاقيـة مـن اهـم المكونـات الرقابيـة الفاعلة، والتي تركز عليها شـتى البحـوث الإعلاميـة الحديثـة. هـذا السـياق يجعـل القائمين على المؤسسات الإعلامية في المجتمع المدني، حريصين كل الحرص على تتبـع اخلاقيات وممارسات زملائهم في نفس المؤسسة، لانهم بإختصار اكثر دراية بالصـورة المعرفية للصحافة المدنية نظريا وإجرائيا.

المحور الثاني: الرقابة من خارج القطاع الإعلامي.

الرقابة العلمية والاكاديمية:

المجتمعات المدنية الغربية إهتمت بتأسيس مجموعات مدنية، تهتم بالرقابة على المؤسسات الإعلامية فيها، هذه المجموعات تمثل قـوى ضـغط ورقابـة داخليـة على المؤسسات الصحافية، وكل العاملين بهذه المراكـز هـم متخصصـون إعلاميـون، يمارسون البحث والتحليل لكل المخرجات الإعلامية والصحافية والتعليق عليها.

جماعة "العدالة والدقـة في التقـارير الصـحافية" الولايـات المتحـدة، جماعـة "مركز أبحاث وسائل الاعلام" الولايات المتحدة، جماعة "المجلـس الـوطني للأخبـار" بريطانيا، "مجلس مينوسوتا للاخبار" الولايات المتحدة، كما تنتشر في فرنسا وبريطانيـا والولايـات المتحـدة مجـلات أكاديميـة بـالآلآف في شـتى الجامعـات، مهمتهـا "نقـد الصحف والمجـلات الإعلاميـة". تلعـب هـذه المجموعـات والمجـلات المتخصصـة دور

الرقيب الادبي والموجه الفاعل لإتجاهات المؤسسات الإعلامية والصحافية في تلك الإمبراطوريات الإعلامية.

تقول "جنيفا اوفرهولزر" المحققة السابقة في شكاوى القراء بواشنطن بوست الامريكية والأستاذة حاليا في جامعة ميزوري "لا يجوز لنا عدم اغتنام اي فرصة لائقة لمحاسبة انفسنا، ومساعدة الناس على ادراك ما نفعله للمحافظة على مبادئنا، والتأكد من صحة معلوماتنا"، ويقول "هويت" أحد الاكاديميين العاملين بمجموعات الرقابة المدنية على الصحافة الامريكية "الصحافة هي اوكسجين الديمقراطية في هذه البلاد، ويصبح عمل المجتمع جيدا بقدر ما تكون الصحافة ساهرة. نرى عملنا على انه مشجع وملهم للصحافة لكي تؤدي عملها المهم بصورة جيدة وفاعلة" إنني أزعم ان الرقابة المجتمعية المدنية هي اكثر نجاعة وقدرة على الإبقاء بالرقيب مشتغلا في عمله بكفاءة وإقتدار وفاعلية.

من الممكن لهذه المؤسسات ان ترسي قواعد اخلاقية تساعد الصحافيين على ممارسة مهنتم، وفي حال انتهاك الصحافيين لهذه القواعد يمكن للمؤسسات التنديد والإعلان عن هذه التجاوزات. وإن اهم ما يعطي هذه اللجان إحتراما وتقديرا من قبل المؤسسات الإعلامية والصحافية الغربية هو انها لاعب هام وضروري في تحديد انتشارية المادة الإعلامية ومدى قبولها وسعة تداولها. الصحافة المدنية التي تمارس عملها الصعب تحت رقابة مهنية عالية، وفي اجواء رقابية اكاديمية أدبية، هي صحافة مدنية، انتجها المجتمع بنفسه، ويمارس رقابته عليها بنفسه، العمق الحقيقي في هذه الرؤية المدنية هي ان تكون مؤسسات الإنتاج والمتابعة والرقابة كلها إنتاجات مدنية بحته، والملاحظ انني لم أذكر شيئا عن السلطة إذ انها مؤسسة عاملة كالمؤسسة الصحافية لا اقل ولا اكثر. الرقابة القضائية:

يقول أحد رؤساء تحرير الصحف الامريكية "إذا شعر احدهم أننا قمنا بعمل خاطئ ، عليه إما التحدث إلينا مباشرة او اللجوء الى المحاكم، مع أنني لا اريد ان اجد نفسي جالسا امام اعضاء هيئة محلفين يصدرون الاحكام على قراراتنا".

المؤسسة القضائية، خاتمة المتطوعين للرقابة على وسائل الإعلام، إلا انها لا تأتي بصفة المراقب المحاكم المباشر، بل بصفة المحافظ والراعي لمصالح المدنيين، الذين سمحو للمؤسسة الإعلامية بابقاء والربح في سبيل خدمتهم، إلا انها قامت بتجاوز واجباتها الى ما هو ايذاء لمصالح الأفراد وإضرار بشخوصهم الإعتبارية، من نقل الحقيقة، الى الإدعاء الكاذب. لذا استلزم وضع الجهاز القضائي كمراقب عام لما ينقل لها من دعاوى..

تلعب الاجهزة القضائية في المجتمع المدني دور المراقب العام، بمعنى انها من يقوم بدور الحفاظ على المجتمع والحفاظ على ديمومته، ولابد ان تكون السلطة الرابعة خاضعة للرقابة القضائية "كباقي السلط في المجتمع المدني"، إذ ان الرقابة الذاتية والعديد من المجموعات الرقابية المهنية والأكاديمية والعلمية، ليست قادرة على ضبط المؤسسات الإعلامية بالشكل الكامل "لدى الجميع غسيل قذر"، لذا لابد ان تلعب السلطة القضائية دور المحكم الاخير فيما يخرج عن الاجهزة الرقابية للعيان.

تمثل القوانين الخاصة بـ "القذف" و"التشهير" و"الإتهام بلا دليل" الطيف الأكبر من المنازعات القضائية مع المؤسسات الإعلامية، إلا انه من السهل ملاحظة حقيقة هامة، وهي ان الإلتزام بالضوابط الذاتية والمجتمعية والعلمية كفيل بالحيلولة دون الوقوع في هذا الخطأ، إلا ان الخطأ بالطبع وارد، لذا كانت السلطة القضائية آخر اجهزة الرقابة على الصحافة والإعلام المدني.

لابد ان لا نعتقد ان التعديلات التي تقترحها التجارب النامية، فيما يتعلق برفع سقف الحريات عبر تخفيف الانظمة الرقابية التي تفرضها الدولة هي مفاهيم مدنية او رغبات مدنية، المجتمع الدني والصحافة المدنية لا رقابة فيها للسلطة التنفيذية على السلطة الرابعة، بل العكس هو صحيح، بل ان الصحافة مؤهلة للرقابة على السلطة التشريعية، للتأكد من ان الأشخاص الذين تم إنتخابهم يقومون بواجباتهم التي وعدو ناخبيهم بها ام لا. لذا " لا سلطة .. فوق السلطة الرابعة.. سوى سلطتها ذاتها وسلطة الناس عليها "

نظرية السلطة المطلقة على الصحافة

السلطة المطلقة هي من أنظمة الحكم المستبدة وتتمثل في حكم الإمبراطور المستبد أو الديكتاتور غير المؤمن بالحرية والديمقراطية ولا يسمح بمشاركة الشعب في الحكم على الإطلاق، وتستند السلطة المطلقة باعتبارها نظاماً من أنظمة الحكم على فكرة (الحق الإلهي) وعلى الفكرة القائلة في أوروبا خلال القرون الوسطى (بأن الحاكم هو ظل الله وخليفته في الأرض).

مدخل نظرية السلطة المطلقة: من المتفق عليه أن تاريخ ولادة الإعلام المطبوع كان عام 1450م وتشير المصادر إلى أنها رافقت تاريخ ظهور الطباعة، وكان الإعلام المطبوع خاضعاً للسلطة، ومقدار هذا الخضوع كان مرتبطاً بطبيعة المجتمع الذي يتواجد فيه، فإما أن يكون المجتمع خاضع للسلطة المطلقة، أو أن الفلسفة التي تحكم هذا المجتمع تدعو إلى ذلك.

وقد شهد العالم من هذه الفلسفات شتى الأنواع وعلى سبيل المثال: سيطرة الكنيسة ورجال الدين في المجتمع الأوروبي، التي جعلت للنظام السائد مجتمعاً خاضعاً للسلطة المطلقة تحتل فيه الدولة درجة أعلى من الفرد في سلم القيم الاجتماعية، ولا يستطيع الفرد في مثل هذه المجتمعات أن يحقق أهدافه أو ينمي قدراته وملكاته إلا عن طريق خضوعه للدولة خضوع الخانع الذليل. وأن

يكون أسمى تفكير عنده التفكير التـابعي الـذي يلغـي الـوعي والإدراك الشـخصي. ويشغل رجال قليلون في دولة السلطة المطلقة مراكز القيادة ويتمتعـون بسـلطات مطلقة، وعلى الآخرين الطاعة والخنوع لها ولا وجود للتمثيل الشعبي في مثل هذه الدول.

والحقيقة أن مجتمع السلطة المطلقة اعتمد على التفويض الإلهي المزعوم أو على الإدعاء العنصري في المجتمع، الذي يقول بوجود عرق معين يعتبر نفسـه أعـلى من الأعراق الأخرى ويتمتع بحكمة أكثر مـن غـيره، وباختصـار تمثلـت الحقيقـة في قدرة القائد أو عرق دون الأعـراق الأخـرى عـلى تقـدير الظـروف وتفهـم المخـاطر وتشخيص إمكانيات تخطيها. واعتبرت الحقيقة في هذا المجتمع حكـراً لهـذا العـرق الذي يعتبر نفسه حكيماً، ويرى أن مـن حقـه توجيـه المجتمـع كـيفما شـاء، أي أن الحقيقة تتمركز في مراكز القوة والسلطة، ومن غير المهم في هذه الحالة البحث عن مصدر الحقيقة التـي تسـتمد منهـا الدولـة المتسـلطة فلسـفتها وسياسـتها. إذ أنهـا مقصورة على فئة محدودة من الناس، ولا يحق لأي فرد مـن الأفـراد البحـث عنهـا، لأن مـن أهـداف الدولـة المتسـلطة الحفـاظ عـلى وحـدة الفكـر والعمـل حسـب اجتهادات السلطة، لإبقاء المجتمع في حالة معينة كما تشاء.

وتمثل تجربة هتلر وفرانكو وموسـوليني التجربـة الأوروبيـة المعـاصرة لهـذه النظريـة، وفي ظلهـا عـبر هتلـر عـن رؤيتـه الأساسـية للصـحافة بقولـه: "أنـه لـيس المطلوب من الصحافة أن تنشر على الناساختلاف الآراء بـين أعضـاء الحكومـة، لقـد تخلصنا من مفهوم الحرية السياسية الذي يذهب إلى القول بأن لكل فرد الحـق في أن يقول ما يشاء". ومن الأفكار المهمة في هذه النظرية أن الشخص الذي يعمـل في الصحافة أو وسائل الاتصـال والإعـلام الجماهيريـة، يعمـل بهـا كامتيـاز منحـه إيـاه الزعيم الوطني، ويتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية.

أسس نظرية السلطة المطلقة:

مذهب الحق الإلهي: وترجع هذه النظرية إلى أقدم عصور التاريخ، وهي نظرية اعتمد عليها الأباطرة في الحكم وتوارثها النبلاء للاحتفاظ بأوضاعهم ومراكزهم وامتيازاتهم في السياسة والحكم. وجاء الإسلام ليلغي هذه النظرية في الحكم لتحل مكانه الشورى والشرع الإلهي. ويرجع سيادة هذه الفلسفة أو النظرة إلى الإمبراطوريات الشرقية والغربية على حد سواء ما عدا بعض الاختلافات الجزئية الطفيفة التي تحدث بين حاكم وآخر في ممارسة السلطة على المجتمع، إذ لا ينكر أن بعضهم كان يؤمن بالحق والفضيلة وتبادل الرأي والمشورة، كما كان نقيضه يمارس الاستبداد والقسوة تحت تعبير أو فلسفة ظل الله وخليفته في الأرض، وخضعت أوروبا لهذا الحكم خلال العصور الوسطى وتحولت العامة إلى عبيد أقنان خاضعين بصورة مطلقة لهذا الحاكم أو ذاك.

الصحافة والسلطة المطلقة: ولم تستطع الصحافة وأساليبها من تغيير شيء في نظرية السلطة المطلقة، بل إن سطوة هذه النظرية ازدادت وظلت تمارس تسلطاً جوهرياً على الصحافة وعلاقتها بالمجتمع ووظيفتها المعلوماتية التي مارستها تحت سيطرة الحكم المطلق، ودأبت السلطة المطلقة على تعزيز نظريتها للحفاظ على سلطتها المطلقة وأخذت تحيط نفسها، بالعقلاء والحكماء وأصحاب الامتيازات الفكرية القادرين على إدراك أهداف الحكم في السيطرة على المجتمع والمحافظة على الاستقرار، وأخذت تمنحهم المناصب المرموقة في المجتمع وعملوا كمستشارين للقادة والحكام واحتكروا كل الحقائق الفكرية لأنفسهم مسخرين فلسفاتهم وأفكارهم لخدمة الطبقة المسيطرة على جهاز الحكم وأعطتهم حق مخاطبة المجتمع كألسنة للحكام تتصل بالجماهير عن طريق وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية المتاحة، ومنها الصحافة المطبوعة التي حظروا عليها كل الآراء التي توقظ الشعب من سباته العميق، للإبقاء على الأوضاع القائمة.

وارتبطت هذه النظرية في العصر الحديث ارتباطاً وثيقاً بأنظمة الحكم الشيوعية في المعسكر الذي قاده الاتحاد السوفييتي حتى سقوطه، والفاشية والنازية، كالنظام الهتلري في ألمانيا النازية، ونظام موسولينيالفاشي في إيطاليا الفاشية، ونظام فرانكو الفاشي في إسبانيا والبرتغال، حيث سيطر الحكم المستبد سيطرة تامة على أجهزة ووسائل الإعلام الجماهيرية وفرض عليها تعبئة الشعب تعبئة عدوانية خدمة للأهداف التوسعية التي رسمتها لنفسها وتسببت في قيام الحرب العالمية الثانية التي أزهقت أرواح ملايين البشر.

الرقابة وسيطرة الأجهزة المسؤولة على الصحافة: وتعتبر الرقابة من الركائز الهامة في نظرية السلطة المطلقة. ويمكن أن نرجع تاريخها إلى الرقابة في العصور الوسطى في أوروبا عندما كانت الكنيسة الرومانية في أوج قوتها، وكانت مصدراً للتفويض الإلهي واستطاعت أن تسيطر في بلاد كثيرة على الرأي العام وعلى حرية التعبير لعدة قرون وسيطرت واستفادت من اختراع الطباعة، إلى أن قامت الحكومات بالسيطرة على الوسيلة الإعلامية الجديدة.

وكانت السيطرة عن طريق منح التراخيص للطابعين والناشرين ومن ثم التحكم بممارسي المهنة بشكل عام، وكان الترخيص آنذاك يعتبر امتيازاً يلزم الناشر بطبع وتوزيع ما يرغبه الحاكم. غير أن هذا الأسلوب لم يجدي نفعاً، مما أدى إلى فرض الرقابة المسبقة وفحص جميع الأصول المخطوطة من قبل ممثلي الحكم قبل الطبع والنشر لإصدار الترخيص بالطبع، بقصد السيطرة على ما تنشره الصحف ودور النشر بشكل محكم.

وأخضعت الحكومات الاستبدادية عملية الاتصال بالجماهير لقيود وعقبات ومعوقات كثيرة جعلت الطريق مفتوحاً أمام الحكم فقط، وأغلقته في وجه الأفراد لاغيه بذلك أي نوع من أنواع حرية الإعلام بحجة تحقيق أمن وسلامة الدولة، وبهذه الذريعة ألغت كل الحريات، وهو ما استقت منه

الفلسفات الديكتاتورية والشيوعية والفاشية والعنصرية كل المبررات لإهدار حقوق الإنسان.

التاريخ الطويل للإيديولوجية السياسية لنظرية السلطة المطلقة:

يرى أفلاطون أن تقسيم السلطة بالتساوي داخل الدولة يعتبر بداية لتفكك وانهيار تلك الدولة، وكانت حجة أفلاطون في ذلك أنه مادام الإنسان يتحكم بغرائزه وشهواته عن طريق العقل، فإنه يتحتم على الحكام في الدولة بالمقابل أن يمنعوا المصالح المادية والعواطف الأنانية للجماهير من أن تسيطر على المجتمع.

وأكد أكثر الفلاسفة في العصور اللاحقة على قوة السلطة المطلقة كميكافيلي الذي دعى إلى إخضاع كل شيء لأمن الدولة. وبرروا الأعمال اللا أخلاقية التي مارسها القادة السياسيون، والرقابة الصارمة على الحوار والمناقشة، وعلى نشر المعلومات في المجتمع، معتبرين أن لها ما يبررها مادامت تخدم مصالح الدولة وسلطة الحاكم، أي أن الغاية تبرر الوسيلة.

أما جورج هيجل الذي لقب بأبو الشيوعية والفاشية الحديثة، فقد أعطى فلسفة السلطة المطلقة لمساتها النهائية حين قال: "الدولة هي روح الأخلاق وهي الإرادة وهي العقل، والدولة كحكم أو سلطة، تعتبر هدفاً في حد ذاته وبالتالي فهي تتمتع بأكبر قدر من الحقوق وهي فوق المواطنين والأفراد". وهكذا فرضت نظرية السلطة المطلقة وجوهاً فكرية صارمة تنبع من الإسهام الفكري للحكماء شريطة أن تخدم نظرياتهم في المجتمع الذي تسهر عليه الدولة بالرعاية والإرشاد واليقظة والرقابة.

وهو ما صاغه الفلاسفة الأقدمون

أمثال: سقراط، وأفلاطون،وأرسطو من نظريات فلسفية تخدم السلطة الاستبدادية، بدليل أن أفلاطون خلع صفة المثالية على الشكل الارستقراطي

للدولة معتقداً أن طبيعة الإنسان واهتماماته المادية وعواطفه الأنانيـة تتسـبب في تدهور الحكم من الارستقراطية إلى الديمقراطية، أي إلى التفتت والانحـلال. واعتـبر أن الدولة لا تجـد الأمـان إلا في أيـدي الحكـماء مـن رجالهـا، ورجـال القـانون مـن أنصارها، وأصحاب المثل الأخلاقية العليا التي يتم فرضها عـلى كـل عنـاصر التركيبـة الاجتماعية، ليظلوا على الطريق القويم الذي رسموه لهم معتبرة أن هـذه الصـفوة من البشر تجعل العقل يسيطر على عواطف القلب وغرائز الجسم.

ما بين الصحفى والسلطة

لم أكن أظن أن إشكالية العلاقة ما بين الصـحافة والسـلطة، فى عصر مـا بعـد ثورة شعبية، وضعت «الحرية» بين مطالبها الثلاثة، يحتاج أكثر من مقال واحـد. إلا أن نقاشا وتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعى حول مقال الأحد الماضى، فضـلا عما بدا «ضجرا» واستقواء بقوانين تحتاج مراجعة، جعلتنى أعـود الى الملـف لأضـع على هامشه عددا من الملحوظات:

1. إن الاتهامات بالتجاوز أو بعدم دقة المعلومات أو باستخدام لغة غـير لائقـة، هى صحيحة فى كثير من الأحيـان. ولكـن صـحيح أيضـا أن الاتهامـات تطـال الجميع، بما فيها من وسـائل إعـلام وصـحف محسـوبة عـلى النظـام الحـاكم وجماعته ومؤيديه. وذلك أن الأسباب واحدة هنـا وهنـاك. وأن الأدواء أيضـا واحدة هنا وهناك.
2. إن كل من شـاء حظـه أن يعمـل فى هـذه المهنـة، فى هـذه الظـروف، يـدرك مشكلة توافر المعلومات والبيانات الصحيحة، فى مجتمع لا يعـرف مسـئولوه أن «الشفافية هى عنوان المجتمعات الحديثة». وفى مناخ تغيب فيـه «عمـدا أو درءا للمشـــاكل» المعلومـــة الصـــحيحة، تنـــتشر بـــالضرورة التكهنـــات والشائعات، وما تقود اليه مـن أخبـار تعوزهـا الدقـة والتوثيـق. وربمـا آخـر

مثال واضح على هذا، ما جرى بشأن استبعاد لوزير الداخلية السابق من التشكيل الوزارى الأخير. فرغم كل ماقيل «على الجانبين» من أسباب «متباينة ومتناقضة»، لم نسمع توضيحا رسميا للأمر «نفيا أو إثباتا» لأى من تلك الروايات. وما يقتضيه طبعا من إحالة الأمر الى التحقيق إن كان هناك ما يستوجب ذلك. ويتصل بذلك ما قيل من «روايات» عن واقعة الاتحادية؛ من اجتماعات تم رصدها.. إلى مخططات للاقتحام أو «الاختطاف». وكلها «رسميا» لم تتجاوز مرحلة «الروايات المرسلة» كما يقول التعبير القانونى الى مرحلة تحقيق مستقل يستند الى أدلة معلنة وإثباتات موثقة. فهل من العدل أن نوجه أصابع الاتهام الى «الصحافة» التى تتناول مثل تلك «الروايات» مسايرة، أو معارضة.

3. إن بعض الأخبار التى يتم رسميا «تكذيبها»، تثبت الأيام بعد ذلك صحتها. (راجع مثلا ما نشرته «الشروق» قبل أسابيع عن استقالة نائب الرئيس)

4. إن الإعلام هو فى نهاية المطاف «ابن لمجتمعه». وأن الإعلاميين هم خريجو هذه المدارس، وأبناء هذه الثقافة. وهى ثقافة للأسف لا تحترم الأرقام، ولا تجد غضاضة فى التهويل والمبالغة. يتساوى فى ذلك المسئول الذى يدلى بتصريحات تعتمد على أرقام تعوزها الدقة، والصحفى الذى لا يكلف نفسه جهد البحث والتنقيب تدقيقا لخبر أو توثيقا لرقم فى قصته الصحفية.

5. إن الإعلام «جديده وقديمه» والذى يعتبره البعض اليوم «المتهم الأوحد»، كان هو الذى مهد الطريق لسنوات لثورة الشباب فى 25 يناير 2011، فالصحافة هى التى نشرت شهادة المستشارة نهى الزينى عن التزوير الفاضح للانتخابات (2005). وهى التى كشفت عن تجاوزات أجهزة

الأمن والتعذيب داخل الأقسام (حادثة عماد الكبير / جريدة «الفجر»)، وهى التى أطلعتنا على جريمة المبيدات المسرطنة (جريدة «الشعب»)، كما ليس من العدل أن ننسى الدور الذى لعبته جريدة «العربى الناصرى» أيام عبد الحليم قنديل وعبد الله السناوى فى الكشف بإلحاح عن مخططات التوريث المباركية. ثم وبعد ذلك كله دور الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعى (كلنا خالد سعيد) فى إشعال الفتيل، والحشد وتنظيم الصفوف، فى تجربة أخذت مكانها فى مناهج التدريس فى أقسام الإعلام فى أكثر من جامعة.

6. إن المعنيين بالإعلام «تنظيما وتقنينا» عليهم أن يدركوا أولا أن حقائق العصر لم تعد تسمح بالتفكير فى «حجب أو منع». فسحب ترخيص قناة ما، لن يمنعها من أن تبث فى اليوم التالى من قبرص أو غيرها. كما أن محاولة حجب مواقع على الانترنت، هى محاولة «مع تكلفتها العالية» يعلم المتخصصون كم هى فاشلة.

7. إن من يصنع السلاح، ويضعه على الطاولة، لا يضمن من سيستخدمه فعليا اليوم أو غدا. ولعلنا نتذكر أن التنكيل بجريدة «الشعب» / عادل أحمد حسين، وحزب «العمل الاشتراكى» / المجاهد إبراهيم شكرى، جرى تحت اللافتة نفسها التى يجرى الترويج لها اليوم: «التحريض، وإثارة الفتنة، وتهديد السلم الاجتماعى». رغم أن السبب الحقيقى ويا للمفارقة أن الجريدة يومها كانت قد فتحت صفحاتها لرموز من «الإخوان المسلمين».. ولكن «آفة حارتنا النسيان» كما يقول راحلنا، الذى لا نعرف ماذا كان سيقول عنا اليوم: نجيب محفوظ.

وبعد... يعرف الدارسون أن تاريخ الإعلام فى النصف الثانى من القرن العشرين يعرف مدرستين ــ اتجاهين ــ متباينتين لدور الإعلام فى مجتمعات

ماب عد الحرب. كان هناك من اعتقد أن الإعلام الوطنى ينبغى أن يكـون «تربويـا وتعبويـا» وأن دوره يـتلخص فى خدمـة الدولـة / الحـزب ومسـاعدتها فى تحقيـق أهدافها «السامية». وكان هذا فى حينه خيار الاتحاد السـوفييتى ومـن نهـج نهجـه «بغـض النظـر عـن الأيـديولوجيا». ووقتهـا كـان بنـاء الأسـوار الحديديـة متاحـا، وانتعشت تقنيات «التشويش» على الإذاعات الوافـدة، وزادت فى المطـارات أعـداد مـوظفى «الرقابـة» المتخصصـين فى قـراءة «مـا بـين سـطور» الكتـب والمنشـورات والصحف المختبئة بين طيات ملابس المسافرين. ويعرف مثقفو هـذا الزمـان كيـف كانت دول عربية عدة، تعادى ومازالـت «روائـح السـوفييت القديمـة» قـد أثبتـت تفوقها فى هذا المضمار.

على الناحية الأخرى، كانت هناك مدرسة مغايرة، ترسخت مفاهيمها تحديدا بعد أن نفضـت عـن كاهلهـا «الثقـافى» غبـار «المكارثيـة» الكريـه. واتجهـت هـذه المدرسة الى اعتبار الإعلام «مراقِبا» للدولة ومؤسساتها. ومحاسِبا لرموزهـا. ومحقِقـا «بمعارضته» التوازن المطلوب فى المجتمع.

مدرستان ومفهومان فصل بينهما «جدار برلين».. والنتيجة فى نهايـة المطـاف معروفة. سقط الجدار؛ بكل ما يعنيه ذلك «رمـزا» مـن هزيمـة لإحـدى المدرسـتين. ودخل العالم قرنا جديـدا، تحكمـه قواعـد جديـدة، لا علاقـة لهـا بعـالم نـابليون أو مونتجمرى أو ستالين وبالتأكيد بعالم «محمد الفاتح». قواعـد جديـدة أهمهـا عـلى الإطلاق ما عرف «بثورة الاتصالات» والانترنت والفضاء المفتوح. وأصبحت «الرقابة.. والتشويش» من ذكريات المـاضى، وكـان طبيعيـا عنـدما يجـرى اسـتدعاؤها فى غـير زمانها ألا تفلح فى الحيلولة دون أن يلاقى معمر القذافى مصيره. كما كان طبيعيا ألا تفلح فى أن تمنع الملايين من مشاهدة لحظة اعدام صدام حسين (رغم عـدم علانيـة تنفيذ الحكم) أو حتى متابعة خطب بن لادن، قبل أن يرحل عن عالمنا.

الخلاصة بلا تنقيح ولا مواربة لمن يريدون أن يشهروا فى وجه الصحافة سيوفا قديمة «صدئة» تحمل عناوين لا يليق بنا أن نستعيدها فى زمن نبنى فيه دولة حديثة من قبيل «التحريض.. وإثارة الجماهير.. وتكدير السلم العام.. وإهانة مؤسسات الدولة...إلخ»، أرجوكم لا تُذكرونا بما شاركتم معنا فى تسميته أيام السادات «بالقوانين سيئة السمعة».

الحصانة والسلطة الرابعة (الصحافة)

يعرف في جميع دول العالم ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة القضائية (المحاكم). وكل هذه السلطات تتمتع بالحصانة ما عدا السلطة الرابعة (الصحافة) ولا يوجد أي نص أو قانون يمنحها حق الحصانة في جميع أنحاء العالم. بالرغم أن السلطة الرابعة تعتبر سلطة شعبية لكونها محرك للرأي العام ووجودها حنبنا الي جنب مع السلطات الثلاث التقليدية.

ولذلك الصحافة هي سلطة الرأي العام والمرادف للإصطلاح سلطة الصحافة. ذلك أن السلطة (الحكومة) تحمل الحصانة لأفرادها ومنتسبيها وهو الأمر الذي تفتقدة السلطة الرابعة في ظل الظروف الاستشنائية والحروب. يقصد بالحصانة الضمانات والمزايا التي تتمتع بها فئات معينة لحمايتها وتأمين أداء وظيفتها بحرية ودون عوائق فالحصانة للوظيفة وليست ميزة للشخص .وهي نوع من الحماية القانونية التي يعطيها الدستور ..مثال ذلك الحصانة لنواب مجلس الشعب في البرلمان كنوع من الحماية السياسية والقانونية حتى يستطيع النائب أن يؤدي وظيفته الدستورية كاملة كسلطة تشريعية دون أن تتدخل في حريته وتعوقه عن مباشرة عمله بعيدا عن تأثير السلطة التنفيذية (الحكومة). وكفل الدستور الحصانة لإعطاء البرلمان لعدم المساءلة عما يبدونه من أفكار وأراء في أعمال المجلس. ولا يجوز اسقاط عضويته أو رفع الحصانة البرلمانية إلا

لأسـباب وردت في الدسـتور مثـل حالـة التلـبس أو إرتكـاب جريمـة مؤكـدة. ومن الخطأ استهداف الحريات الصحافية وإعاقة ممارساتها المشروعة. ويجب علي نقابة الصحافيين الحفاظ علي حقوق منتسبيها ومكتسباتهم. والدفاع وعدم السكوت عن الانتهاكات التي تحاك ضد الصحفيين وسياسة تكميم الأفواه وعلي الصحفيين معرفة الضوابط والقوانيين المهنة التـي جاءت في ميثاق الشرف الصحفي.

وغالبا ما يحدث تصادم وانتهاك للسلطة الرابعة في بلداننا العربية ليس بعدم وجود الحصانة وإنما لأن معظم حكومات العالم العربي تتصف بالدكتاتورية والحكم المتسلط علي الشعوب والقمع والخلود علي الكراسي وعد م إحترام الرأي الأخري ومن هنا المنطلق تمارس بشتي الوسائل الحكومات نهجها في كبح وتقييد وقمع الصحافة واستخدامها كوسيلة لتنفيذ سياستها الفكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

صحفيين وكتاب وسياسيين ..قالوا عن انتهاكات الصحافيين وحرية الرآي في السودان...بعد ثورة يونيو 2012أستنكر رئيس الجبهة الوطنية العريضة ونائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي في ندوة جمعية الصحافيين السودانيين بالقاهرة بنقابة الصحافيين المصرية بالقاهرة وقال "عن انتهاكات الصحافيين في السودان وما تعرضت له الصحفية سمية هندوسة وربط بين قضيتها وحادثة فتاة الفيديو التي تم جلدها علي الملأ ونشرت صورها علي مواقع الانترنت ووصف تلك الانتهاكات بالجرائم البشعة"، وقال أن النظام أنتهك حقوق المرأة وحريتها وظل يطاردها ويتابع حركتها وملابسها ، وأرجع ذلك ألي ما أسماه بطبيعة النظام الإجرامية وقال أنه بدأ مسيرته في الاعتداء والتعذيب والقتل منذ أعتلائه السلطة (30/ يونيو/1989م")

كـما أبـدي قلقـه لمـا تتعـرض لـه الصـحافة مـن مضـايقات والصـحافين مـن انتهاكات واعتقالات وتعذيب ومصـادرة حـريتهم ، ونبـه الي أن الصـحافيين ليسـوا مستهدفين في أشخاصهم ولكن لانهم يقودون الاستنارة وإمتدح دورهم في أنهم من يقودون الشعب وقال أن الدسـتور الانتقـالي ،نـص عـلي حريـة الصـحافة وفقـا لمـا ينظمه القانون ، وتلي حسنين بعض النقـاط الـواردة في الدسـتور والمتعلقـة بحريـة التعبير ، وقال أن وثيقة الحقوق المدنية مضمنة في الدسـتور ، لكنـه عـاد وقـال أن العـبرة ليسـت في الدسـاتير مشـيراً الي أن الدسـتور لـيس الاسـاس لتنظـيم العمليـة الديقراطية.

مـن جهتـه اعتـبر الصـحفي أنـور عـوض " أن الآنتهاكـات ضـد الصـحافة في السودان تبدأ من التشريعات الي الاغلاق ، وقال أن القوانين التي تم تشريعهـا مـن أسوأ القوانين حيـث مـنح القـانون الحـالي جهـاز الامـن حـق الرقابـة القبليـة عـلي الصحف ، بجانب تعدي الاجهزة الامنية علي إيقاف الصحف (أجراس الحرية ، رأي الشعب ، الميدان) وقال أن الميدان موقوفة لمايقارب الـ(7) أشهر وتواصـل الصـدور عبر الانترنت ، وتابع عوض سلسلة ما وصفه بالانتهاكـات مشـيراً الي مجموعـة مـن الصحافيين يقفون أمام المحاكم لاتتوفر فيها العدالة ، وقال أن سلطة الامن تعـدت لايقاف الكتاب والصـحافين مـن الكتابـة بجانـب الاعتقـال وتعريضـهم للتعـذيب ، مشيراً الي أن الصحافيين هجروا المهنة وبعضهم هاجر والـبعض الاخـر تفرقـوا عـلي الطرقات بعـد الآسـتغناء عـنهم". أِشـار عـوض الي "أن المضـايقات لم تتوقـف عـلي الصحف بل أمتدت للقنوات الفضائية ووكـالات الانبـاء والمراسـلين بـالالتزام بنقـل المعلومات الصادرة من الامـن ، ووصـلت الاعتـداءات حتـي المـدونين عـلي المواقـع الالكترونية بعد أن كانت الاعلام البديل تم تهكيرها مـن قبـل مـا يسـمي (بالجهـاد الالكتروني) ، ونبه الي أنه لاتوجد وسائل أعلام تنقل واقع الاحداث في السودان بعـد أن أحكمت الاجهزة الامنية سيطرتها علي المعلومات".

وعلى ذات الصعيد رسم مدير تحرير صحيفة الاهرام اليوم السودانية محمد الاسباط صورة قاتمة لمستقبل الصحافة والصحافيين ، "وقال أن جميع الصحف مثقلة بالديون بسبب ارتفاع تكلفة الطباعة شح الاعلانات في حين أن الحكومة أكبر معلن ولاتقوم بسداد تكاليف الاعلان وتقدم دعماً مستتر عبر شرايين سرية لصحف تتبع للنظام وقال علي الرغم من ان الوضع خانق الان هنالك صحف صمدت مثل (الايام).مشيراً الي أن صحيفة الآنتباهة لاتعاني من مشاكل كبقية الصحف بسبب التمييز الذي تجده من النظام وقال رفعت ضدها أكثر من (1600) قضية لم ينظرفيها القضاء حتي الان ، وأضاف رغم ذلك تواصل بث سموم الفتنة داخل المجتمع السوداني"

ويقول الدكتور زهير : «ومنذ ذلك الوقت، أباح جهاز الأمن لنفسه اتخاذ أي إجراء أو عقوبات تتفتق عنها عبقريته الأمنية ضد الصحف والصحافيين؛ بدءا بممارسة رئاسة تحرير الصحف بشكل فعلى بإيفاد ضباط أمن لقراءة الصحف وإجازة ما ينشر فيها، مرورا بتحديد أسماء صرح لها بممارسة العمل الصحافي والكتابة الصحافية واستبعاد من لا يروق له من دون إبداء أي أسباب، وانتهاء باعتقال وتعذيب الصحافيين وإيقاف الصحف نهائيا عن الصدور ومصادرة ممتلكاتها كما حدث للعديد من الصحف مثل (الميدان) و(الجريدة) و(ألوان) و(رأي الشعب) و(التيار).. وغيرها في أوقات مختلفة». بينما ترى مديحة عبد الله رئيسة تحرير صحيفة «الميدان» المعارضة أن «الصحافة سبقت كل الأحزاب السياسية وهي من المؤسسات المدنية العريقة، وعملت خلال تاريخها على إرساء وكشف الممارسات الضارة بالشعب خاصة في مجال الخدمات والأجهزة المختلفة».

الصحافي فيصل محمد صالح، وهو رئيس تحرير سابق وأستاذ إعلام بالجامعات السودانية، كان قد تعرض للعديد من المضايقات والمحاكمات بسبب مطالبته بفتح تحقيق حول حادثة اغتصاب الفنانة التشكيلية صفية إسحاق، وبدلا

من فتح التحقيق، تم فتح بلاغ ضد صالح و8 صحافيين وصحافيات آخرين كتبوا حول هذه الحادثة.

ويشير السراج وهو أحد الكتاب الذين منعهم جهاز الأمن من الكتابة منذ نهاية مارس (آذار) الماضي، إلى أن دور جهاز الأمن في الهيمنة على الصحف وصل إلى درجة الاتصال الهاتفي بالمعلنين لتحديد الصحف التي ينشرون الإعلانات التجارية فيها حتى لو لم تكن واسعة الانتشار أو لا تخدم أغراض المعلن، وذلك نوع من الحرب الاقتصادية على الصحف التي لا تلتزم بالسياسة التي يقررها الجهاز، ومن ضمن أهم آليات هذه الحرب مصادرة الصحيفة من المطبعة بعد الطباعة وعدم السماح بتوزيعها بغرض تدميرها اقتصاديا.. ونتيجة حتمية لكل ذلك، فإن كل الصحف التي تصدر في الخرطوم الآن تحولت إلى مجرد نشرات حكومية أمنية يصدرها جهاز الأمن من دون أن يدفع تكلفة ذلك الصدور».

واعتبرت «الأيام» أن الإجراء يضع السلطة التنفيذية موضع الخصم والحكم في آن واحد، وتستبق دور القضاء، الذي يجب أن يحتكم له الجميع نزولا عند مبادئ حكم القانون، وقالت: «ونلاحظ ثانيا أن البيان لم يوضح ما هي المواد المنشورة في الصحيفة التي تهدد الأمن القومي أو تطعن ظهر القوات المسلحة، وحتى إذا كان هناك اتهام، فالمهتم بريء إلى أن تثبت إدانته أمام محكمة مختصة، ولا تثبت الإدانة بمجرد ادعاء الشاكي. ونلاحظ ثالثا أن القرار ليس في مصلحة الحكومة نفسها، لأن القارئ سيحس أن القرار صدر بسبب ملفات الفساد التي فتحتها الصحيفة وسينتج عن ذلك شعور بأنها محاولة لإغلاق تلك الملفات، وهو أمر يضر بسمعة الحكومة أكثر من المادة المنشورة».

وفي خطوة جديدة من مسلسل قمع حرية التعبير في السودان، قامت عناصر من الأمن السوداني بمصادرة عدد يوم الاثنين 20 فبراير (شباط) الماضي

مـن صـحيفة «التيـار» السـودانية المسـتقلة، بسـبب «تغطيـة الصـحيفة للفسـاد الحكومي في الآونة الأخيرة التي قـد تكـون أغضـبت السـلطات»، كـما أشـار رئـيس تحرير الصحيفة عثمان ميرغني.

من جهته، أشار الاتحاد العـام للصـحافيين السـودانيين إلى أنـه «لـيس هنـاك حرية مطلقة أو رقابة مطلقة»، لافتا إلى «تدخل الرئيس البشير بتوجيه وزير الإعلام لعـدم المسـاس بحريـة الصـحافة». وقـال رئـيس الاتحـاد محيـي الـدين تيتـاوي في تصريحات صـحافية إن تـدخل الـرئيس «يؤكـد عـدم نيـة الحكومـة الهجـوم عـلى الصحف، لكن الحكومة ترجو توخي الدقة والمهنية»، مضيفا أن «كثـيرا مـن الغـث والاتهامـات تـنشر دون إعطـاء فرصـة للمتهمـين للـدفاع عـن أنفسـهم». ورأى أن «الحكومات التي لا تخضع للهيمنة الغربية تحاول حمايـة نفسـها مـن أي اخـتراق أمنـي ومعلومـاتي»، مشـيرا إلى «وقـوف الاتحـاد ضـد الرقابـة ومصـادرة الصـحف» وأردف: «لكننـا نطالـب الصـحافيين بالدقـة والتبـين حتـى لا يصـاب الأبريـاء». وعلى الرغم من أن الدستور السوداني يكفل حرية الصحافة، فإن السودان في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2011 - 2012 جاء في المرتبة 170 مـن بـين 179 دولـة شملها المسح، وذلك بسبب الرقابة القبلية، وإغلاق الصحف، والاعتقال والحبس.

العديـد مـن المـنظمات والجهـات الدوليـة ذات العلاقـة أعلنـت إدانتهـا الملاحقات القضائية التـي يتعـرض لهـا الصـحافيون في السـودان، وقالـت «الشـبكة العربية» في بيان لها إن وضـع حريـة الصـحافة في السـودان أصـبح مقلقـا للغايـة، «ففضلا عن المحاكمات التي صارت سيفا يهدد الصحافيين مع كـل حـرف يكتبونـه، نجد أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني يتوجه للمطابع لـيلا وينتظـر حتـى تنتهـي من طباعة الصـحف ثـم يقـرر بعـد ذلـك منعهـا مـن التوزيـع، مـما يكبـد إدارات الصحف خسائر مادية كبيرة جدا تضـاف لمعوقـات العمـل الصـحافي الأخـرى التـي تواجهها داخل السودان».

كما دعا «المعهد الدولي للصحافة» الحكومة السودانية إلى التوقف عن مضايقات الصحافيين، والكف عن التضييق على الصحف الناقدة.. «معظم البلاغات الموجهة ضد الصحافيين يكون جهاز الأمن هو الطرف الشاكي.. يواجه الصحافيون في السودان العديد من أشكال الانتهاكات والقيود المفروضة علي حريتهم وحركتهم. وفي هذا العام فقط تم اعتقال أكثر من 30 صحافيا وصحافية في السودان أثناء القيام بواجبهم المهني.. الفترة التي أعقبت استقلال جنوب السودان كانت قد شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة بالجزء الشمالي من السودان، وعلى وجه الخصوص تفاقمت بشكل مثير للقلق انتهاكات حرية الصحافة وحرية التعبير.. ودرجت الحكومة السودانية على تكرار اعتداءاتها على حرية الصحافة وحرية التعبير دون مراعاة لالتزاماتها الدولية لحماية حرية الصحافة وحق التعبير».

ومن هنا لا حصانة" للسطلة الرابعة " سلطة الصحافة ولا لأي مواطن ولن تكون أبدا ما زالت الانظمة الشمولية تستمر في مسلسل الانتهاكات ضد حرية التعبير والرأي ووسائل الاعلام المختلفة وضد المرأة وضد جموع المواطنين في هذا البلد ...و نوجه نداء الي كافة قطاعات الشعب السوداني من طلاب وطالبات و جميع النقابات الصحافيين ،المحامين ، العمال والأطباء والمهندسيين وغيرهم للنزول الي الشارع والانضمام الي كافة جموع فئات الشعب السوداني الغاضب ضد سياسات التقشف الاقتصادية وممارسة البطش والتنكيل والتعذيب والقتل والجرائم واشعال الحروب الممنهجة التي يتبعها النظام الحاكم في الخرطوم ويأخذون العبر والدروس من تجربة ثورة 21 أكتوبر المجيدة التي سطرها التاريخ وفجرها الشعب السوداني كأول ثورة شعبية في البلاد العربية ضد نظام الحكم الدكتاتوري في السودان والفريق عبود أنذاك عام 1964.

الصحافة والسلطة والنبوة

الصحافة تربت على يد النبوة ، على ما هو مفترض ، لانها رسالة ، تقول الكثير ، وتبشر بالتغيير ، وتكشف الفساد والعلل والامراض وتحذر وتنذر.

هذه هي مهمة الصحافة ، غير ان الصحافة حين تجلس في حضن السلطة عمياء ، لا تسمع ولا ترى ولا تتحدث تتحول الى ما هو اشبه بالطفل الضال والكسيح والفاسد في وقت واحد ، تتكسب وتبحث عن مصالح رموزها ، وهكذا صحافة تقتل صاحبها ومن تخدمه قبل ان تضحك على ذقون الجماهير.

في تجربتي صحافة تونس ومصر ، قرأنا كلاماً كثيراً ، عن زعامة مبارك ، وعبقرية زين العابدين ، واذ كان مبارك يوصف بكونه الاب والعظيم والمحنك والحكيم ، كان زين العابدين يتم وصفه بما يشبه الالهة ، حتى انه حين عاد من الحج قبل سنوات ، نشرت له اعلانات التهنئة في الصحف تحت عنوان "حج مبرور وسعي مشكور" ولم تجرؤ الاعلانات ان تقول: "وذنب مغفور": فالزعيم لا ذنب له اساساً.

سقط النظامان وخرجت الصحف وطبالوها بسواد الوجه والضمير ، وباتوا امام مهمة صعبة ، اما الانقلاب على تاريخهم واما التبرير والاعتذار ، واما الانتحار فكآبة ، وفي كل الحالات تسقط الصحافة غير الحرة بسقوط الانظمة ، وتبيد معها باعتبارها بوقا يغني كذباً ويقدم الخدمات للزعيم ، فيما يستفيد ايضا حامل البوق بشكل او اخر ، طبطبة على ظهره ، او ابتسامة صفراء في وجهه.

اذا عدنا الى بعض ما في الصحافة اليمينة والجزائرية ، هذه الايام ، تتكرر ذات القصة في بعض الصحف ، فالكل يستنفر قواه للدفاع عن اخطاء الزعماء والحكومات والانظمة والقمع وضياع حقوق الناس ، وكأنهم لا يتعلمون من تونس ومصر ، ويعيدون ذات الانموذج ، بل ان المثير للغثيان والضحك في آن

واحدة ، هو اعـادة انتـاج انمـوذج "البلطجيـة" في شـوارع القـاهرة المـدافعين عـن السلطان ، على شكل مسيرات مؤيدة للرئيس اليمني في وجه خصـومه ، ومسـيرات مؤيدة للرئيس الجزائري في وجه خصومه ايضاَ،.

الصحافة تشرب من مشرب النبوة بشكل او اخر ، وهـي مقدسـة اذا اوفـت بشروط القداسة ، وهي تبقى مقبولة لو كانت تتأرجح بين النبوة والطينة الانسانية ، فتقول شـيئاً وتخفـي شـيئاً مـا ، فتبقـى القصـة مقبولـة مؤقتـاً ، غـير ان سـقوط الصحافة في وحل التمجيد والرقص وتغطية الجسد الممزق بحروف لا يراهـا احـد ، مهمة فاضحة ترتد سلباً على من يقوم بها ، وعلى من يتعرض لها من جمهور.

كثرة تأتي وتظن انها تقدم خدمة عبر شـكل اعلامـي مـا ، غـير انهـا تكتشـف لاحقـاً انهـا تسـببت بـأضرار كبـيرة فادحـة ، لانهـا سـقطت في نفـاق رخـيص ، وفي محرمات واستفزازات معيبة بحق الشعوب ، وبحق من ارادت خدمته فأساءت له، وعلى هذا لـو حللنـا افتتاحيـات الصـحف المصريـة والتونسـية ومقـالات الكتـاب ، لاكتشفنا انهم كانوا يرشقون وجه السلطان بماء النار ، في لحظاته الاخـيرة ، دون ان يدرون ، وهذا سر من اسرار المهنة ، فمن يأتي ليسمسر عليها وعبرها ، لا يعرف انها تقود الى حرق الظالم ، في مهمة عكسية النتـائج ، تمـدح وتمـدح ، غير انهـا تسـبب نفوراً ونفوراً.

الصحافة سلطة وكل الدنيا تقول لك ان بيع اسـتقلالها ، وجلوسـها في حضـن سلطة اخرى ، له نتائج وخيمة جداً ، وان عليها ان تبقـى في مربـع المهنـة والحيـاد والمعلومة والشـفافية ، دون قفـز او اجنـدات او تـأجير للاقـلام مفروشـة كانـت ام خالية ، باعتبارها شقة على ضفاف النيل او شـاطئ المتوسـط ، وغـيرهما مـن انهـار جارية ومتوقفة.

ختمت النبوة ، بسيد الخلق عليه الصلاة والسلام ، غير ان سـماتها الانسـانية بقيت موزعة تحت عنوان الصدع بـالحق مـن القـاضي الى الصـحفي.. فـلا نشـهدن شهادة زور ، وليس ادل على ذلك ان مـن انـتصر في تـونس ومصر ، كـان الصـحافة الحرة التي تجلي بتعبيرات شعبية في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية ، فيما سقطت الصحافة المطبوعة في حبرها الاسود.

قل حقاً. فان لم تقدر ، فلا تشهدن زوراً وبهتاناً.. هذه هي الخلاصة،

فـي اليوم العالمي لحرية الصحافة السلطة الرابعة في العراق حرية بلا مسؤولية

تباينت آراء العـاملين في الجانـب الاعلامـي بشـأن حريـة الاعـلام بعـد العـام 2003، فمنهم من اكد ان الاعلام ما زال مقيدا ولا يرتقي للهـدف الـذي وجـد مـن اجله ،وقال اخرون ان حرية الاعلام وصلت حد الفوضى وعدم الشـعور بالمسـؤولية الاجتماعية بعد ظهور وسائل تحرض على العنف ، في الوقت الذي تـم فيـه تشريـع قانون حماية الصحفيين العراقيين الذي يكفل حرية الصحفي ضمن المعايير الخاصة بالعمل الصحفي.

الاعلام والفوضى

عضو هيئة الاعلام والاتصالات سالم مشكور بين انه لم يكـن هنـاك اعـلام قبل العام 2003 ولم تكن هناك حرية في الرأي او التعبير، اما بعد ذلـك انفـتح الطريق امام الاعـلام فـارتفع سـقف الحريـات حتـى وصـلت الى الفـوضى، ففـي السابق كانت هناك محددات سلطوية للحرية، اما الآن فلا توجد تلك المحددات نتيجة للوضع الامنـي والتجاذبـات السياسـية، لافتـا الى ضرورة ألا تكـون الحريـة في مكان مطلقة بل مقيدة بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقيـة والوطنيـة.وتأسـف الى ان الكثير من العاملين في مجال الاعلام ليسـوا اعلاميـين يخطئـون في فهمهـم لمعنـى الحريـة الحقيقـي، اذ يتصـور الـبعض ان الحريـة تعنـي الافـتراء عـلى

الاخرين او بقذفهم بكيل من السباب والشتائم وما الى ذلك من الاساليب التي تدعو الى العنف والتحريض على الطائفية والاضرار بالمجتمع، ومن هنا تبدأ الخطوط الحمراء كحد فاصل .

واستدرك ان المشكلة في الوسائل الاعلامية الموجودة على الساحة اغلبها منابر سياسية، وبالتالي تفقد صفتها كوسائل اعلامية مهنية، حيث انها تمثل وجهات نظر سياسية لتيارات واحزاب ولا تتقيد بالضوابط المهنية كالموضوعية والانفتاح على الاخر، وبالتالي تصبح احادية الجانب ومنبرا دعائيا.

واضاف هناك سوء فهم لمعنى الاعلام، اذ يعتقد البعض ان الاعلام الحزبي لا بد ان يكون منغلقا على جهة واحدة، وهذا خطأ ليس من العيب ان يمثلوا وجهة نظر الحزب والمؤيدين له، لكن من المعيب حقا ان يتجاهلوا وجهة نظر الآخر، لا سيما ان الساحة الاعلامية مفتوحة، والمتلقي بامكانه ان يحصل على مختلف وجهات النظر من وسيلة اخرى.

وفيما يخص قرار الهيئة بغلق عشر قنوات، اوضح مشكور ان الهيئة لم تغلق القنوات انما علقت رخصة اربع قنوات منها مكاتب لقنوات كونها مارست خطابا طائفيا وتحولت الى منبر للتحريض والدعوة الى العنف، وهذا ما يضر بالمجتمع ككل، والست الاخرى لعدم تقدمها للحصول على ترخيص، فضلا عن ممارستها خطابا طائفيا، مشيرا الى مطالبة القوى الامنية في وزارة الداخلية للتحرك ووضع حد بمنع هذه القنوات من العمل كونها غير مرخصة وبالتالي هي غير قانونية.

ان هذا الاجراء لا يعد عقوبة، فهناك تدرج في الاساليب مع القنوات المنتهكة للمعايير التي تم الاتفاق والتوقيع عليها عند منح التراخيص، وبالتالي من ينتهك هذه التعليمات يتلقى تنبيها عن طريق الاتصال بادارات تلك القنوات، وبعدها يوجه لهم انذارا نهائيا، وان استمروا يتخذ اجراء بالتعليق

المؤقت ووقف عملهم، منبها الى ان امام هذه القنوات فترة شهر للطعن بالقرار وربما يحصلون على امر بابطال قرار الهيئة بعد الدفاع عن موقفهم واقتناع المحكمة بذلك.

وعن دور الصحافة المكتوبة في الوقت الحاضر اكد انها تراجعت عن ما كانت عليه في السابق بعد تطور وسائل الاعلام، ومزاج الانسان اصبح يميل الى التلقي الشفهي، فبدا التلفزيون والاذاعة ياخذان مكان الصحف المبطوعة، لاسيما الانترنت والهاتف.

مناخات آمنة

وبين النائب الاول لنقيب الصحفيين سعدي سبع ان نقابة الصحفيين العراقيين عملت على ايجاد مناخات آمنة للعمل الصحفي والاعلامي في العراق من خلال سن التشريعات القانونية التي تجعل الصحفيين يمارسون مهنتهم بحرية وشفافية بعيدة عن كل ما يحد من هذه الحرية، ولقد اقر مجلس النواب قانون حماية الصحفيين الذي كتبت مسودته النقابة وعملت على مدى اربع سنوات للسعي الى تشريعه وذلك لما فيه من ضمانات قانونية واقتصادية واجرائية لصالح الصحفيين والاسرة الصحفية، مضيفا ويعد تشريع هذا القانون سابقة مهنية وقانونية للصحفي العراقي في ظل غياب تشريعات مماثلة للدول العربية الاخرى، وهذا القانون يجيز للصحفي العراقي باقامة الدعوى على اية جهة تعرقل عمله الصحفي او تعرضه لاية حالة اعتداء او حجب معلومات عنه .واشار سبع الى ان القانون الآن هو حيز التنفيذ، ولذلك فان النقابة تتابع باستمرار جميع الحالات التي يتعرض اليها الصحفيون والتي تعرقل عملهم جراء حدوث اي اعتداء عليهم، ولا تكتفي باصدار البيانات التي تستنكر وتدين العمل بل تتحقق من واقع الحال فعلا لتعرض الصحفي فتقوم النقابة ومن خلال نقيبها مؤيد اللامي بالاتصال الفوري لاعادة الحق الصحفي، اذا ما كان

معتدى عليه من قبل اية جهة ذهب اليها للحصول على معلومة او اداء واجبه الاعلامي فيها، مضيفا وبعد تشكيل محكمة النشر والاعلام وعندها تقام دعاوى ضد الصحفي تقوم هذه المحكمة ومن خلال الاستعانة بنقيب الصحفيين لغرض ترشيح خبراء قانونيين ومهنيين لابداء الرأي في الدعاوى التي تعرض على هذه المحكمة، وقد تمكنت النقابة ومن خلال قسم القانونية فيها بكسب العديد من الدعاوى لصالح الصحفيين وارجاع حقوقهم .

وقال النائب الاول لنقيب الصحفيين في ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي اعتبرته الامم المتحدة يوما عالميا للحرية الصحفية لابد ان نتوقف عند التضحيات الكبيرة التي قدمها الصحفيون العراقيون الذي عملوا بساحة عدت من اخطر الساحات في العالم وحسب التقارير الدولية، وقد اثبت الصحفيون العراقيون شجاعتهم خلال السنوات القليلة التي مرت على العراق، وواصلوا عملهم رغم مغادرة الصحفيين العرب والاجانب، وعلى الجهات الحكومية ان تتفهم عمل الصحفي وتوفر له الحرية لاداء عمله بحيادية ومهنية لخدمة العراق الديمقراطي الجديد.

الصحفي بين بيئتين

واشار الناشط في مجال حرية التعبير الدكتور كاظم الركابي الى ان الصحفي العراقي يعمل بين بيئتين وهما البيئة القانونية التي يتمتع بها وكما اقرها له الدستور وفقا للمادة (38) منه التي اجازت للصحفي حرية التعبير والنشر والاعلان بمختلف الوسائل، الا ان هذا الدستور لم يترجم على ارض الواقع بقوانين داعمة له بل على العكس فان قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 اكثر من مادة فيه لا تجيز للصحفي حرية التعبير بل ان مواده الموجودة (81, 82 , 83 , 84) تؤدي بحياة الصحفي اذا ما تجاوز في عمله ويجرمه مثل باقي المجرمين، والبيئة الثانية للصحفي هي البيئة الواقعية، اي بيئة العمل الذي

يمارس فيها نشاطه، لكـن توجـد فيهـا الكثـير مـن الخطـوط الحمـراء التـي يضـعها الصحفي لنفسه عندما يريد كتابة مقـال او تقـديم برنـامج او غيرهـا مـن الفنـون الصـحفية وكـما يقـال في عـالم الصـحافة يوجـد داخـل كـل صـحفي شرطـي اي ان الصحفي هو من يراقب نفسه.

واضاف الركابي بعد العام 2003 اصبحت حرية الصحافة في العراق ظاهريـة، الجميع يؤكد عليها الا ان تطبيقها على ارض الواقع تجـدها غـير واضـحة ومحـددة والامثلة كثيرة على ذلك ومنها شهداء السلطة الرابعة الـذين قـدروا بحـدود (400) اعلامي، متمنياً بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ان يتمسك جميـع الاعلاميـين في العراق بقضية حرية التعبير كونها قضية اساسية من خلالها يتمكن الصحفي من تجاوز العديد مـن الممارسـات المطبقـة بحقـه، وان يبتعـد الصـحفي العراقـي عـن المصالح الشخصية والفائدة المادية من اجل تغير مساره الموعـود مـن قضـيته التـي يريد منها الدفاع عن حقوق الاخرين من اجل الحصول على جائزة او منفعة مادية لـه لان هـذه التصرفـات تنتهـك مهنتنـه الراقيـة لان كـل صـحفي يمسـك القلـم او الاذاعي الذي يمسك المايكروفون يمثل الرأي العام الذي من خلال عمله يستطيع ان يصنع المستقبل المشرق لان المفسدين قد يخترقون السلطة القضائية او التشريعيـة او التنفيذية لكن يجب ان لايصل الفساد الى سلطة الاعلام.

المبالغة في نقل الحدث

شهد العراق بعد التغيير في العام 2003 صدور العديد من الصحف والمجلات دون هوية معروفـة، هـذا مـا أكدتـه التدريسـية في كليـة الاعـلام بجامعـة بغـداد الـدكتورة سـهام الشـجيري، لافتـة الى ان اعـداد الصـحف تجـاوزت 200 جريـدة وارتفعـت خـلال العـام 2008 الى 460 جريـدة و128 مجلـة، فضـلاً عـن العديـد مـن القنـوات الفضـائية والاذاعيـة، التـي شـملت اغلـب محافظـات الـبلاد.

واضافت ان الاعلام في السابق كـان ملكـاً للدولـة، مدرسـة واحـدة ترسـم الخطـاب الصحفي لصالح الدولة، لذلك افرزت هذه المرحلة تشكيلة جديـدة غـير منسـجمة من وسائل الاعلام غلب على اكثريتها طابع الحزبيـة السياسـية التـي تعـددت فيهـا الولاءات الى جهات عدة داخلية وخارجية، مشيرة الى ان التغيير جعل الكثـير يتجـه الى ميدان الاعلام، فتغيرت لغة الخطاب وادواته وظهـرت العديـد مـن المطبوعـات والصـحف وتزايـدت الفضـائيات والمواقـع الاخباريـة، بعضـها مسـجل لـدى نقابـة الصحفيين والاخر غير مرخص قانوناً، مستفيداً من الفـوضى التـي دبـت في السـاحة العراقية وتحديداً الاعلامية منها.

وزادت الشجيري ان الساحة الاعلامية اصبحت رغم الكم الهائل من الصحف والقنوات اقرب الى التجريب الثقافي والوجاهة الاجتماعيـة والاداريـة عـلى حسـاب الـوعي بخطـورة الـدور الـذي تؤديـه، فضـلاً عـن اتاحـة منـاخ جديـد لم يعهـده الاعلاميون من قبل، اذ برزت اصوات متعددة ومتنوعة بما فيها شبكة الانترنت، فلم تعد حكراً لأحد كما كانت.

وافادت انقسمت الصحف الى رسمية وحزبية ومستقلة وتجارية، فضـلاً عـن صحف الاقليات، لافتة الى ان هذه التعددية في الصحف اسـهمت ايجابيـاً في جعـل المواطن مواكباً للحدث اياً كـان نوعـه سياسـيا او اقتصـاديا او اجتماعيـاً او ثقافيـاً، فضلاً عن انها اصبحت تتمتع بهامش من حرية الـرأي والتعبـير، وهـي بحـد ذاتهـا ظاهرة لم تكن مألوفة سابقاً في الصحافة العراقية طيلة العهود والحقب التي مـرت بها، وهذا مايفرض مسؤوليات كثيرة على المؤسسات الصـحفية والعـاملين فيهـا، ايـاً كانت ملكيتها وادارتها، لانها تعد المجال المناسب في توجيـه وتنـوير المجتمـع بكـل مؤسساته واطيافه.

وعـن تحقيـق الاعـلام لاهدافـه في الوقـت الحـاضر لفتـت الانتبـاه الى ان الاعلام هـو المسـيطر عـلى الوضـع العـام في البلـد ومشـاعر المـواطنين وتحركـاتهم،

مستشهدة بقول مدير قناة العربيـة عبـد الـرحمن الراشـد " اجلـس عـلى مفاعـل نووي، ويمكن ان ينتج الكهرباء ويضيء مدينـة، او يمكـن ان يسـبب الـدمار، الامـر يتوقف على الشخص الذي يجلس فوق الكرسي حيـث اجلـس ليقـرر اي الطـريقين يسلك".

واسـتطردت الشـجيري بمتابعـة بسـيطة للشريـط الاخبـاري وقـراءة عنـاوين الاخبار سيجد المتلقي ان البلد يتجه الى الدمار وهو امر فيه من المبالغـة والترويـع للمتلقي، وايضاً بقراءة مثلها للصحف المقـروءة سـنجد التوجـه و القلـق نفسـهما، ومثلهما حين تتابع الاذاعات المسموعة لتستمع الى نشرة اخبارية او برامج حواريـة تفتقر الى الدقـة والموضـوعية والحيـاد، وتنحـدر الى مهـاو تجعـل المسـتمع متـوتراً وخائفا وقلقـاً، فالجمـل الاخباريـة اصـبحت تـوحي اكـثر مـما تـبرهن، موضـحة ان مشـكلة الاعـلام العراقـي تكمـن في كونـه وقـع تحـت تـاثير الاسـتعمال السـياسي وسجالاته وقصصه التي استنزفته وابعدته عن هموم المتلقـي العـادي، اننـا نحتـاج اعلاماً هادفاً، غايته وهدفه الانسان ومغازلـة آدميتـه، ويسـعى بالدرجـة الاولى الى تحقيـق اهـداف وغايـات اجتماعيـة مسـتوحاة مـن حاجـات المجتمـع الاساسـية ومصـالحه الجوهريـة، عـن طريـق أنسـنة الموضـوعات، لتجـذير وترسـيخ القضـايا الانسانية، وكيفية المساهمة في اعطاء المساحة الكافية لها.

والمحت الشجيري الى انها مع قرار غلق القنوات التي تحـرض عـلى الطائفيـة وتحمل خطاباً يدعو الى العنف والقتل، مشـيرة الى ان هـذا لاينـدرج ضـمن حريـة الاعلام، فحرية التعبير مكفولة بالمسؤولية الاجتماعية.

وعـن المنـاهج التدريسـية لطلبـة الاعـلام وتغييرهـا وفقـاً لحريـة الاعـلام اوضحت الشجيري ان بعـض المنـاهج تواكـب التطـورات التقنيـة للاعـلام، يجتهـد فيهـا الاسـاتذة وفي المقابـل مـازال الـبعض يتبـع الطـرق الكلاسـيكية في المنـاهج وتلقينها بـاعتمادهم معلومـات أكـل الـدهر عليهـا وشرب ولاتمـت بصـلة مـما بـه

العالم من اتباع اساليب حديثة في الفنون الصحفية وفي طرائق تدريسها نتيجة للافتقار الى المران وعدم زج المختصين بدورات لتطوير مهاراتهم العملية والنظرية، كما ان هناك فقرا فكريا بالبحث العلمي في المجالات الاعلامية.

حرية مفيدة

وقال الاعلامي اديب الظاهر: لقد مرت الصحافة العراقية بعد العام 2003 بانفتاح كبير على الحرية الا ان هذه الحرية بدأت تنحسر الآن، ولهذا تجد الصحفي العراقي يلاحق ويغتال ويعتقل ويضرب ويهان اثناء تادية رسالته الاعلامية من اجل الحصول على المعلومة، وعلى الرغم من اقرار قانون حماية الصحفيين الا ان هذا القانون مازال حبراً على ورق لم يمنع الصحفي من ان يتعرض الى المسألة والاهانة والترهيب، فالحرية موجودة في العمل الصحفي في العراق الا انها نسبية، وهذا الامر نابع كون كل بلد له قوانينه ودساتيره، فمن الممكن ان نطلق عليها لقب (الحرية المفيدة) واي تقيد لايمكن اعطاؤه ثماره مادام هو مراقبا، ولايمكن ان تنقل الحق بهذا التقيد، متمنياً لجميع الصحفيين العراقيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ان يعيشوا حياتهم العملية بسلام وان يبتعد عنهم الاغتيال لان الساحة الاعلامية العراقية باتت اليوم من اخطر وأعنف الساحات الاعلامية في العالم ويجب أن تزداد نسبة الحرية الموجودة الآن لكي يتمكن الصحفي العراقي من اداء واجبه وكما اريد من مهنة المتاعب.

كيف نحرر صناعة الإعلام العربية من التبعية للسلطة؟!

بناء نظرية جديدة للعلاقة بين الصحافة والسلطة.. كيف؟!|

تعتبر علاقة الإعلام بالسلطة في الوطن العربي من أهم العوامل التي أعاقت تطور الصناعة العربية للإعلام والاتصال، فالسلطات العربية حرصت على أن تفرض أسوأ أشكال العلاقة بين الإعلام والسلطة وأكثرها تخلفاً وهي

علاقة التبعية، فاستخدمت كل الوسائل التي تجعل وسائل الإعلام تابعة لها.. فما تأثير هذه العلاقة؟!

ان التاريخ يعلمنا انه كلما زادت تبعية الصحافة ووسائل الإعلام للسلطات الحاكمة قلت ثقة الجماهير بها وتناقصت مصداقيتها.

لذلك فإن أهم وسائل تطوير الصناعة العربية للإعلام والاتصال هو التوصل إلى نظرية جديدة للعلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة بحيث تضمن لهذه الوسائل الاستقلال عن السلطة، والحرية في القيام بوظائفها لصالح المجتمع.

خرافة الخصومة

لكي نستطيع ان نتوصل إلى تصور جديد لهذه العلاقة لابد ان نحرر أنفسنا من أسر الكثير من الخرافات، ومن اهمها ان العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة تقوم على الخصومة، وان علاقة الخصومة هي الشكل المناسب والمثالي لهذه العلاقة حيث سادت نظرية في الغرب تقوم على ان تقييد أية محاولة للتدخل الحكومي في شؤون وسائل الإعلام هو الضمان الحقيقي لحرية الصحافة.

اكتسب مصطلح الخصومة هذا وضعاً شرعياً في المجتمع الأمريكي حيث سادت رؤية تقوم على أن الصحافة لابد أن تفتقد الحكومة، وان تضمن حرية تدفق الأنباء للمجتمع، بينما تسعى الحكومة دائماً إلى التحكم في هذا التدفق، ولذلك فإن كلما كانت الصحافة معارضة للحكومة، وقادرة على أن تنتقدها بعنف، وتنقل للمجتمع الاخبار والمعلومات التي تحاول الحكومة ان تخفيها كان ذلك في صالح المجتمع لأنه يحقق الديمقراطية، ويمنع الحكومة من اساءة استخدام السلطة.

وعلاقة الخصومة تعني ان الصحافة يجب ان تعمل دائماً على الكشف عن أية انحرافات في ممارسة السلطات لأنشطتها، أو أية أعمال ترتكبها قد تكون في غير صالح المجتمع باعتبار ان الصحافة هي الرقيب على الحكومة وهي حارسة المصالح العامة.

وهناك علاقة صراع دائم بين الحكومة التي تحاول أن تمنع وصول الاخبار والمعلومات للجماهير، وتحول الصحافة إلى وكالة للترويج لقراراتها وتبريرها من ناحية والصحافة ووسائل الإعلام التي تقوم بوظيفة مهمة في المجتمع الديمقراطي هي تشكيل المواطن العارف الذي يستطيع ان يتخذ القرارات الصحيحة في الانتخابات، ويشارك بشكل فعال في إدارة العملية الديمقراطية، لذلك فإنه كلما زاد العداء والخصومة بين الصحافة والحكومة زادت امكانيات حصول المجتمع على المعلومات، وقامت الصحافة بواجبها في كشف الانحرافات والفساد.

من مخلفات الماضي

هذا الشكل من العلاقة بالرغم من أنه الشكل المثالي إلا انه يعتبر من مخلفات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى خلال هذين القرنين كانت هناك الكثير من القضايا التي عالجتها الصحافة في بريطانيا وفرنسا لصالح الحكومة مثل قضية السيطرة على الشعوب الاخرى، وقد أخفت الصحافة البريطانية والفرنسية الكثير من المعلومات عن المذابح التي ارتكبتها هذه الدول ضد الشعوب المستعمرة.

لقد كانت الصحافة تعرف الكثير من المعلومات عن تلك المذابح والمآسي لكنها لم تقم بنشرها، وفي بعض الأحيان قامت بتبريرها، والترويج للأفكار الاستعمارية وقامت بدور لا يختلف عن الدور الذي قام الجنود البريطانيون والفرنسيون الذين كانوا يذبحون الأبرياء في الجزائر ومصر

والسودان والهند وافريقيا وآسيا، وعلى ذلـك فـإن علاقـة الخصـومة بـين الصـحافة والحكومة هي مجرد خرافة، ويمكن القول انهـا قـد ظهـرت بشـكل محـدود فـيما يختص بالشؤون الداخلية في أوروبا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر.

علاقة قوية بين الإعلام والسلطات

أما في القرن العشرين فإن علاقة الخصومة هي مجـرد قصـة اسـطورية غـير موجودة في الواقع المعاصر، فوسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبـا الغربية أصبحت تحتكرها مجموعة قليلة مـن الشركـات متعـددة الجنسـية التـي ترتبط بعلاقات قوية، وتبادل للمصالح والمنافع مـع الحكومـات، وهـذه الشركـات بالاشتراك مع الحكومة الأمريكية ووكالات الأنباء تحـدد أجنـدة وسـائل الإعـلام في العالم كله، وتتحكم في تدفق الأنباء والمعلومات التي تصل إلى الجماهير.

لذلك يرى بين باجد كيان وهو واحد من أهم علـماء الإعـلام الأمـريكيين ان أمريكا تتحـول إلى دولـة ديكتاتوريـة شـمولية تسـيطر فيهـا هـذه الشركـات عـلى الجمهور الامريكي وتعمل هذه الشركات كوزارة إعلام لأمريكا وللرأسمالية العالمية، وان عملها لا يختلف عن عمل وزارات الإعلام في الدول الديكتاتورية الشمولية.

وتوضح الكثـير مـن الدراسـات أن هـذه الشركـات متعـددة الجنسـيات لهـا أجندتها السياسية، والتي تتطابق مع الأجندة السياسية لحكومة الولايات المتحـدة الأمريكية.

كما توضـح حـرب الخلـيج الثانيـة أن وسـائل الإعـلام الغربيـة بشـكل عـام والأمريكية بشكل خـاص لم تكـن مسـتقلة، وان العلاقـة بـين السـلطات في الغـرب ووسائل الإعلام قوية جداً.

لقد أخفت وسائل الإعلام الأمريكية الكثير من المعلومات عـن الأحـداث في العراق، واستسلمت لتحكم السلطة الامريكية في المعلومات، ولم تحاول أن تـدافع عن حقها في تغطية الاحداث ونشر المعلومات، ولم تقم بالدور الذي قامـت بـه في حرب فيتنام، وذلك نتيجة سيطرة الشركات الامريكية عـابرة القـارات عـلى وسـائل الاعلام، فقد تطابقت مصالح هذه الشركات مع مصالح الحكومة الامريكية.

وعـلى ذلـك فـان التمسـك بـذلك الشـكل للعلاقـة بـين الصـحافة والسـلطة باعتباره الشكل المثالى الذي يطمح الصـحفيون للوصـول اليـه يمكـن ان يـؤدى الى اعاقة البحث عن اشكال جديدة للعلاقة اكثر توازناً، واتفاقاً مـع معطيـات الـعصر، ويمكن ان تزيد قدرتنا على تطوير صناعة الاعلام والاتصال في الوطن العربي.

علاقة التبعية

اذا كانت علاقة الخصومة بين الصحافة والسلطة خرافة تتناقض مع الواقـع، فان علاقة التبعية هى علاقة خطيرة كان لها الكثير من النتائج السلبية على تطوير الصحافة العربية، ومن اهم تلك النتائج:

أولاً: تدهور مصداقية وسائل الاعـلام العربيـة، حيـث نظـرت لهـا الجماهـير العربية باعتبارها اداة السلطة في التبرير، والحديث بشكل مستمر عن انجـازات لا وجود لها.

ان حــديث الصــحافة العربيــة المســتمر عــن اعــمال الحكومــة والــدفاع عــن قراراتهـا بشـكل يتنـاقض مـع الواقـع الـذي تعيشـه الجماهـير بنفسـها قـد جعـل الجماهـير تتعامـل مـع وسـائل الاعـلام باعتبارهـا وسـائل لـترويج الكـذب الحكـومي. لـذلك ظهـرت بعـض التعبـيرات التـي تشـير الى اعتقـاد الجمهـور بـأن

الصحافة تكذب، ولعل من اشهر هذه التعبيرات في «كلام جرايد» اي انه بالضرورة غير صحيح.

في بعض الحالات كانت السلطة تحقق انجازاً حقيقياً، وكانت تحتاج الى مصداقية الصحافة ووسائل الاعلام، كما حدث في بداية حرب اكتوبر 1973، حيث حقق الجيش المصري انجازاً حقيقياً، ولم تكن السلطة في حاجة للدعاية او الكذب.. كانت تحتاج الى وسائل اعلامية يثق فيها الجمهور تنقل هذا الانجاز، وتصور الانتصار بشكل واقعي وحقيقي. ولقد كانت المشكلة ان تجربة الشعب المصري مع صحافته ووسائل اعلامه لا تشجعه على ان يصدق.. وربما يكون قد تعامل مع الحدث بشكل عاطفى وطنى، لكنه كان يحتاج في تلك اللحظة كما تحتاج الحكومة الى مصداقية وسائل الاعلام.

المساندة الشعبية

ثانياً: أدت تبعية الصحافة للسلطة الى تناقض المساندة الشعبية لحرية الصحافة في مواجهة الحكومات، فازدادت قوة الحكومات في الوقت الذى تناقصت فيه قوة المجتمع المدنى، كما ادى ذلك الى ضعف المشاركة الجماهيرية في الانتخابات.

ان تناقض مصداقية الصحافة، وعدم ثقة الجمهور فيها شوه صورة الصحافة حيث نظر لها الجمهور كوسيلة حكومية للدعاية ولذلك فلكى يحصل الصحفيون على المساندة الشعبية لحريتهم، وعلى ثقة الجماهير فيما يقدمونه من مضمون يجب ان يكافحوا للتحرر من التبعية للسلطة، ويعملوا لبناء علاقة جديدة مع السلطة والجمهور، بحيث يجبروا السلطة على احترام وظيفتهم كممثلين للجمهور يقومون نيابة عنه بالبحث عن المعلومات لتحقيق حقه في المعرفة.

تناقص القدرات المهنية

ثالثاً: كان من اخطر نتائج تبعية الصحافة للسلطة ان قدرات الصحفيين العرب المهنية قد تناقصت، فتلك القدرات تتزايد كلما زاد مجال الحرية الذي يعملون فيه.

لقد عملت السلطات في الوطن العربي على تحويل الصحفيين الى موظفين لذلك تناقصت قدراتهم على المبادرة والابداع والاستقصاء والبحث عن المعلومات والتطلع الى التفوق المهني، كما تناقصت ثقتهم في أنفسهم وفي الوظيفة التي يقومون بها.

هناك فرق بين الموظف والصحفي، لكن السلطات العربية لم تلاحظ وهى تتعامل مع الصحفيين كموظفين انها ستكون الخاسرة عندما تحتاج الى مهاراتهم المهنية.

وفي الكثير من الحالات اضاع الصحفيون فرصاً كان يمكن ان يستغلوها لصالح بلادهم لو تعاملوا معها كصحفيين وليس كموظفين.

وعلى سبيل المثال لم تقم الصحافة المصرية بواجبها المهنى في كشف جرائم اسرائيل، ومذابح الاسرى المصريين عقب عام 1967، وكان يمكن اثارة هذه القضية، وكشف الكثير من المعلومات وشهادات الجنود الذين نجوا من المذابح.

لكن الصحافة المصرية كانت مشغولة بتمجيد الزعيم، ومحاولة التخفيف من حدة الهزيمة، وكانت السلطة تتحكم في الصحافة بشكل شل قدرتها على كشف الحقائق او ادارة المناقشة الحرة حول الهزيمة.

وفي الكثير من الاحيان كانت السلطات تستخدم الصحفيين التابعين لها للهجوم على قوى المعارضة والاتجاهات السياسية والفكرية.. لكن الشعب لم

يكن يصدق هؤلاء الصحفيين، وكان لـدعايتهم تـأثير سـلبي عـلى صـورة الحكومـة والدولة، فقد شوهوا صورة دولتهم، وأوضحوا انهـا دولـة ديكتاتوريـة أدت تبعيـة الصحافة للسلطة الى نفي الكثـير مـن الكفـاءات الصـحفية التـي تتمتـع بقـدرات صحفية عالية، في الوقت الذي أتاحت فيـه للكثـير جـدا مـن محـدودي المواهـب، الذين يجيدون النفاق، أن يصبحوا صحفيين، وأن يحصلوا على شهرة لا تؤهلهم لها قدراتهم المتدنية في العمل الصحفي، والمنافق محدود الموهبة والكفاءة هـو الـذي يتمكن من الوصول إلى قلب السلطة، بيـنما يظـل الصـحفي الـذي يعتـز بكرامتـه وموهبته وقدرته على انتاج مضمون متميز مغضوبا عليـه مـن السـلطات التـي لا تريد هذا النوع.

أتاحت السلطات في الـوطن العـربي للكثـير مـن المنـافقين أن يحصـلوا عـلى مناصب في مجال الصحافة، فأفسدوا الصحافة، وقاموا بكتابة التقارير عن زملائهم، وكانوا أعداء لحريـة الصـحافة. كـان هنـاك نمـاذج مـن الصـحفيين الـذين ينقلـون الأخبار التي تقوم أجهزة العلاقات العامة بإنتاجها، أو تقوم بكتابتها أجهـزة الأمـن بدون إعادة صياغة بحيث تجذب الجمهور.

والسلطات تعرف ان الجمهور لا يصدق هؤلاء الصـحفيين، ولا يقـرأ الأخبـار التي تعطيها لهم ليكتبوا أسماءهم عليها، والمقالات التـي يكتبونهـا في مـدح هـذه السلطات، لكنها في الوقت نفسه تكره أصحاب الكفاءات.

هـذا المـرض مـن أهـم أسـباب تخلـف الـوطن العـربي في كافـة المجـالات، فالسلطات الديكتاتورية فضلت المنافقين عـلى أصـحاب العلـم والكفـاءة والخـبرة، وكانت الصحافة من أهم المجالات التـي ظهـر فيهـا المنـافقون فشـوهوا سـمعتها، وقللوا مصداقيتها، وأعاقوا تطورها.

الصـحفيون المنـافقون كـانوا مـن أشـد أعـداء حريـة الصـحافة فقـد أغـروا السلطات بتقييد الحرية حتى لا تظهر صحف ووسائل إعلاميـة تكشـف ضـعفهم

وتبعيتهم، وفي الوقت نفسه قاموا بإبعاد الصحفيين أو إغراء السلطات بقهـرهم أو اعتقالهم أو طردهم، وقاموا بكتابة التقارير لأجهـزة الأمـن عـن زملائهـم، فأصـبح كتبة التقارير الامنية والمخابراتية هم أصحاب المناصب.

ولذلك فإنه كلما يتـاح قـدر مـن الحريـة في أي قطـر عـربي تظهـر كفـاءات صحفية عربية، وهذا يشير الى أن تقييد السلطات لحرية الصحافة، وتبعية الإعـلام للسلطة كان العامل الرئيسي في إعاقة تطور الصحافة والإعلام في الوطن العربي.

كسر التبعية

كل ذلك يوضح أنه لا يمكن أن تتطور صناعة الإعلام في الـوطن العـربي دون أن يتم كسر تبعيـة الصـحافة ومحطـات الإذاعـة والتليفزيـون للسـلطات، كـما أن السلطات في الوطن العربي يجب أن تدرك أن تبعية الصحافة لها خطـر عليهـا لأن هذه العلاقة تـؤدي الى تنـاقص تـأثير الصـحافة عـلى الجمهـور، وتجعـل الجمهـور العربي صيدا ثمينا لوسـائل الإعـلام الغربيـة، وصـناعة التسـلية الأمريكيـة، ان أهـم التحديات التي يجب أن نواجهها بشجاعة هي البحث عـن شـكل جديـد للعلاقـة بين الإعلام والسـلطة، فعلاقـة التبعيـة أعاقـت تطـور صـناعة الإعـلام والاتصـال في الوطن العربي، وأضعفت الأمة إعلاميا وثقافيا وسياسيا.

لكن الشكل الجديد للعلاقة لا يمكن ان يكون شكل الخصومة، فهذا الشـكل هو قصة اسطورية لا وجود لها في الواقع، ولا توجد في الولايات المتحدة الأمريكيـة وأوروبا الغربية، كما تحاول وسائل الإعلام فيها أن تصور ذلك.

نظرية جديدة

لكي نستطيع أن نبني نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والسـلطة يجـب ان نبدأ من مجموعة الأسس من أهمها:

لم يعد في استطاعة أية سلطة أن تتحكم في عملية الاتصال، بل ان محاولة التحكم سوق في صناعة الاتصال سوف تقلل من قدرة هذه الصناعة على التطور بحيث تشبع احتياجات الجمهور.

ثورة الاتصال أنهت عمليا قدرة السلطات على الرقابة ومنع تدفق الأنباء للجماهير وحجب الحقائق، لذلك فإن السلطات في الوطن العربي لابد أن تفكر في التوصل الى صياغة جديدة لعلاقاتها مع الجماهير، وأن تبحث عن وسائل لزيادة شرعيتها عن طريق برامج الإصلاح والديمقراطة والانتخابات الحرة.

عندما تزيد شرعية في الوطن العربي فإنها لن تحتاج إلى وسائل التحكم في وسائل الإعلام لأن هذه الوسائل سوف تتجه الى نقل أخبارها، التي ستكون جذابة للجماهير، لذلك فإن قيام السلطات في الوطن العربي بإعادة صياغة وجودها على أسس الشرعية والديمقراطية والتعبير عن مطالب شعوبها سيقلل حاجتها للتحكم في وسائل الإعلام، وسوف تتزايد حاجتها لحرية الإعلام حتى تجذب الجماهير لمتابعة أخبار انجازاتها الحقيقية، ان حاجة السلطات للتحكم في وسائل الإعلام سوف تقل عندما تزداد شرعيتها وقدرتها على التعبير عن طموحات شعوبها، ولذلك فإن الكفاح لتحقيق حرية الصحافة يجب أن يرتبط بالكفاح لتحقيق الديمقراطية والانتخابات الحرة ومحاربة الفساد.

إن السلطات في الوطن العربي يجب أن تدرك أن وسائل الإعلام التي تتحكم فيها وتنفق عليها المليارات لم يعد لها تأثير على الجماهير، وكثيرا ماتؤدي الى زيادة كراهية الجماهير للسلطة ولوسائل الإعلام.. كما أن الصحفيين المنافقين لا يصدقهم أحد، ويثيرون السخرية من السلطات التي يمجدونها.

لذلك فإن السلطات في الوطن العربي يجب ان تعترف بأن أساليبها القديمة في التحكم والرقابة والسيطرة على وسائل الإعلام أصبحت ضارة بها وبالمجتمع.

إن وسائل الإعلام يجب ان تعترف بأن السلطات الشرعية التي تتمتع برضا الجماهير ضرورة لصالح المجتمع، وان وسائل الإعلام العربية يجب ان تحرص على تماسك المجتمعات وتوحدها، وهي تقوم بهذا الدور من خلال توافر ثقافة مشتركة للمجتمع، والدفاع عن هوية المجتمع وذاتيته الحضارية واستقلاله.

ولذلك فإن الصحفيين يجب ان يتفقوا على أن لهم دوراً وطنياً مهماً، وان هذا الدور يجب ان يحترمه المجتمع والسلطة.

ولذلك فنحن مع السلطات عندما تدافع عن استقلال الوطن وتحمي أرضه، وتعبر عن إرادة شعبه وتحقق مصالحه، وتحمي هويته وآدابه وقيمه، وعندما تكون سلطات شرعية تلتزم بالديمقراطية وتأتي الى الحكم عن طريق انتخابات حرة، وفي الوقت نفسه فإن من حق الصحفيين ان يبحثوا عن المعلومات لصالح المجتمع، ويقوموا بنشرها، كما ان من حقهم ان ينتقدوا السلطة ويحموا المجتمع من اساءة استخدام هذه السلطة.

إن الصحافة ووسائل الإعلام تقوم بدورها لصالح المجتمع عندما تكشف عن انحرافات الأشخاص الذين يتولون السلطة وتكشف عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة لصالح المجتمع.

ووسائل الإعلام عندما تقوم بهذا الدور فإنها تخدم السطة، فهي تدفع الأشخاص الذين يتولون السلطة الى التفكير بشكل جاد في القرارات التي يقومون باتخاذها والحرص على الالتزام بقيم المجتمع ومصالح الدولة، والتقليل من الانحرافات والفساد خوفاً من الصحافة.

إن على السلطات ان تدرك أنه من الأفضل ان تخاف من الصحافة فتتخذ القرارات التي تحقق مصالح الشعب بدلاً من ان تجد نفسها في مواجهة شعب جائع، أو ثورة شعبية.

ان من واجب السلطة حماية مصالح المجتمع التي تتمثل في توفير كل الفرص لتطوير الصحافة ووسائل الإعلام في المجتمع بهدف زيادة قوة الدولة الإعلامية واشباع احتياجات الجمهور للمعرفة.

لذلك فإن السلطة يمكن ان تتدخل لمنع أية اتجاهات احتكارية من السيطرة على صناعة الاعلام والاتصال وضمان حقوق كل الاتجاهات السياسية في الوصول الى الجماهير باستخدام الصحافة ووسائل الإعلام.

ان تلتزم السلطة بتوفير المعلومات للصحفيين، وضمان حقهم في الوصول الى مصادر المعلومات وتغطية الأحداث دون تمييز بين الوسائل الإعلامية أو الصحفيين.

لكي تتمكن الدول العربية من تطوير صناعاتها الاعلامية والاتصالية فإن السلطات لابد ان تقوم بالغاء كل القيود القانونية والسلطوية التي تعوق تطور هذه الصناعة، فالمحافظة على تلك القيود تشكل اعتداء على حق المجتمع في تنمية موارده الإعلامية وتطويرها.

مسؤولية وسائل الإعلام

إن كفاح الصحفيين العرب لتحقيق حرية الصحافة يجب ان يتطور ويجب ان نفتح آفاقاً جديدة للكفاح من أهمها تطوير مسؤولية الصحافة ووسائل الإعلام نحو المجتمع والجماهير بحيث يمكن صياغة عقد اجتماعي بين وسائل الإعلام والمجتمع.. في مقابل ان يحفظ المجتمع حرية الصحافة ويحمي حرية الإعلام والإعلاميين، يجب ان يلتزم الإعلاميون بالقيام بعدد من الوظائف لصالح المجتمع، وهذه الوظائف تشكل جزءاً مهماً من الذاتية المهنية

للصحفيين، كما انها ستؤدي الى تحسين صورتهم وتشكل علاقة ايجابية مع الجمهور، ومن أهم الوظائف والواجبات التي يجب ان يلتزموا بها ما يلي:

(1) ان يلتزم الصحفيون بالوفاء بحق الجماهير العربية في المعرفة، وذلك بالسعى لتغطية الأحداث والحصول على المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة.

(2) يلتزم الصحفيون بالدفاع عن استقلال الدولة وحرمة اراضيها في مواجهة أي عدوان خارجي، وعدم نشر معلومات يمكن ان يستغلها أي عدو خارجي.

(3) يلتزم الصحفيون بالعمل على تحقيق تماسك المجتمع وتوحده.

(4) يلتزم الصحفيون بالحفاظ على منظومة القيم الاخلاقية والاجتماعية وعدم إثارة الفتن في المجتمع.

(5) المساهمة في الإدارة الديمقراطية للمجتمع عن طريق ادارة المناقشة الحرة بين الاتجاهات السياسية والفكرية.

(6) ان يحترم الصحفيون دور السلطة ووظائفها مع التأكيد على حق الصحافة ووسائل الإعلام في النقد وكشف الانحرافات والفساد.

الالتزام بهذه المسؤوليات طواعية واختياراً سوف يزيد قوة الصحفيين في مواجهة السلطات في الوطن العربي، وينزع من أيدي هذه السلطات الحجج التي تستخدمها في تقييد حرية الصحافة، كما ان الالتزام بهذه المسؤوليات يمكن ان يزيد احترام الجماهير للصحفيين ويقوي علاقتهم بالجماهير.

لذلك فإننا نحتاج الى مؤتمر عام للصحفيين العرب نشكل خلاله الاتفاق على الأسس التي تقوم عليها مرحلة كفاح جديدة لتحقيق حرية الصحافة، ونقوم باصدار ميثاق شرف يتضمن التأكيد على وظائفنا ومسؤولياتنا، ويشكل عقداً اجتماعياً مع جماهيرنا.

و كل ذلك بحسب رأي الكاتب في المصدر المذكور نصا و دون تعليق.

تاريخ الصراع المتجدد بين السلطة والصحافة

العلاقة الأبدية بين الإعلام والسلطة دائمًا ما تتبع بسياسة العصا والجزرة، فالسلطة تسعى دائمًا لكسب ود الإعلام فهو يصنع من السلطان زعيمًا ربانيًا لا يخطئ، ويجعل الشعب يحمله على الأعناق أو يدفع الشعب للإطاحة بحاكمه.. وعلى مر التاريخ المصري عقب ثورة يوليو سعت السلطة لكسب ود الإعلام وصناعة أبواق خاصة كما كانت تدرك خطورة الصوت المعارض في زعزعة استقرار النظام وبقدر الشعور بالخطورة كان مستوى التنكيل يتم تحديده للإعلام المعارض فإما السجن أو إغلاق الصحف أو التشريد أو النفي خارج البلاد. " المصريون" ترصد كواليس الصداقة والعداء بين الصحافة والسلطة من محمد نجيب لمحمد مرسى.

هيكل من معارض نجيب لصديق ناصر ثم سجين فى عهد السادات بدأ هيكل علاقة متوترة مع الرئاسة عقب ثورة يوليو، بسبب ما ردده هيكل سنة 1953 حول كون نجيب لا يصلح للاستمرار في رئاسة مصر، لعدم تطابق صفات الترشح عليه، خاصة فيما يتعلق بجنسية الأم التي قال هيكل إنها كانت سودانية. وهو ما كشفه الكاتب الصحفي محمد ثروت مؤلف كتاب "الأوراق السرية لمحمد نجيب" إن "هيكل" صاحب مقولة الجنسية السودانية لوالدة "نجيب" بدعوى أن الإنجليز كانوا يبحثون عن رجل تجري في عروقه دماء سودانية أو تركية، لكي يضعوه على رأس السلطة في مصر، بدلًا من الضباط الشبان أعضاء مجلس قيادة الثورة. كانت هناك حالة من عدم الود الشديد، بين كل من اللواء محمد نجيب، والكاتب محمد حسنين هيكل، ويتضح ذلك من خلال وثيقتين، الأولى تخص مقالًا نشره هيكل في صحيفة الأهرام عام 1973 بعنوان "شبح من الماضي"، وسخر فيها هيكل من كتاب (كلمتي للتاريخ) الذي أصدره نجيب في العام نفسه، ورد نجيب على مقال هيكل، لكن الأخير قام بنشره في صفحة الوفيات. لم يكتفِ "هيكل" بما أورده في مقالته عن نجيب بل زاد من

هجومه على نجيب بأن اتهمه بالعمالة لأمريكا- وذلك في كتاب عبد الناصر والعالم- من خلال واقعة تلقيه مبلغ 3 ملايين دولار، كاعتماد أمريكي، لبناء برج لاسلكي للاتصالات العالمية، مما دفع نجيب لمقاضاة هيكل أمام محكمة جنايات الجيزة، في نوفمبر من عام 1972، إلا أن هيكل استطاع أن يصل إلى صيغة تصالح مع نجيب، مقابل نشر هيكل بيان تكذيب في صحف "ديلي تلجراف" والأهرام والنهار اللبنانية، ورحل نجيب عن الحياة قبل أن تصفو العلاقة بينه وبين الأستاذ هيكل.
الصديق الدائم لناصر علاقة الصداقة بين هيكل وعبد الناصر نقلته من خانة الصحفي الذي يبحث عن المعلومات، إلى خانة المشارك في صنع القرار، والمحرك للعديد من الأحداث، وأحد صناع تاريخ مصر بعد ثورة يوليو. الكاتب الراحل أنيس منصور كان يرى أن "هيكل كان مفكّر عبد الناصر، وصاغ الفكر السياسي للزعيم في هذه الفترة، ولم يحصل أي شخص على هذا الدور، وأكاد أقول إن عبد الناصر من اختراع هيكل"، وذلك في حوار مع فضائية (أون تي في)، يوم 21 أغسطس 2011.
وحين تحدث هيكل عن فترة معاصرته للزعيم، قال: "كان عبد الناصر يتصل بي مرتين، الأولى قبل نومه، والثانية عندما يستيقظ". هيكل سجين السادات اتخذ البعض من علاقة هيكل والسادات، نموذجًا لعلاقة كاتب وسلطان، بدأت بالتحالف وتوحد المقاصد، بينما انتهت بالعداء. عقب تولي السادات رئاسة الجمهورية، بعد وفاة عبد الناصر في سبتمبر 1970، كتب هيكل ثلاثة مقالات حملت عنوان "السادات وثورة التصحيح" أشاد خلالها "الأستاذ" بالرئيس الذي لم يكمل عامه الأول وقتها في سدة الحكم، وقال في أحدها: "كان السادات هائلًا في هذه الساعة الحاسمة من التاريخ بأكثر مما يستطيع أن يتصور أحد.. كانت قراراته مزيجًا مدهشًا من الهدوء والحسم.. هذه المرحلة هي التي ستجعل من أنور السادات - بإذن الله- قائدًا تاريخيًا لشعبه وأمته، لأن القيادة التاريخية مرتبة أعلى بكثير من الرئاسة مهما

كان وصفها". ظلت علاقة هيكل بالسادات جيدة حتى حرب أكتوبر، لكن هيكل رفض طريقة تعامل الرئيس السادات مع انتصار حرب أكتوبر سياسيًا، وكان يرى أن السادات يعطي للولايات المتحدة دورًا أكبر مما ينبغي بعد انتصار تحقق بسلاح جاء من الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. انتهى خلاف السادات مع هيكل بقرار أصدره السادات في الثاني من فبراير 1974، بنقل هيكل من الأهرام للعمل مستشارًا للرئيس، وهو ما رفضه هيكل بوضوح، وعلق عليه في تصريح لصحيفة "صنداي تايمز" البريطانية بعد القرار بأيام قائلًا: "إنني استعملت حقي في التعبير عن رأيي، ثم إن الرئيس السادات استعمل سلطته، وسلطة الرئيس قد تخول له أن يقول لي أترك الأهرام، لكن هذه السلطة لا تخول له أن يحدد أين أذهب بعد ذلك، القرار الأول يملكه وحده، والقرار الثاني أملكه وحدي". بلغ الصدام ذروته بين هيكل والسادات، عندما تحدث الأخير أمام كاميرات التليفزيون في شهر سبتمبر سنة 1981، متهمًا هيكل بأنه لم يعد صحفيًا بل سياسيًا، وعليه أن يترك الصحافة إلى السياسة، و"ليس من حقه كصحفي أن يناقش القرار السياسي، فتلك مسئولية الرئاسة". كان قرار السادات بإبعاد هيكل عن "الأهرام" بداية القطيعة بينهما، واستكمل السادات بوضع هيكل في السجن ضمن اعتقالات طالت كثيرين من المعارضين في سبتمبر 1981. عصر مبارك إما صديق دائم أو عدو للأبد تميز عصر الرئيس المخلوع حسني مبارك بعلاقات من نوع خاص بينه وبين الصحفيين فكان له الحواريين والأصدقاء الدائمين الذين يمتدحونه طول الخط ويهللون لقراراته المنزهة دائمًا عن الخطأ وسنجد أن من بين هؤلاء مكرم محمد أحمد، وسمير رجب، ومكرم محمد أحمد من مواليد 1935، وشغل مناصب رئيس مجلس إدارة دار الهلال، ورئيس تحرير مجلة المصور منذ عام 1980، ونقيب الصحفيين لأكثر من دورة، وولد بمنوف بمحافظة المنوفية، وقد ظل مكرم لسنوات طويلة على علاقة وثيقة

بمبارك، مما جعل البعض يذهب إلى أنه الصحفي الأكثر قربًا من الرئيس وأن مبارك كان يأنس إلى آرائه حتى أنه كان من بين مـن ترددت أسـماؤهم ككتـاب لخطـب الرئيس مبارك خاصة في الفترات الحرجة ومكرم محمد أحمد، عضو معين في مجلس الشورى، ويعد من أبرز القيادات الصحفية في مصر من الناحية المهنية ويعتقد من يسمع خطب الرئيس ذات الأسلوب الراقي أن من كتبها هـو مكـرم محمـد أحمـد على عكس ذلك نجد من بين من تتردد أسماؤهم ككتاب للـرئيس وخطاباتـه سـمير رجب، رئيس تحرير الجمهورية ورئيس مجلس إدارة دار التحرير الأسـبق والهـارب حاليًا خارج البلاد، بسبب قضايا فساد مالي واستغلال نفوذ, وسمير رجب كـان مـن المقربين جدًا لمبارك، حيث اصطحبه في معظم زياراته الخارجية وشغل أيضًـا رئـيس تحرير صحيفة مايو الناطقة بلسـان الحـزب الـوطني المنحـل ومـن أكـثر القيـادات الصحفية تعبيرًا عن النظام أو هكذا كان يحلو لنفسه تقديم نفسه..

وعينه مبارك عضو بمجلس الشورى وسمير رجب من مواليد 1939 حصـل عـلى ليسانس الآداب جامعة القاهرة عام 1959 ودبلوم الصحافة من معهد التضامن ببرلـين عام 1986 له إصدارات مثل «حكماء الأمة وأزمة الخلـيج» ويستضـيف مبـارك سـمير رجب في منزله عند إجراء حواراته، وعندما نجد أن خطب الرئيس تلقى باللائمـة عـلى الشعب في الفشل الاقتصادي مبررًا ذلك بالزيادة السكانية فإنه من المتوقـع أن يكـون سمير رجب هو كاتب هـذا الخطـاب ورجـب كـان يعشـق مبـارك ويمدحـه ويهـاجم المعارضة باستمرار وهو المدافع الأول عن مبارك وأحد الأجهزة الدعائية لـه وسـتلاحظ أن هناك تشابهًا بين الأسلوب الخطابي للرئيس السابق وبين مقالات سمير رجب، حيث يميل الأسلوبان إلى الهجوم في الحديث مع الشعب بالنسبة لمبارك أو مع القراء بالنسبة لرجب. الحال نفسـه كـان مـع عـدد آخـر مـن كتـاب النظـام فـإبراهيم نـافع سـخر

صحيفة الأهرام وصفحتها الأولى بشكل دائم لصور الرئيس وجولاته وإنجازات زوجته التي صنع منها النصير الأول للمرأة في العالم.

نجل الرئيس الأصغر جمال والذي كان عاملًا كبيرًا في قيام ثورة يناير لم ينس أيضًا أن يصنع كهنته في عالم الصحافة فوجدنا عبد الله كمال يسخر جريدة روزاليوسف لخدمة مشروع الابن وخلق لنفسه مركز قوى بفضل علاقته بمجموعة نجل الرئيس وأصدقائه.

معارضو مبارك.. الثمن باهظ أشهر من دفع ثمن مناهضة نظام الديكتاتور مبارك جريدة الشعب بأكملها حيث قام بإغلاق الشعب عام 2000 لا لسبب إلا لأنه لم يطق حملات كشف فساد دعائم نظامه من مبيدات مسرطنة ليوسف والي، وزير زراعته، وفساد زكي بدر، وحسن الألفي وزيري داخليته، وكانت جريدة الشعب صوت للثورة ضد نظام المخلوع، وفتحت صفحاتها لقيادات الإخوان للتعبير عن وجهة نظرهم إيمانًا منها بحرية التعبير عن الرأي. وطوال 12 عامًا عاقب الديكتاتور مبارك صحفيي "الشعب" فشردهم ومنعهم من الكتابة ورفض إعطاءهم حقوقهم المادية، فاعتصموا 10 مرات وأضربوا عن الطعام ثلاث مرات. ومن أشهر وقائع التنكيل بمعارضي مبارك هي أحكام الحبس ضد رؤساء تحرير صحف مستقلة بتهمة إطلاق شائعات ضد الرئيس، حيث قضت محكمة جنح القاهرة في سبتمبر 2007، بحبس رؤساء تحرير 4 صحف مستقلة لمدة سنة، بعد إدانتهم بتهمة سبّ وقذف الرئيس حسني مبارك وابنه جمال، إلى جانب نشر أخبار كاذبة تسيء إلى رموز الحزب الوطني الحاكم. وطال الحكم كل من رؤساء تحرير صحيفة "الدستور" إبراهيم عيسى، و"الفجر" عادل حمودة، و"صوت الأمة" وائل الإبراشي ورئيس التحرير السابق لصحيفة "الكرامة "عبد الحليم قنديل. ومن النماذج الشهيرة التي دفعت ثمن معارضة نظام

مبارك هو الإعلامي حمدي قنديل الذي قضى آخر أيام مبارك خارج البلاد هربًا مـن تنكيل المخلوع بعد سلسلة حلقاته التلفزيونية المعارضة للنظام الذي ظـل يطـارده خارج الـبلاد وتسـبب في طـرده مـن ليبيـا. مـرسى والإعـلام.. تـوتر دائـم واتهامـات متبادلة لم يستطع الرئيس محمد مرسي منذ اليـوم الأول لبدايـة حكمـه أن يفـوز بأي صداقات مع الإعلاميين ورغم تصريحاتـه الدبلوماسـية بأهميـة حريـة الإعـلام واحترامه له إلا أن خطاباته لم تخلُ من اتهام الإعلام بنشر الفتنه – على حد زعمـه- وتسببت تصريحات قيادات بحزب الحرية والعدالة ضد الإعلام وعدد من مشـاهير الحقل الإعلامي في خلق حالة مـن السـخط الـدائم لوسـائل الإعـلام تجـاه جماعـة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة.

زاد الأمور توترًا قيام عدد من المحامين التابعين للجماعة برفع دعاوى قضائية ضد عدد من مقدمي البرامج التلفزيونية وصحفيين بتهمة إهانة الرئيس.

حـادث آخـر تسـبب في رفـع درجـة العـداء بـين السـلطة الحاكمـة في مصر والإعلام عندما قتل الحسيني أبو ضـيف أثنـاء تغطيـة اشـتباكات الاتحاديـة الأولى، وتم نسب الحادثة لأنصار الحزب الحاكم في مصر.

وزاد الأمور تعقيدًا أزمة اشتباكات مكتب الإرشاد بالمقطم الذي تـم الاعتـداء فيه على عدد من الصحفيين. وسـاهم وزيـر الإعـلام بشـكل كبـير في زيـادة حجـم الاحتقان بين الإعلاميين والسلطة بعدما تسببت ردوده الهجومية والسـاخرة والتـي حملت إيحاءات اعتبرها عدد من الصحفيين تحرشًا لفظيًا بزميلات المهنـة في زيـادة الهوة بين السلطة والإعلام لتصبح الفترة القصيرة التي قضاها أول رئيس منتخـب في الحكم هي أكثر فترات الخلافات بين السلطة والإعلام في تاريخ مصر.

الصحافة لها دور عظيم في تقويم الحكومات الراشدة بحيث تكون رقيبة ناقدة بصيرة لكل مجريات الأحداث في الدولة وبها يتم التقويم وفى صلاحها صلاح الأمة .ولكن دورها الآن خارج نطاق التقويم لأنها مقيدة ببراثن السلطة الحاكمة فهي التي تتحكم فيها وتعين القائمين بأمرها المتبعين لقراراتها محللين حرامها لذلك قل دورها وانحط شأنها .علماً بأن علاقة التبعية هي من أخطر العلاقات ولها نتائج سلبية كثيرة على تطور الصحافة وفى اعتقادي أهمها تدهور مصداقية وسائل الإعلام الحكومية حيث تنظر إليها الجماهير والشعوب على اعتبارها أداة للسلطة الحاكمة في التبرير والحديث بشكل مستمر عن انجازات وأمور ينبغي أن نتجاوزها ونخطط لغيرها . أن الحديث عن الصحافة وعن قرارات الحكومة بشكل يتناقض مع الواقع الذي تعيشه الشعوب جعلها تتعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها وسائل تروج كذب الحكومة ، ولعل من أشهر التعبيرات التي يتناولها العامة من أبناء الشعب ده كلام جرايد ، فنحن نحتاج لوسائل إعلام يثق فيها الشعب تصور له بشكل واقعي ما يدور في دهاليز السلطة ولكن تجربتنا مع الإعلام الحكومي المسخر لخدمة الدولة لا تساعد على فهم مايقال ويكتب لذلك يقابل بسخرية وأحيانا لايهتم به احد والتجارب كثيرة . مع ملاحظة أن تبعية الإعلام للسلطة يؤدى إلى تناقص السند الشعبي لحرية الصحافة في مواجهة الحكومات مما أدى إلى ازدياد قوة الحكومات في الوقت الذي تناقصت فيه قوة المجتمع المدني ، وهذا بدوره أدى إلى ضعف المشاركة الجماهيرية في الانتخابات على سبيل المثال وأعنى خروج المواطن للانتخاب بإرادته أعنى انه متفهم لدوره ويعرف لمن يصوت وفقاً للبرنامج الموضوع من المرشح .أن تناقص مصداقية الصحافة وعدم ثقة الشعب فيها شوه صورتها حيث نظر إليها الجمهور كوسيلة حكومية للدعاية . وحتى يتسنى حصول الصحفيين على المساندة الشعبية لحريتهم وعلى ثقة الجماهير فيما يقدمونه من مضمون يجب عليهم أن يكافحوا للتحرر والخلاص من تبعية

السلطة ويعملوا على بناء علاقة جديدة مع السلطة والجمهور بحيث يجبروا السلطة على احترام وظيفتهم كممثلين للجمهور يقومون نيابة عنه بالبحث عن المعلومات لتحقيق حق الشعب في المعرفة .وحماية المكتسبات والتي تخص الشعب وكيفية حماية هذه المكتسبات ، الصحافة تحتاج لوقفة ورؤية جديدة تسير بها وفق مضامين ومعايير تضمن حريتها وبالمقابل تضمن شفافيتها وتضمن حرية الفكر والتعبير الذي يؤدى في النهاية إلى خلق دور المواطن لمعرفة ما عليه من حقوق وواجبات ، العمل الصحفي يحتاج إلى ثقافة متنوعة علماً بأن التخصص في المجال الصحفي شيء جميل يحتاج لدراية بمعرفة واقع الحدث ومدى مواكبته لإحداث الساعة وبمعنى آخر قراءة ما سيكون بعده هذا ما نفتقده ، نحتاج لتحليل موضوعي للإحداث والله قرأت تحليلاً قبل فتره ليست بالقصيرة لازال في ذاكرتي يخص مسألة مياه النيل ، فالمحلل ليست له أي رؤية في الموضوع الذي حلله فجاءت كل النتائج والفرضيات خطأ وبالمقابل قرأت تحليلا في ذات الموضوع لآخر أعجبني كثيراً للواقعية والموضوعية .الكتابة الصحفية في تصوري وليدة الفطرة فالكتاب بعده المعرفي يجب أن يكون شاملاً مرتبط بالواقع متزين بالموضوعية ، وأذكر إنني في إحدى الجلسات الأدبية وكان الجمع يناقش من هو الاعلامى وهل الكتابة موهبة أم دراسة ؟ شارك في هذه الندوه جمع محترم من الاعلامين المخضرمين وأمنوا جميعاً على جانب الموهبة وإذا صقلت بالدراسة تكون غاية المطلوب لهذه الرؤية نجد الكثير من كليات الإعلام العالمية يقدم لها الراغبون بعد مرحلة التخصص إذ انه جاء مزوداً بالمعرفة وانا أعرف مجموعة من الاعلامين المميزين طرقوا هذا المجال بالموهبة فقط وأصبحوا الآن في مقدمة الركب المهم حرية الصحافة تعنى حرية الفكر والسؤال الذي اطرحه وآمل أن يكون مجالاً للنقاش والحوار هل تبعية الصحافة للسلطة تؤدى إلى تناقص مقدرات الصحفيين المهنية ؟

السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

تقرر استدعاء مسئولي القنوات الخصوصية

أصدرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية الخميس بيانا صحفيا أعلنت فيه تجديدها التصميم على عدم السماح بتهديد الوئام الوطني وإلزام كافة وسائل الإعلام باحترام قواعد المهنة والتشبث بالقيم المعززة لوجودنا وبقائنا.

وأضافت السلطة" أنها قررت دعوة مسؤولي القنوات الخصوصية لوضعهم أمام مسؤولياتهم وإشعارهم أن تعلقها بحرية الصحافة وتعدد الآراء واحترام الخصوصيات لايوازيه إلا إرادتها القوية في الحرص على ضمان تقوية لحمة الشعب ووحدة الأمة،بحسب البيان الذي حصلت و ط.إ .على نسخة منه..".

واختتمت بيانها بالقول "إنها تتمني أن تعي جميع وسائل الإعلام الوطنية مسؤوليتها المتمثلة في الإخبار بكل حرية وفقا لضوابط المهنية والقيم السامية للأمة.

أصدرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية الخميس بيانا صحفيا أعلنت فيه تجديدها التصميم على عدم السماح بتهديد الوئام الوطني وإلزام كافة وسائل الإعلام باحترام قواعد المهنة والتشبث بالقيم المعززة لوجودنا وبقائنا.

وأضافت السلطة" أنها قررت دعوة مسؤولي القنوات الخصوصية لوضعهم أمام مسؤولياتهم وإشعارهم أن تعلقها بحرية الصحافة وتعدد الآراء واحترام الخصوصيات لايوازيه إلا إرادتها القوية في الحرص على ضمان تقوية

لحمة الشعب ووحدة الأمة،بحسب البيان الذي حصلت و ط.إ .على نسخة منه..".

واختتمت بيانها بالقول "إنها تتمنى أن تعي جميع وسائل الإعلام الوطنية مسؤوليتها المتمثلة في الإخبار بكل حرية وفقا لضوابط المهنية والقيم السامية للأمة.

الصحافة والسلطة

فرق شاسع، وبون كالطود قائم، بين سلطة الصحافة وصحافة السلطة. بل إن في الوصف الأخير إلغاء تام للوصف الأول، إذ أن صحافة السلطة لا سلطة لها. فهي تابعة خاضعة، تتحرك بالأوامر والتعليمات، ولا تأثير مستقل لها، فتأثيرها من تأثير السلطة التابعة لها. وإذا كانت الصحافة في جوهرها تقوم على الوضوح والموضوعية، و تتأسس على الحرية، حرية البحث والمعرفة بحيث تسلك مختلف الطرق المشروعة للوصول إلى المعلومات اللازمة، وحرية القول والتعبير بحيث تنقل تلك المعلومات بالكيفية التي تراها مناسبة، فإن صحافة السلطة تقوم على التلفيق والإشاعة، ولا نصيب لها من تلك الحرية بشقيها، إذ لا يسمح لها، أو بالأحرى لا تسمح لنفسها، إلا بمصدر واحد للمعلومات، وبتوظيف محدد وموجه لها. يقال أن أول من أطلق على الصحافة صفة السلطة الرابعة هو الإنجليزي أدمونديورك (المتوفى سنة 1797) إذ توجه إلى الصحافيين في مجلس العموم البريطاني وهو يقول:" أنتم السلطة الرابعة". ومهما اختلف الباحثون حول المقصود من السلطة الرابعة فإن الخلاصة تكاد تكون واحدة ألا وهي تمتيع الصحافة بالاستقلال عن السلط الثلاث، السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك حتى يتسنى لها القيام بوظائفها على أحسن وجه، فتراقب نظام الحكم بسلطه الثلاث، وتساهم في توعية المجتمع وتوجيهه في اتجاه يخدم قيمه ومصلحته العامة، و تحقق توثيقا موضوعيا للأحداث بحيث تشكل

مصدرا للتاريخ. لكن دون الصحافة وقيامها بهذه الوظائف الجليلة تفريطها في سلطتها، وتحولها من سلطة رابعة إلى صحافة خاضعة. إن صحافة السلطة لا تراقب نظام الحكم بل تبرر أفعاله وتسوغ تصرفاته، ولا تساهم في توعية المجتمع بل تساهم في تسكينه وتنويمه، وبكل تأكيد ليس اتجاهها الصالح العام، ولا تحقق توثيقا موضوعيا بل تقدم رواية للتاريخ يساورها الشك من كل جانب. وأي خطر على الأجيال اللاحقة من تاريخ مشكوك في صحته؟ إن قراءة مغلوطة للتاريخ لا تنتج إلا حيرة واضطرابا في الحاضر والمستقبل.

ما مناسبة هذا الكلام؟ والصحافة في المغرب تتحدث كل يوم عن الملك والأميرات والجيش... وهو الكلام الذي كان محرما من قبل...

بكل تأكيد ليست كل الصحافة بالمغرب صحافة سلطة، كما ليست كلها تمثل سلطة رابعة، لذلك فتطرقها لتلك المواضيع لا يكون بنفس الجرأة، فأحيانا لا يعدو أن يكون الأمر مجرد عنوان مثير لجلب القراء، وحتى إذا كانت هناك جرأة فطريقة التناول تجعلك في بعض الأحيان تتساءل هل في ذلك نقد حقيقي للنظام ومراقبة له أم فيه توطيد لشرعيته؟ على الأقل الشرعية "الديمقراطية" من خلال جعل تلك المواضيع مجالا لحديث الصحافة.. وفي جميع الأحوال يبقى التطرق لتلك المواضيع من قبل الصحافة أمرا هاما.

مناسبة الكلام عن الصحافة والسلطة ما أصبحنا نلاحظه في مغربنا الحبيب من سلوك لبعض الصحف التي زهدت في أخلاقيات المهنة، وانخرطت بالكامل في "استراتيجية" السلطة، وأصبحت وظيفتها تلفيق الإشاعات، ونسج روايات من الأوهام، وإصدار الأحكام قبل أن يصدرها القضاء، وحتى لا يبقى الكلام على عواهنه نسوق مثالا واضحا، فجماعة العدل والإحسان تعرضت وتتعرض منذ شهور لحملة أمنية واسعة، بشاعتها مستعصية عن الوصف، شملت اقتحاما للبيوت، واعتقالات تعسفية للآلاف، وسطوا على الممتلكات

الخاصة، وطردا من الوظائف، وتوقيفا للأئمة، ومتابعات قضائية لأزيد من 370 عضوا من الجماعة....هذه الانتهاكات وغيرها لم تر فيها بعض الصحف أدنى مس بحريات المجتمع، وبالتالي لم تولها أية أهمية، وليتها اكتفت بذلك، بل إن منها ما تضمنت مقالات تشيد بالإنجاز الجبار لوزارة الداخلية، وتبرر الخرق الواضح الفاضح لأبسط حقوق الإنسان.

فهي لم تدافع عن كرامة المواطنين وحرياتهم، وهذه هي الوظيفة الأساس لكل صحافة حرة، ولم تلتزم الحياد وذلك أضعف الإيمان.

والأخطر من ذلك كله أن بعض الصحف، دون حياء أو خجل، أصبحت تروج في حق الجماعة أكاذيب لا سابق لها، حيث نشرت أن العدل والإحسان حصلت على أموال من أحد مروجي المخدرات، وأن من تسلم ذلك هو الأستاذ عبد السلام ياسين نفسه. لعل القوم لا يعرفون عاقبة الكذب عن أولياء الله، لكن بكل تأكيد هم يعرفون أساسيات العمل الصحفي، من ذلك أن يكون المصدر موثوقا، وكلها الجرائد التي أوردت الخبر لم تتحدث عن مصدرها، وبالمناسبة نسألها عن ذلك؟ وفي حالة تلقي المعلومة من مصدر واحد فإن من أبسط واجبات الصحافي الذي يحترم مهنته التحقق من تلك المعلومة بالاتصال بمن يعنيهم الأمر، فلماذا لم تعرض هذه الصحف وجهة نظر الجماعة في ذلك الافتراء الذي لم يعلن عن مصدره؟.. ثم نسأل هل كانت الجماعة ستبقى في منأى عن أية متابعة قضائية بمجرد الاشتباه في وجود علاقة للجماعة بمروجي المخدرات، والسلطة تتحين فرص الانقضاض عليها، ومما يغيظها في كل مرة أنها لا تجد ما تستند إليه.

وإذا كانت تلك الصحف تختلف مع تصور الجماعة وأفكارها فذلك من حقها، ومن حقها أيضا أن تنتقد الفكر بالفكر وتدفع التصور بالتصور، لكن ليس من حقها أبدا أن تنخرط في حملة مخزنية ضد جماعة ممنوعة من أبسط وسائل

التعبير، ثم إن تلك الصحف تعرف جيدا الخط التربوي لجماعة العدل والإحسان، وتوقن أنه ليس لها ولا يمكن أن تكون لها أية علاقة من قريب أو بعيد بمروجي المخدرات، وتدرك تمام الإدراك ورع الأستاذ المرشد وزهده وحرصه على الآخرة. فكيف تتجرأ أقلامها على كتابة ما كتبت ..

إن بعض الصحف وللأسف الشديد أصبحت تظن أن هناك "حصانة صحافية" تجعلها في منأى عن أي نقد، رغم أنه بقليل من التأمل يمكننا أن نستنتج أن من عناصر الأزمة في المغرب "صحافة السلطة"، ومرة أخرى لا أعمم. كلنا سمعنا عن لقاءات أطر من وزارة الداخلية ببعض الصحف، وتقرر في الآونة الأخيرة دعم مالي للصحافة، ومما يعرفه الصحافيون جيدا مسألة الإشهار الذي لا تستفيد منه الصحف إلا بقدر رضى السلطة عنها، وليس بخاف على أحد سيف الغرامات المالية الخيالية التي أصبحت تشهره السلطة في وجه الصحف المغضوب عنها، كل هذه قرائن تؤكد رهان السلطة على الصحافة. قد يقول قائل ليس هناك ما يمنع لقاء الصحافة مع بعض أطر الدولة، كما أنه ليس هناك ما يمنع من تلقي الدعم المالي بالنظر لما تقدمه الصحافة من خدمات مجتمعية، وهذا صحيح إذا لم تغير تلك الصحف من خطها التحريري وأبقت على مسافة بينها وبين السلطة، أما إذا تحولت إلى بوق لترويج الأكاذيب في حق معارضي السلطة، فمن حقنا آنذاك أن نتحدث عن لقاءات مشبوهة، ودعم مالي مشبوه، وصفقات إشهارية مشبوهة... ولا يظن أهل الشبهة أنهم في منآى عن النقد.

تاريخ الصحافة

كان في مجمله تاريخ صراع بين الحرية والسلطة.

اكتسى هذا الصراع في كثير من الحالات صبغة دموية إذ ذهب ضحيته كثير من الناس الذين مارسوا حقهم في التعبير ووفّروا للجمهور معلومات وأفكار لم تكن السلطة تقبل تداولها. كما قدّم الكثير من الصحافيين والممارسين لحرية الإعلام تضحيات على مستوى حريتهم الشخصية وصحتهم وعائلاتهم ومصالحهم ليشعلوا شموعا وليسلّطوا الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان والإستبداد والفساد.

وقد كان من نتائج هذا الصراع تحوّلات عرفها العالم الحر اليوم، الذي رغم ما قد يقال فيه من عدم الكمال فقد ضُبطت فيه العلاقة بشكل جيّد نسبيّا بين السلطة والصحافة.

أمّا في بلادي وفي جلّ الدول العربيّة فإنّ العلاقة بين السلطة وحرية الإعلام بقيت متأزمة ويطغى عليها طابع الصراع الذي يبدو أحيانا صراع وجود بين حاكم هدفه الأساسي البقاء في السلطة والحفاظ على مصالحه، وبين مواطنين قليلي العدد يصرّون على فضحه وعدم تركه يفعل ما يشاء.

يعمد الحاكم إلى كلّ الأساليب لتخويف الناس وإثنائهم عن التصدي له ويستعمل في ذلك كلّ السلط الخاضعة له بما في ذلك القضاء ويعمل على شراء ذمم جزء من المجتمع بتشريكهم في محصول الفساد مقابل الدعاية له وتزيين أخطائه. ويتصدّى له مناوئوه بسلاح الحقيقة ومشروعية الوسيلة ونُبل الغاية. ولكن أنّ لهذا أن يصمد أمام جبروت من يستطيع أن يسجن ويعذب ويسيء المعاملة أو يروّع العائلات، أو يجّوعهم؟.

إني أؤكد لكم أنه لولا ضغط المجتمع المدني الدولي على النظام لدينا ولولا ضغطه على الحكومات الغربية لكي تتولى بدورها الضغط على حكومتنا لتقلّص من قمعها للحرية لما كان لنا أن نناضل بالكلمة الحرّة والصادقة ولوضعنا في حافلة وألقي بنا من أعلى جبل ولتحمّل مشعل النضال القساة الذين يؤمنون بالعنف أو الذين قد يضطرّون إليه اضطرارا.

إن نجاحنا اليوم في تحدّي الإستبداد بالكلمة والنضال السلمي لا يحدّ من استبداد الحاكم فقط وإنّما يرجع أيضا الأمل للشباب فينا. فينظمّ بعضهم لنا في نضالنا ويبقى الآخرون على حيادهم ولا يتهوّرون حتّى لا يستغلّ الحاكم تهوّرهم لمزيد التضييق على الحريات بدعوى متطلبات مقاومة الإرهاب، التي لسوء الحظّ لا زالت تنطلي كحيلة على الكثير من السياسيين والإعلاميين في العالم فيتولّون تقديم الأعذار لحكومات مستبدّة وفاسدة تصنع الإرهاب بالقمع ثم تقاومه بالقمع.

إنّي أنتهز هذه الفرصة لأقول لكلّ من ساهم في الدفاع عنّي ودعمي عندما كنت في سجن الإستبداد أن جهدهم لم يذهب هباء وأنه لولا مواقفهم لكان وضعي في السجن أقسى.. لولا مواقفهم لنفّذ الذين هدّدوني بالمساس بعائلتي تهديديهم.. لولا مواقفهم لما كنت حتى لأمكّن من كتب وجرائد أقرؤها في السجن لمقاومة وحشته والإحساس بالظلم وفقد الزوجة والأبناء العائلة والأصدقاء. وأذكّركم أن هناك في الدول العربية وغيرها أناس يتألّمون لأنهم أرادوا مقاومة جحافل الأمن والعسكر بالقلم وبلوحة المفاتيح وأنهم يستحقون منا كل الدعم.

ولا ينبغي أن أفوت الفرصة لألوم أصدقائنا الإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعن حريّة التعبير في الدول العربية. وأبدأ بنفسي وبالمدافعين التونسيين عن تقصيرنا في الدفاع عن بعضنا البعض. وإن كانت مشاكل كلّ

دولة عربية على حدة على درجة من الجسامة ومن الإرهاق لنا فإنّه علينا أن نبقى باتصال مستمرّ ببعضنا بعضا وبأصدقائنا في الغرب لتنسيق مواقفنا من انتهاكات حكامنا العرب لحقوق مواطنيهم.

أأسف لعدم تمّكني من الحضور بينكم والتشرّف بلقائكم وأشكر كلّ من وفّر هذه الفرصة لكلّ أصدقائنا مهما كانت جنسياتهم للإلتقاء لتدارس موضوع حرية الإعلام في العالم العربي. كما أشكر كلّ من يقوم بواجبه الإنساني أو المهني في كشف الحقائق وفضح مواطن الخلل سواء في السلطة أو في المجتمع.

الصحافة والسلطة والتضاد

نبدأ ونقول في هذا اليوم إن الصحافة كتجربة مرت في العالم بظروف أعاصير وأمواج كثيرة، ولا يهمنا هنا الوقوف كثيراً عند تجارب العالم المتقدم لأن البون شاسع هنا ما بين تجارب الدول الغنية والدول النامية والفقيرة، فالمطبوع في العالم المتقدم ليس هو المطبوع في العالم الثالث من حيث الشكل ولا المضمون ولا الطرح، وعندما نقول الطرح تقفز إلى الأذهان بالضرورة مسألة الحريات الصحافية، فما هو مكفول هنا من حريات صحافية توارثتها الأجيال، ونقصد بالأجيال هنا التجارب الصحافية عموماً بعد الحرب الباردة أو قبلها، فإذا وضعنا مقارنات نجد أن التفاوت هنا صعب بقياس السنين وحجم التطور ما بين العالم المتقدم والعالم الثالث، وهنا أيضاً تقفز إلى الأذهان العلاقة الفرضية والطردية بين الصحافة كسلطة رابعة كما يحلو تسميتها، وكما درج واضعو سلم التراتيب في السلطة على وضعها في هكذا ترتيب في سلم السلطات.

فالعلاقة بين الصحافة والسلطة هي كالمكون الكيميائي الذي يحمل موادَ أحياناً شديدة الاشتعال، فعندما تصطدم الصحافة مع السلطة التنفيذية «الحكومة» في العالم المتقدم تحترق الحكومة وتصمد الصحافة، أما في العالم الثالث فعندما تصطدم الصحافة كسلطة رابعة مع السلطة التنفيذية، تحترق

الصحافة وتسقط وتبقى الحكومة منتصرة، فهناك علاقة تضاد.. إذن شتان ما بين وضع الصحافة في العالم المتقدم وما بين وضع الصحافة في العالم الثالث، ولكن يبقى شيء من حتى ويبقى الأمل معقوداً في اللحاق بتجارب العالم المتقدم، حتى ولو بإمساك العصا من النصف، والعصا من النصف هنا ليس بمفهوم أن تكون في خط حكومي أو معارض، وإنما بمفهوم أن نأخذ بنصف تجارب الدول المتقدمة، ونحن في السودان يصيبنا ما يصيب تجارب دول العالم الثالث في التجربة والفهم، وإن كنا أفضل حالاً من دول عديدة في أفريقيا، فالآن نحن تطورنا في الفكرة الصحافية عموماً مع وجود انفتاح في الحرية الصحافية ولو بدرجات قد يراها البعض قليلة، أو قد يراها كثيرة حسب نظارته السياسية، ولكن في مجملها يمكننا أن نقول إن تجربتنا فيها شيء يقود للأمام في هذا الجانب، أيضاً مع كل التطور الذي حدث في الميديا العالمية والتقنية مازلنا كصحافة ورقية لنا وجود، وأعتقد أن هذا الوجود سيتواصل لمدى من الزمن بلا منافس، رغم ما وفرته التكنولوجيا من صحف إلكترونية، ورغم أن المشاهدة للقنوات الفضائية وما تقدمه الشاشة المرئية يتفوق بالضرورة على المقروء.

لكن عموماً من سلبيات تجاربنا هو أننا لم نتقدم قيد أنملة في أهم عملية من عمليات صناعة الصحافة، وهي الجانب الطباعي، فلازلنا متأخرين تماماً بل ومتراجعين، والحال الأخير الذي ظهرت به الصحف مؤخراً وربما سيلازمها هذا الداء هو الورق القبيح والطباعة المتواضعة، على الرغم من أن العالم المتقدم قد فارق هذه الحالة، والغريب أن الدولة تحدثت في عهود سياسية كثيرة، وأقامت العديد من المؤتمرات والورش لعقود من الزمان لأجل إقامة مصنع ورق، ولكن لا حياة لمن تنادي، فهل سنحلم بتدخل جريء للدولة أو الرأسمالية الوطنية لإقامة مصنع ورق، أم سيظل الحلم بعيد المنال وحبيس الأدراج.

امبراطورية مردوخ التي تتلقى الان صفعة مدوية ليست في السـلطة ولكنهـا دولة داخل الدولة بما لها من اخطبوطية اعلامية خلقـت سـلطتها الموازيـة لسـلطة الدولة واستطاعت صناعة القرار وصناعة الوزراء ورؤساء الـوزارات وكـما صـنعتهم اطاحت بهم تلك الامبراطورية الاعلامية التي بدأت بالصحافة ولن تنتهي بشـبكاتها الفضائية الجبارة.

في عالمنا العربي الحكاية ليست جديدة ايضا ففي ثلاثينات واربعينات القـرن الماضي يوم كانت الصحف هي اللاعب الاوحـد في سـاحة الميـديا والاعـلام اسـتطاع اولاد ابو الفتوح في مصر ومن بعدهم اولاد أمين «مصطفى وعلي امـين» ان يكونـوا في قلـب السـلطة ومـؤثرين في صـناعة الـوزراء وصـناعة القـرار وربمـا في صـناعة الاحداث وتوجيه الرأي العام حتى جاءت ثورة يوليـو 52 لتـنقض عـلى امبراطوريـة ابو الفتوح واولاد أمين واستحوذت على سـلطة الصـحافة في خطـوة لاحتـواء نفـوذ اعلامي «صحافي» قد ينافس نفوذ الثورة التي اصبحت دولة ابتدعت فكرة «تأميم» الصحف لتطوى صفحة السلطة الموازية لسلطة الدولة حتـى منتصـف السـبعينات في مصر.

اما في البنان فالصحافة او الميديا لـيس سـلطة ولكنهـا سـلطات ولـيس دولـة ولكنها دويلات وربما من لبنان تسـلك الينـا التجربـة الخطـيرة جـدا حـين اصبحت الصحف ومن ثم الميديا موجهة وممولة من دول أجنبية تبحـث عـن مـوطئ قـدم وعن نفوذ في الشرق الاوسط ومنها امتدت تجارب تبعية الصحف والميديا لأطـراف وجهات اجنبية لها اجنداتها ومشاريعها الخاصة المضادة للأجندات الوطنيـة داخـل هذا البلد أو ذاك.

أخطر الخطورة هي في لعبة التبعية والتمويل والعمل لخدمة أجندات اجنبية غير وطنية بما يهدد الامن القومي والاستقرار الوطني والسلم الاهلي والنسيج الاجتماعي.

ولعل الخطورة تضاعفت مرات ومرات حين اصبحت الصحافة أو سلطة بعض الصحف تلعب اللعبة الطائفية والمذهبية بما فتح لسلطة الطأفنة وسلطة التمذهب وسلطة التمزيق.

هاهنا ستغدو سلطة الصحافة والميديا ميدان حرب جديدة لم يشهد عالمنا العربي مثيلا لها حيث ستبدو الاصطفافات الطائفية في لغة الكتابات اليومية لكتاب تطيفوا وتمذهبوا وبتشجيع من اصحاب مشروع الطأفنة سيلعبون بنار الفتنة.

مصطفى أمين رحمه الله اتهم بالتخابر مع الامريكان ودفع أكثر من عشرة اعوام من عمره داخل المعتقل فيما صعد هيكل الذي كان صحفيا عند اولاد امين الى ذروة المجد والشهرة وامتلك سلطة القرار وكان مكتبه محط انظار الوزراء والحالمين بالوزارة ناهيك عن الباحثين عن فتات مجده يأخذهم اليه هيكل بما ملك من قوة ومن سلطة صنعتها الصحافة التي كان ملكا متوجا عليها طيلة الحقبة الناصرية ثم كان ما كان من تراجيديا الصحافة والسلطة. لكن شهوة الميديا في النفوذ المشروع أو المشبوه لا تعرف حدوداً ولا تستفيد من حكمة تجارب من وقع ومن سقط.

ففجأة تخرج علينا «الجزيرة» في حلم ماردوخ عربي مع شهوة سريعة للنفوذ وسرقة واختطاف سلطات خارج حدود مكانها وأكبر من امكانيات زمانها في ضجيج خدع من يمولها ويدعمها فانتشى بضجة الفضاء دون ان يلاحظ انه يقف في الهواء وذلك مكر جاذبية الميديا وجاذبية الفضاء وهي جاذبية تودي بمن لا يقف على ارض الواقع بواقعية تفهم

معادلات كيميائيـة الميديـا الـتي اذا مازادت عن حدها انقلبت الى ضـدها صـحف ومجلات ضد ملاكها حين اكتشفوا انهـم مجـرد عنـوان آخـر لا علاقـة لـه بتفاصـيل الصحيفة أو المجلة او الفضائية التي يمولون ولها يدفعون ولكنـه اكتشـاف سـيكون دائما متأخرا جدا بما ينطبق عليه المثل الشعبي القديم «لين فـات الفـوت مـا ينفـع الصوت» فعن اي صوت نتكلم ذلك سؤال آخر طرحه ذات يوم بعيـد «مـن فـاتهم الفوت» في تجارب كارثية مثل تجربة مجلة «شـعر» اللبنانيـة أو في تجـارب كانـت نهاية اصحابها مؤسفة حقا مثل نهاية سليم اللوزي صاحب الحوادث التي اصبحت اثرا بعد عين وتلك عبرة الميديا.

الصحافة بخـير والصـحافة ليسـت دائمـا بخـير! اتحـدث عـن الرسـالة لا عـن الوسيلة وعن القيم المهنية لا عـن المهـاترات وصـحافة الاثـارة واغتيـال الشخصـية. المراسل البريطاني العريـق روبـرت فيسـك الـذي غطـى الشرق الأوسـط، وبـالأخص الصراع العربي الاسرائيلي، لعدة عقود يدين الصحافة الغربية المتواطئـة مـع ماكينـة الدعاية الصهيونية بحيـث تسـقط عـلى اعـداء اسرائيـل وكـل مـن ينتقـدها صـفة الارهـاب. فالفلسـطيني ارهـابي والايـراني ارهـابي والـتركي ارهـابي وحـماس ارهابيـة والناشطون على مـتن سـفن الحريـة ارهـابيون أو متعـاطفون مـع الارهـاب. يكـرر فيسك كلمة ارهـاب عشرات المـرات في مقالتـه الاخـيرة في صـحيفة «الاندبنـدنت» ليؤكد على واقع ارهاب القوة وقوة الارهاب وعلى قدرة الكلمة اذا ما تكررت عـلى تغيير حقيقة الاشياء. ويضيف فيسك ان الصحافة الغربية شريكة في المسـؤولية وانهـا ومن خلال اطلاق التوصيفات والنعوت جعلت من الارهاب وصـمة جـاهزة تلصـقها بأي كان. وفيسك غاضب على اختراق السلطة للصـحافة وعـلى نجاحهـا في اسـتخدام الاعلام لتعميم مصطلحات فارغة من اي معنى من صنف «عملية السـلام» و«الفـوز بقلوب وعقول» العراقيين أو الافغـان و«محـور الشر» و«خارطـة الطريـق» و«اراضي متنــازع عليهــا» و«مســتوطنات غــير شرعيــة» وغيرهــا الكثــير. ويــرى فيســك ان

الصحافة شاركت في تنفيذ مؤامرة لسرقـة حقـوق الغـير وتبريـر الحـروب بـالترويج لنعوت تختزل الحقيقة وتعبث بجوهرها. فالمستوطنات اليهوديـة تحولـت الى بـؤر ومجـزرة اسرائيـل في البحـر المتوسـط سـميت حادثـا بحريـا والمقـاتلون في العـراق وافغانستان هم ارهابيون. وبالطبع فان كل من رمـى حجـرا او طعـن مسـتوطنا في الخليل هو ارهابي. وكل يهودي يرتكـب مذبحـة في فلسـطين هـو مختـل عقليـا. في مقابل ادانة فيسك للاعلام الغـربي، هنـاك قضـية اخـرى تتعلـق بالصـحفي مايكـل هيستنغز الذي اجرى حوارا مع الجنرال ستانلي ماكريستال نشر في مجلـة «روللنـغ سـتون» قبـل اسـبوع وادى في النهايـة الى الاطاحـة بالقائـد العسـكري الأول في افغانستان. يكتب المعلق الحذق جلين جرينولد في موقع سالون على الانترنـت عـن عمودي الصحافة الاميركية؛ الاول الذي يمثله هيستنغز والذي يسعى لنشر الحقيقة دون مواربة او مداهنة، والثاني ذلك الـذي عـبر عـن سـخطه لأن هيسـتنغز تجـاوز الاعراف واطاح برجل بمكانة ماكريستال. وخطيئة هيستنغز، في نظر الاخـرين، انـه كشف حقيقة مشـاعر الرجـل تجـاه مرؤسـيه وقـدم وصـفا واقعيـا لسـلوكه وافكـاره دون خوف أو تحوط، ما جلب عليه غضب ما يسمى بالصحافة العريضة او المؤسسية التي هاجمته بعنف لخروجه عن المألوف في العمـل الصـحفي. مـا الـذي نريـده مـن الصحفي؟ أن يكشف الحقائق وينقل الواقع دون تجميل أو انحياز؟ ام ان يلعب دورا مرسوما في لعبة كبرى تسيطر عليها مؤسسات السياسة والعسكر؟ هل عليه ان يراعـي اهداف السلطة، ام ان واجبه كصحفي يقتضي منه أن يكشف المستور بغض النظر عن النتائج؟ هناك موقع على الانترنيت اسـمه «ويـكي ليـنكس» يـنشر وثـائق ومعلومـات واشرطة سرية عن فضائح وممارسات غير قانونية ارتكبتها حكومة الولايات المتحدة الاميركية. وهو ذات الموقع الذي سرب شريطا مصورا عن مجزرة اقدم عليها الجيش الاميركي في بغداد قبل سنوات وذهـب ضـحيتها مـدنيون عـزل وصـحفيون. امريكـا بكـل اجهزتهـا تطـارد صـاحب الموقـع الـذي يقـال بـأن بحوزتـه آلاف الوثـائق

السريـة التـي تفضـح ممارسـات الاحـتلال في العـراق. الصـحافة بخـير اذا مـا هـي احترمت رسالتها بكشف الحقيقة مهما كان الثمن. والصـحافة ليسـت بخـير عنـدما تنصاع لأوامر السلطة وتنضوي تحتها لتـدفن الحقيقـة أو تغيرهـا فتصـبح المجـزرة حادثا ومقاومة المحتل ارهابا. هناك دائما من يتصـدى لارهـاب السـلطة لكـن أكـبر تحد لها يأتي عبر حرية الصحافة وتضحية من يؤمنون برسالتها

مصطلح NEW MEDIA يعني الوسائط الإعلامية الجديدة مثـل: الإنترنـت وكفى به مثالاً! قد يعطف قول القائـل بالرقابـة الشـمولية التـي تعيـق عمـل كـل صحفي نزيه، وذلك لما للوسائط (الإنترنت) مـن قـوة النفـاذ إلى الـرأي العـام (كـما تفعل راكوبتنا) من دون رقيـب ولا حسـيب ، وللتفصـيل بصـورة أدق، فينبغـي أن نفترض لو أن " الراكوبة" قد كانت صحيفة يومية مستقلة تصدر من الخرطوم، هل كنا سنستمع بها كـما حالنـا الآن؟ الجـواب إليـك أيهـا القـارئ الحصـيف! وبالتـالي الفرضية تقول: إن الوسـائط الجديـدة قـد كسرت أو عملـت عـلى تضـيق مسـاحة الرقابة الشمولية، وذلك بتلقفها قول كل قائل أو كاتب ، وما هي إلا ثواني معدودة لتصير المادة المكتوبة أو القول ، وبالمصطلح الإعلامي (الرسالة) يقرأهـا أو يسـمعها ملايين البشر حول العالم.

إذن في الوسـائط الجديـدة (الإنترنـت) يبـدو غـير لائقـاً بـالتمام أن نقـول: الحكومـات الشـمولية لهـا الرقابـة المطلقـة عـلى المـادة أو الرسـالة المـراد كتابتهـا ثم ارسالها. لكن هنا قد ينشأ سؤال جانبي يحتاج إلى تفصيل وهـو: أن الحكومـات لها المقدرة أيضـا عـلى إغـلاق المواقـع التـي لا تلـين لهـا ، ترسـل "الرسـائل!!" عـلى عواهنها! وأيضاً كما هو الحـال في الراكوبـة وغيرهـا: أن هنالـك نظامـاً يعمـل عـلى إزالة بعض الأحرف من الكلمات المسيئة أو التي يشتمُ منهـا راحـة السـب واللعـن وما إلى هاتيك؟ أقول: يبقى الكاتب (كما هو حالي أنا) يسـتطيع أن يوصـل رسـالته بلا قيود بنسـبة كبـيرة، فـالكلمات التـي تحـذف أو تقطـع إلى مقـاطع صـوتية (أي حـروف) لا تلغـي بـالتمام منطـوق ومفهـوم الرسـالة التـي قـد أرسـالتها HAVE

BEEN SENT فهي قد أرسلت وعلى الرقيب أياً كان نظامه الإلكتروني أو الرقابة الشخصية أن يحاول تحريفها شيئاً ما!! شيئاً ما تدل على استحالة ذهابها كلية! إلا في حالة إغلاق الموقع كليةً وهذا فعل آخر ينبغي أن لا نلتفت إليه هنا .. لماذا لأننا نتحدث في حالة عامة [مدي وحيوية الوسائط الجديدة في تكسير مفهوم الحصانة أو الرقابة نفسها؟!] أما الحالة الاستثنائية [إغلاق الموقع] فهو خارج الاطار العام لفحوى نقاش الموضوع!

وعلى ما كتبنا كان يستحسن نقاش الموضوع بصورة أكبر، وأن لا نحصره في الحكومات أو الترتيب الذي ذهب إليه الكاتب [السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية ثم السلطة الرابعة.

في رأي الشخصي أو بالأحرى الأكاديمي بأن هذا الترتيب ما عاد مسلماً لدى المختصين ومنظري السلطة الرابعة؟! ولكي أنقض نظرية الترتيب هذه ينبغي أن أورد سؤالاً قد يبدو مزعجاً وشائكاً على الفهم في نفس الوقت، والسؤال هو: أيتهما أولي [بالأسبقية في الترتيب] السلطة القضائية؟! أم السلطة الإعلامية؟!

ما قد يتبادر إلى ذهن أكثرنا [غير المختصين] أن السلطة القضائية لا يمكن بحال أن تقارن أو تساوى أو تكون - موضعاً - للنقاش!! ولكن طالما كنا متعلمين ومثقفين ، دعونا ننقاش آلية عمل كلا السلطتين بروية!! عمل الإعلام هو تكاملي أو يعتمد في مساره على خطوات متعددة تتقارب وتتباعد مسافتها لتشمل كل ما في طريق الحدث أو الخبر [ما هو الفرق بين الحدث والخبر] تلك جدلية أخرى، ولكن يفهم من هذا التعميم أن القاضي لكي يطلب مجرماً هارباً فيحذر الناس منه أو يطلب ولي الورثة أو الدم أو لكي يطلع أصحاب المستثمرين أو من لهم حقوق سابقة بأن فلانا يريد أن يفتح مصنعاً أو يمتلك أو حتى يدعي ملكية أي شئ ، نقول لا تستطيع المحكمة بقاضيها ووكيلاها

وحراسـها وجرسـها وشاكوشـها وقاعتهـا أن تفعـل شـئياً إلا أن تلتجـئ إلى السـطلة الرابعة؟ فالقاضي يحكم على حثيات توضع أمامه [والحثيـات هـي الحـدث والخـبر والشـهود والقتـل ومكـان الحـدث والجـيران] وكـل هاتيـك المطالـب تقـوم عـلى INVESTIGATION أو SURVEY فكل هـذه المصـطلحات لهـادلالات إعلاميـة عميقـة يتقلـب فـيهما الصـحفي كيـف يشـاء ولـيس رجـل الشرطـة أوالمباحـث أو البوليس السري بالتحديد! المسعى واحد ، وهو الغور في البحث عن أصول الجريمـة وأسـبابها الحقيقـة التـي قـد لا تبـدو في الوهلـة الأولى[ولعلمكـم!!] قـد يستشـهد القاضي بخبر الصحيفة ويجعلها مستنداً في حثياته التي [قـد] تسترشـده إلى النطـق بالحكم الصحيحي.

وزبـدة القـول: القـاضي ينظـر الخـبر ونحـن [الصـحفيون] نصـنعه؟؟!! فـأين الأولى؟! مصطلح السلطة الرابعة - عندي - فيه غبش شديد ويستحسن أن [يحرر] فما عادت السـلطات التشريعيـة والتنفيذيـة والقضـائية بـأول أو أولى أو أقـوى أو أسبق من الإعلام

الصحافة ومضايقات السلطة

تكاد تجمع جل دساتير بلداننا في الوطن العربي عند الاطلاع عـلى بعضـها أن هناك مجموعة من المواد الدستورية التـي تشـير إلى حريـة الصـحافة ،إلا أن هـذه النصوص أو القوانين التي تـنظم الصـحافة هـي في حـد ذاتهـا قيـود تكبـل العمـل الصحفي وتأثر عليه وهذه القوانين ماهي إلا وسائل يتم إستخدامها ضد الصحفيين عند التطرق لبعض المواضيع التي لا تروق لمن يتربعون على هرم السلطة.

فبيـنما كنـت أتصـفح أحـد التقـارير الحقوقيـة للإحـدى المـنظمات العربيـة الغيرالحكوميـة، وبإنتقـالي مـن الإطـلاع عـلى وضـعية حقـوق الانسـان مـن دولـة للإخرى، لم أمر على دولة إلا وتم ذكر إعتقـال أو توقيـع عقوبـة حبسـية أو غرامـة

أو الاعتداء إلى غير ذلك من الاساليب القمعية في حق "الكتاب ،الصحفيين، المدونين ،النشطاء والاعلاميين "إلى جانب الملاحقات القانونية والقضائية في حق هؤلاء.

فكل ما تلجأ له هذه الحكومات ماهو إلا وسيلة للتضييق على العمل الصحفي وهنا أقصد الصحافة الحرة المستقلة المستهدفة لسبب تغطيتها وتناولها للواقع اليومي الذي تعيشه البلدان العربية.

فالملاحظ أنه رغم إسقاط بعض الأنظمة العربية الدكتاتورية، جراء الاحتجاجات الشعبية وثورات الشارع العربي أوما يصطلح على تسميته الربيع العربي ووالإحتجاجات التي أدت بالبعض الآخر من الدول العربية إلى تبني اصلاحات أو القيام ببعض التعديلات في تشريعاتها تجنبا وإستباقا لما قد يحدث مستقبلا جراء موجة الثورات العربية .

فرغم كل ذلك لا يزال الحال أسوأ أو إزداد سوءا على ماكان عليه، ويعزى ذلك لكثرة القضايا والمضايقات والتهم الموجهة لكل من يتناول أحد المواضيع في بلاده التي ترضي السلطة الحاكمة.

فالمغرب على سبيل المثال ، لازالت الدولة تتحتكر الاعلام المرئي والمسموع إضافة إلى ذلك الإختراق الواضح لجهاز المخابرات لبعض الجرائد الإلكترونية الخبرية، كما أن الحكومة تضع مجموعة من المبررات قصد التضييق على عمل الصحفيين بعدم التطرق لبعض المواضيع بذريعة إرتباطها بالمصلحة الوطنية أو مخالفتها للنظام العام ... كما لا يخفى أيضا الإشارة إلى نقطة مهمة ألا وهي "الرقابة الذاتية" وهي الرقابة التي يقوم بها الصحفي ذاته على كتاباته في أخذ حيطته عند الكتابة في موضوع ما يتم تناوله .وسبب ذلك قد يكون الخوف أو عدم الخبرة المهنية في حالات أخرى مما له تأثير سلبي على العمل الصحفي أما رقابة السلطة أو الدولة فلا حديث عنها في ظل تلك السيطرة.

ولا تقف مضايقات الحكومية للعمل الصحفي والسعي إلى تقييد حرية الصحافة بالمغرب عند هذا الحد، فهي تسعى أيضا إلى وضع قانون للصحافة الالكترونية إلى جانب وضع قيود وضوابط على ممارسة مهنة الصحافة بذريعة إصلاح منظومة قوانين الصحافة، تتمشى وتساير التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم

فرغم ما شهدته بلدان العالم العربي من حراك شعبي يظل وضع الصحافة العربية مقلقا رغم الاشواط التي قطعتها النخبة الصحفية في صراعها مع الأنظمة الحاكمة، الأخيرة التي لا زالت تسعى إلى السيطرة على كل الأصوات والتحكم بأقلام الصحفيين . وحالة حرية الصحافة في العالم العربي تفرض على عاتق كل من النخبة الصحفية والجمهور القارئ والمجتمع الأهلي لعب دور مهم في الدفاع عن الصحفيين وحرية الصحافة في العالم العربي.

تُعتبر التكنولوجيا أحد أوجه تطور الإنسان وتقدمه. وإذا عرّفنا التكنولوجيا في أبسط صورة فهي الإستخدام البشري الواعي للأدوات والمواد الخام والأنظمة. وربما يكون إستخدام الإنسان الحجري للصخر كأدوات كنقطة بداية مطلقة للتأريخ للتكنولوجيا. وربما تكون الكتابة على الصخور وجذور الأشجار هي أول وسائل الإعلام في التاريخ. قام اليونانيون بإبتكار مصطلح (تكنولوجيا) للتعبير بشكلٍ عام عن العلوم المفيدة، وظل المصطلح بهذه الصورة العامة حتي بداية القرن العشرين حتى كتب عالم الاجتماع ريد براين أن "التكنولوجيا تتضمن جميع الأدوات، الآلات، الآنية، الأسلحة، الأجهزة، الكسوة، سبل التواصل، وأجهزة النقل، والمهارات التي ننتج بفضلها ونستعملها."، وأصبح الأكثر شيوعاً بين دارسي علم الإجتماع.

يُعرف بيرنارد ستيغلر التكنولوجيا بأنها "السعي وراء الحياة بطرق مختلفة عن الحياة"، وهو ما يقودنا للبحث عن ظواهر وتفاصيل هذه الحياة. البعض يعتبر بأن إستخدام التكونولوجيا في حد ذاته هو مقياس للرقي والحضارة، ولكن هذه الحضارة تصبح بلا معني بدون النظر لتوجهات التفكير البشري وإستخداماته للتكنولوجيا. المخرج الجنوب أفريقي جيمس أويس صور فيلماً كوميدياً وضع في مقدمته مقاربات سريعة للمقارنة بين وعي مستخدمي التنكولوجيا المتقدمة والبدائية. يقول أويس في ملخص اللقطات بأن كل العلوم والتكنولوجيا المتقدمة التي يمتلكها الرجل الغربي لن تساعده في العيش في صحراء كلهاري بدون ماء مثل قبائل البوشمن التي تستطيع إيجاد المياه بوسائل مبتكرة ومدهشة قد لا تخطر للرجل الأوروبي الذي قد يعتقد إمتلاكه للمعرفة الكاملة بمجرد معرفته بإحداثيات الكون ومواقع المجرات، وأظهر أويس بأن ركوب الطائرات وإستخدام الهاتف والفاكس جعل الحياة أكثر تعقيداً، والكون أكثر تلوثاً. الأدوات الحجرية والخشبية تمثل قمة تطور التكنولوجيا عند قبائل

البوشمن التي تمتلك نظاماً أكثر وعياً بالبيئة يجعلهم لا يصطادون الحيوانات إلا للحالات القصوى، والصياد من قبائل البوشمن يمتلك من الوعي الذي يجعله يقدم أسفه وإعتذاره العميق لطريدته لأنه أضطر لإصطيادها وأكلها.

الفيسلوف الأنجليزى ألدوس هُكسلى فى رائعته Brave New World صوّر حال الإنسان في دولة يوتوبيا الفوردية التي تستغل السلطة فيها التكنولوجيا ببشاعة لتجعل أعضاء الحكومة العالمية فى مكانة الآلهة فيخلقون من خلال التكنولوجيا بشراً بالمواصفات البدنية والعقلية التى يحبونهامن خلال فقاسات صناعية عملاقة، بشر راضين عن وضعهم الطبقي والإقتصادي الذي وضعته الدولة العالمية لأي مواطن، حتي قبل أن يولد. فعلياً، لا يستطيع إنسان ذلك الزمان المستقبلي معرفة معني الفوارق الطبقية أو إدارك أي شئ في العالم بعدما قامت الحكومة العالمية بترويضه عن طريق الجنس والمخدرات وغسيل الدماغ الصعق الكهربائي. (3) في هذه الرواية يعكس لنا هُكسلي وجهة نظر مفادها بأن إمتلاك التكنولوجيا في حد ذاته لا تجعل العالم يتقدم، فالمفصل هنا هو إمتلاك القيمة الإنسانية النبيلة.

التكنولوجيا والتغيير:

يرجع أصل كلمة media التي تستخدم كمرادف لكلمة الإعلام إلى كلمة medium، وهو مصطلح يعني "وسيلة". الإعلام مؤسسة طويلة الأمد تقوم بدور في توجيه مزاج المجتمع، مثله مثل أي مؤسسة أخرى كمؤسسة الدين، التعليم، والأسرة وغيرها. وهو يساهم في تشكيل الهوية الجماعية وتوجيه المواقف تجاه مؤسسات أخرى كالمؤسسة السياسية، ما يؤدي لنشوء صراع قد تكسبه المؤسسة السياسية، أو مؤسسة الإعلام. هناك علاقة وثيقة بين الحركات التغيير وتطور وسائل الإتصالات والتكنولوجيا. بدأت عام 1984م الثورة السلمية ضد الديكتاتور الفليبيني (فردناند ماركوس) وأستمرت لمدة ثلاثة سنوات متتالية قام

فيها ناشطو "ثورة سلطة الشعب" بإشغال فتيل الثورة السلمية عبر الإستفادة من خدمة الهاتف وهو ما جعل ماركوس يفر مع زوجته إلى جزيرة هاواي عام 1986م، عام بداية الجمهورية الخامسة التي تحكم الفلبيين منذ ذلك الوقت وحتى الآن. ساهمت خدمة الرسائل القصيرة، بالإضافة للهروات الخشبية في الإطاحة بالرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش عام 1999م.

قام الإيرانيون بإنقلاب على الشاه الإيرانى فى العام 1979م، إلا الدور الأكبر فى الثورة لم يكن لقوات عسكرية أو مليشات لمقاتلة نظام آل بهلوى، بل كان مرجع الأمر إلى أشرطة الكاسيت التى تحتوى على خُطب الخمينى القابع فى باريس. وللمفارقة، فقد كادت التكنولوجيا أن تُسقط حكومة الملالي الإيرانية عن السلطة؛ وتحديداً من خلال موقع تويتر الذى أستخدمه أنصار المرشح الإصلاحي مير حسين موسوي فى التحضير والتنسيق لإحتجاجاتهم على تزوير الإنتخابات عام 2009م. عندما أنشأ مارك زوكربيرج موقع الفيسبوك تخيله فى البداية سيكون مجرد منتدى صغير للتواصل بين طلاب جامعة هارفرد، ولكن شيئاً فشيئاً تضخم الموقع بصورة غير متوقعة فأضحى الآن يضم بين جنباته مليار إنسان دفعة واحدة. فأضحى الموقع نقطة تحول فى تاريخ الأنترنت والتاريخ البشري وساهم في تغيير الكثير من مفاهيم العلاقات الإجتماعية، وتجاوز بعض مستخدميه مرحلة الدردشة ليجعلوه سلاحاً ثورياً فتاكاً ساهم بعالية في تغيير الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط فيم يُعرف بـ(الربيع العربي).

السلطة وصحافة المواطن:

يُفضل البعض قصر تعريف صحافة المواطن بأنها صحافة الإنترنت، ولكنني أراها أكثر إتساعاً لتشمل كل الأنشطة التي يتم تشاركها بواسطة وسائل الإعلام، فأنا أعتبرها أي نوع من الأنشطة الإعلامية الصحفية التي تقوم بجمع

جمع و نقل و تحليل و نشر الأخبار و المعلومات من أجل رفع الوعي الشعبي. وهذا الإعلام نشأ كظاهرة معقدة نتيجة للتطور التكنولوجي الذي يجعل وسائل الإعلام الكلاسيكية أقل كفاءةً في نقل الأخبار من جهة، وتطبيق عملي للتمرد على أدوات الإعلام التي أصبحت في يد الحكومات وحلفائها. مثلت ومازالت تمثل حرية الصحافة ثيرمومتير لقياس لصحة وإعتلال الممارسة الديموقراطية لأي نظام سياسي، وبمقدار ضمان هذه الحرية يتم فرز الأنظمة وتصنيفها إلي ديموقراطية أي شمولية. إعتبر وليم هازلت بأن الصحافة هي "السلطة الرابعة" إلي جوار السلطات الثلاثة التقليدية في أوروبا القرن التاسع عشر؛ الملك والكنيسة والسلطة البرلمانية الجديدة. لقد إبتدع هازلت مصلطح السلطة الرابعة عندما كان يتابع نقاشاً بين أعضاء البرلمان الإنجليزي، فلمح مندوب إحدي الصحف وقال: "... وهذا هو ممثل السلطة الرابعة!"، قاصداً بذلك التأثير علي تحريك الجماهير!

مصطلح (السلطة الرابعة) لم يكن دوماً بالصورة الإيجابية التي يتصورها البعض الآن، فالصحافة حينها كانت الوسيلة الأنجع والأسرع في إثارة الغوغاء والرعاع من الجماهير وتهييجها في وجه السلطات الثلاثة، السلطات الثلاث إستشعرت خطر هذه القوة الجديدة فسعت حثياً للسطرة عليها، وهو ما حصل بالفعل في أكثرية دول العالم. لاحقاً أصبحت الصحافة الورقية المنافس الأكثر ضعفاً في الميدان الإعلامي في وجود منافسين أكثر ديناميكية وقدرة علي التجديد والإبتكار؛ فالتلفزيون والإذاعات لها الأسبقية علي الصحف في إيراد الأخبار ولها دائرة تأثير أكبر. والطبع كانت هذه الوسائل أيضاً تحت السيطرة الحكومية التي بدأت بالتصدع بعد ظهور الإنترنت الذي إنعتق بواسطته الكثيرون من سلطة الإعلام الرسمي، بل وإزدهرت صحافة المواطن التي جعلت رجل الشارع سلطة رابعة بالمعني الحرفي للكلمة، ولكن للدقة والترتيب فأنه بإمكاننا إعتباره السلطة الخامسة!

تقريباً، توجد في دساتير كل دول العالم نصوصاً رائعة عن حرية الصحافة، إلا إن فوبيا العلاقة بين الصحافة والسلطة الحاكمة إدت إلي فقدان الثقة بين الطرفين، ووهو ما أفقد الجماهير حقها في تملُّك المعلومات. ومع مرور الوقت خرج المواطن العادي من هذه الدوامة وأصبح غير مقتنعاً بوضعه التقليدي كمتلقي سلبي للأخبار ومتابعتها، فأصبح يمتلك القدرة في صنع الأحداث نفسها من دون الحوجة للخضوع للسلطة الحاكمة التي فقدت إمتيازاتها التاريخية وسيطرتها على وسائل الإعلام التقليدية، فمواقع الإنترنت تتيح لأي شخص أن يكتب فيها أراءه بحرية، ومن خلال جهاز الموبايل أمتلك الكثيرون المقدرة على تسجيل ملفات فيديو يتناول محتواها الشئون الشخصية ليتسع إلى الأوضاع السياسية والشئون الدولية، وقد أصبح هذا الإعلام من الديناميكية بحيث حاولت الحكومات السيطرة عليه من خلال قطع الإنترنت وحظر المواقع، وأحياناً إعتقال وإغتيال المشاركين في هذه الثورة التكنولوجية. صحافة المواطن حوَّلت المستخدمين السابقين إلى منتجين جدد رسائل إعلامية، وحققت لهم مفهوم الجمهور النشط بكافة أبعاده، ورفعت من محتوى المعلومات بشكل ليس له مثيل في التاريخ البشري، كماً ونوعاً. الغالبية العظمى من الناشطين في صحافة الإنترنت لا يرجون من نشاطهم الكسب المادي، وإنما عرض وجهة النظر والتعبير عنها، وإستمالة الناس نحوها لتأييد أطروحاتهم السياسية والإجتماعية وحشد الدعم لخلفياتهم الأيدولوجية. الجانب التطوعي في صحافة المواطن جعل هؤلاء النشطاء يخرجون بصورة شبه كاملة عن السيطرة، خصوصاً من جانب سلطة المال التي تحرك الصحافة، فيصبح هنا (الضمير) هو السلطة الأخلاقية العليا عند هؤلاء النشطاء الإعلاميين الجدد.

صحافة المواطن في السودان:

يقول أحمد آدم عن مفهوم السلطة: " كثيرا ما يختلط مفهوم السلطة مع مفهوم الدولة، رغم أن الأمر ليس كذلك بالضرورة ، فالدولة سلطة ولكن

ليست كل سلطة دولة ، بمعنى أن السلطة لا توجد فقط كأجهزة ومؤسسات سياسية وادارية (أجهزة الدولة) بل نجد السلطة متشابكة داخل النسيج الاجتماعي كما يذهب الى ذلك ميشيل فوكو عبر مساهمته في تقديم ممهدات فكرية تحض على اخراج النظر النقدي لاستراتيجيات السيطرة ومقاومتها من المنظومة التقليدية المتوارثة والدائرة على تعقل الظاهر في علاقات السلطة ، كي يخوض في باطن هذه العلاقات بالاستناد الى أعمال محللين وفلاسفة مثل فرويد، نيتشة وماركس....". ولا يمكننا قراءة واقع صحافة المجتمع بدون دراسة مفهوم السلطة وتقييم علاقة الحكومات العسكرية والحركات المنادية بالديموقراطية في السودان. قال الناشط السياسي حسان الحاجبي من تونس: "هل يجب علينا أن نسميها صحافة المواطن؟ هذه الصحافة ليست لنقل الأخبار، وإنما لصناعة البديل السياسي ... إنها صحافة المقاومة!".(5) وعلى ضوء إتفاقي مع حسان فيمكنني إعتبار تجربة صحافة المواطن في السودان جزء لا يتجزء من مسيرة النضال من أجل إسترجاع الديموقراطية في البلاد، وهنا يتعاظم دور المنسبين للسلطة الخامسة كحركة تغيير إجتماعي وسياسي ينظر إليها البعض بشغف، والبعض بريبة وتوجس.

بعد إستيلاء الجبهة القومية الإسلامية على السلطة عام 1989م بإنقلاب عسكري قامت بمصادرة وإغلاق كل الصحف وأصبحت تتحكم في الإعلام بصورة كاملة. ولكن هذه السيطرة بدأت تضعف مع دخول الإنترنت للبلاد. في البداية لم يكن هناك شكل واضح للعمل السياسي من خلال الإنترنت، ولاحقاً شكل ظهور المنتديات الإلكترونية مثل (الراكوبة)، (سودايز أونلاين)، (سودان فور أول)، (سودانيات) وغيرها بوابة جديدة للإعلام الجديد الذي يضم كذلك المدونات ومواقع التوصل الإجتماعية. من خلال هذه المواقع تبدلت العديد من المفاهيم السياسية وبدأت تشكل قوى جديدة بمفاهيم مغايرة أخذت في عاتقها التغيير الإجتماعي والسياسي. الأجيال الجديدة إستشعرت مسئولية التغيير

لتعرفها على الفرص المفتوحة التي يتيحها الإعلام الجديد الذي عزز الترابط والتكامل بين أفراد المجتمع الذين أصبحوا يتبادولون الحوار المباشر بطريقة لم يعتادوها من قبل، وهو ما رفع أيضاً من إحتمالات التصادم بين مكونات المجتمع التي ظلت الحكومات تسيطر عليه وتحاول إخفاء الفروقات الطبقية والثقافية بين أفراده من جهة، وبين هؤلاء الأفراد والحكومة من جهةٍ أخرى، وبين الأفراد والتنظيمات السياسية من جهة ثالثة. ومن خلال الإنترنت أستطاع بعض الناشطين إبراز فجوات في جسم الأحزاب الأحزاب السياسية (حكومةً ومعارضةً) لم تكن لتحدث لولا إنتشار الإنترنت، وهي في نهاية الأمر ظاهرة صحية، فتجربة العمل السياسي من خلال الإنترنت بكل ما فيها من سلبيات قادرة على إنضاج تجارب الأحزاب السياسية والأفراد في سبيل بناء ديموقراطية في ظل إنغلاق ساحة العمل السياسي المباشر.

مثّل الإنترنت وتكنولوجيا الكمبيوتر والهواتف النقالة والكاميرات الشخصية عماد صحافة الإنترنت فهي قد فتحت أبواباً للتحرر من سطوة الإعلام الموجه. وقد قام بعض الناشطين في الإنترنت ببث مواد صحفية شكلت هزات عنيفة لدى النظام الحاكم الذي كان دوماً يسخر من الناشطين السياسيين على الإنترنت فأطلق عليهم ألقاباً يتندر فيها منهم، مثل (مناضلي الكيبورد) و (المناتلين)، ولكن الضربات الموجعة التي وجهه هؤلاء النشطاء جعلت الحكومة تعيد النظر مرتين قبل أن تسخر منهم ومن دورهم الضعيف في التأثير على الساحة السياسية السودانية!

عقب فشل هجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أمدرمان يوم 2008/5/10م قامت الحكومة السودانية بحملة أمنية في العاصمة قائمة على تنميط عنصري جعلت جهاز الشرطة يلقي القبض على كل من يحمل سحنة سكان غرب السودان وقامت الحكومة بإطلاق شائعة بأن الحركة الدارفورية المسلحة هجمت على العاصمة الوطنية بمساعدة مرتزقة من دولة تشاد! أظهر

شريط فيديو مسرب الإهانات العنصرية التي لقيها أطفال مشردون تم القبض عليهم عقب الأحداث، وأظهر الفيديو الذي تم تصويره بموبايل التعذيب الجسدي القاسي لأطفال قاصرين.

من خلال مواقع الإنترنت قام نشطاء بطرح تغطيات وتقديم مستندات شكلاً إحراجاً للحكومة، وللصحافة الرسمية المتمركزة حول المكاتب والتي تعجز عن مواكبة الأحداث وتغطيتها وإعادة نشرها بدون موافقة الحكومة العسكرية. ففي العام 2011م قام جعفر حضر من خلال موقع سودانيز أونلاين بنشر ملفات تخص قضية فساد أكاديمي ومالي في جامعة القضارف وذلك عقب نشره لمستندات القضية وهو ما جعل القضية تخرج من الموقع الإلكتروني ليتم نقل القضية إلى أروقة القضاء ومحاكمة جعفر خضر.

من خلال موقع اليوتيوب شاهد مئات الآف لقطات الفيديو الذي سُجل من خلال موبايل في ساحة قسم الكبجاب بمدينة أمدرمان، يظهر في الفيديو الجلد العلني القاسي لفتاة بسبب إرتدائها البنطلون الممنوع حسب قوانين الشريعة الإسلامية في السودان. صراخ وعويل الفتاة أيقظ كل العالم، ومع سرعة إنتشار الفيديو زاد غضب الحكومة السودانية ذات السجل السئ في مجال حقوق الإنسان. السجل الذي تخطي مرحلة التعذيب المنهجي والإعتقال ليصل سقف الإنتهاكات فيه لدرجة توجيه إتهامات المحمكة الجنائية الدولية الإبادة الجماعية والقيام بجرائم ضد الإنسانية لرئيس الجمهورية السودانية. ومن خلال مواقع الإنترنت وصفحات الفيسبوك والمدونات إنتشر تسجيل صاعق للفنانة التشكيلية والناشطة السياسية صفية أسحاق تتحدث فيه عن تجربتها المريرة مع أفراد من جهاز الأمن والمخابرات الذين قاموا بإغتصابها بصورة جماعية في مكاتبهم في مدينة الخرطوم بحري وذلك لمشاركتها في مسيرة 30 يناير 2010م. بعض المواضيع سبب إحراجاً للرئيس البشير رغم طرافتها، ومنها مقطع فيديو مسرب يوضح الرقص الحماسي للرئيس السوداني مع مجموعة من الفتيات في إحد

الأعراس. فإذا تجاوزنا طريقة رقص البشير التي تفتقد للوقار والتناسق الحركي، فسبب الضحة حول الفيديو أن الرقص المختلط ممنوع بأمر قانون النظام العام، وليصبح الرئيس مخالفاً للقانون الذي سنته يده، وكذلك لتزامنه مع حروب عنيفة نتج عنها مئات الآلف من القتلى والجرحى الذين لم تقدم لهم الحكومة مجرد كلمة إعتذار أو أي بادرة للتضامن معهم!

هذه القضايا لم ولن يكون بمقدور المواطن العادي مشاهدتها أو حتى المعرفة بها من خلال وسائل الإعلام الحكومية، فنشطاء الإنترنت يقومون بالتركيز على تصوير ونقل الأحداث من الزوايا التي تهملها الصحافة إما تغافلاً أو تواطؤءً، أو نسبة لبعدها عن ساحة الحدث ساعة وقوعه، وهو ما يعطي صحافة المواطن دوراً تكميلياً لبقية وسائل الإعلام، وتمكين المتلقي من تشكيل صورة كاملة حول ما حدث، من الجانب الصحافة التقليدية والصحافة الرقمية. نشطاء صحافة الشارع السودانيون يقومون بكتابة ورسم وتحليل الأحداث وإعادة تقديمها إلى الجماهير من وجهة نظرهم الخاصة، وبطرق تفقد أحياناً للجودة الإحترافية التي تتمتع بها وسائل الإعلام التقليدية. وهذا الشئ جعل البعض يكيل الإتهامات إليهم بأنهم يعملون بطريقة متهورة وغير واعية بالتعقيدات العرِقية والدينية والمشاكل السياسية في السودان، وأحياناً يتم إتهام الناشطين بالتزوير والفبركة والتدليس، وكذلك الإنجراف الأعمي لإرضاء الخلفيات السياسية والقناعات الأيدولوجية على حساب (المصلحة الوطنية). ويصنّف البعض صحافة المواطن ضمن الصحافة الصفراء وذلك لجنوحها إلى الإثارة وعدم إمتثالها لضوابط العمل الصحفي التقليدي الذي يقتضي التحري من صدقية الأخبار والتدقيق في المصادر.

لمصلحة تطور صحافة المواطن فأنه يتطلب علينا النظر ملياً لهذه الإتهامات ومحاولة الرد عليها، فهي وإن كانت كيدية ولكنها تحمل جانباً من الصحة، فانفصال أدوات الإتصال عن أي قيم أو ضوابط مجتمعية يجعل من الحرية

المتاحة فوضى مدمرة. فأي مجتمع بشري له قواعده التي تضبط حدود التفاعل بين أعضاءه، وهو أحياناً ما قد نفتقده في الإنترنت الذي قد يصبح أداة تدميرية كاسحة أو وسـيلية تعليميـة هـي الأفضـل في تـاريخ البشريـة. وعينـا بالطبيعـة المزدوجـة للإنترنـت تجعلنـا نستصـحب حـديثنا في المقدمـة عـن ألـدوس هُكسـلي ورؤيتـه للتكنولوجيا فقط لا تجعل العالم مكاناً أفضل بدون القيم الإنسانية.

الصحافة والانتخابات

يستحسن أن تنشر الصحافة خلفيات المرشحين للانتخابات قبل تصريحـاتهم ووعودهم، ليتسنى للناخب التمييز بينهم بتجرد، وتكون مساهمة في اختيار الأكفأ.

دأبت الصحافة المحلية والعربية على نشر آراء وتطلعات المرشـحين لعضـوية مجلس الأمة، وفي معظم هـذه الآراء مبالغـات وأفكـار تتنـاقض مـع الواقـع الـذي يعيشه المواطن، لذا ينخدع الناخب بكثير من هـذه الأقـوال والآراء، وينتخـب غـير المناسب لعضوية مجلس الأمة.

لماذا لا تنشر الصحافة حقـائق هـؤلاء المرشـحين قبـل الانتخابـات لا بعـدها، حتى تساهم الصحافة في توضيح مكانة هذا المرشـح، أو ذاك، وتسـتطيع الصـحافة أن تنير الطريق أمام الناخب ليختار الأكفأ والأصلح لعضوية المجلس؟

يتأثر كثير من الناس بـرأي الصـحافة ومقالاتهـا، فـإذا نشرت السـيرة الذاتيـة للمرشحين قبل الانتخابات، فربما يختار الناخب الأصلح لعضوية مجلس الأمـة، كـما يجب على الصـحافة أن تـنشر سـلوكيات المرشـحين، أو مـا إذا كـان محكومـا عليـه بجريمة، او تزوير شهادة، أو سرقة معروفة، أو غير ذلك من الـتهم التـي تبعـد غـير المناسب لعضوية هذه المجالس.

تسـمى الصـحافة السـلطة الرابعـة في الـدول الديموقراطيـة، فـإذا كنـا دولـة ديموقراطية يجب أن تبـيّن هـذه الصـحافة سـير المرشـحين، وبصـماتهم البيضـاء، أو السوداء في حياتهم، وذلك حتى يتسنى للناخبين الاختيار بـين المرشـحين للتصـويت للأكفأ منهم.

آراء معظم المرشحين التي تنشرها الصحافة جيدة وطموحة، وتخدم الـوطن، ولكن خلفيتهم العلمية وسيرهم الذاتية تنفي ما يذيعونه من آراء وأفكـار تنشرهـا الصحافة لهم، فالواجب على الصحافة بيـان خلفيـات هـؤلاء المرشـحين، لا أن تـبرز آراءهم وأفكارهم وتطلعاتهم فقط!

المواقع الإلكترونية تخيف السلطة ومالكي الصحف

أصبحت المواقع الإلكترونية الإخبارية تثير حفيظة ناشري الصحف المغربية الذين سبق أن أعلنوا من خلال مكتبهم الفيدرالي، عن تضررهم من بعض هذه المواقع، محددين ذلك في المسّ بالحياة الخاصة أو بالملكية الأدبية، وبإقدامها على نشر محتويات الصحف مباشرة بعد صدورها، ليطال الضرر الذي وصفوه بالجسيم، مستوى القراءة الذي ينعكس بدوره - حسب بيان لهم - سلباً على الإعلانات، ويزيد من الهشاشة الاقتصادية للمقاولة الصحافية.

سؤال المصداقية

في هذا السياق، يقول توفيق بوعشرين، مدير نشر جريدة أخبار اليوم، وعضو مكتب فيدرالية ناشري الصحف بالمغرب، في حديث لـ"العربية.نت"، إن المواقع الإلكترونية بالمغرب تعتاش على ما يصدر في الصحافة الوطنية من أخبار، التي تنقلها –حسبه-، في نفس اليوم وفي نفس ساعة الصدور، وأحيانا قبل أن تصل الجريدة إلى القارئ، معتبرا أن هذا السلوك يضر بانتشار الصحافة الورقية التي هي نفسها تعاني في رأيه من صعوبات.

وأشار بوعشرين إلى أن فيدرالية الناشرين نبهت زملاءها في الصحافة الإلكترونية إلى هذا الموضوع، حيث لا يمكنهم أن يعيشوا بشكل يومي على المادة الصحفية الورقية، خاصة وأن هذه المواقع لا تتوفر على هيئات تحرير، يقول مدير أخبار اليوم، موضحا، أن ما ينتج في الصحافة المكتوبة على مستوى جمع الأخبار وصناعتها في اليوم الواحد، له تكلفة مرتفعة جدا مقارنة بأي صناعة أخرى.

واعتبر أن ترويج المواقع لأخبار منقولة عن الصحافة الورقية تحفز القراء لاقتناء الجرائد حين تكون هذه العملية موسمية وليس بشكل يومي، لأن القارئ في رأيه تبعا للحالة الثانية، سيختار ما هو متاح مجانا لأن هذا يخدم مصلحته.

وتابع قائلا: "نحن لا ننكر أن الصحافة المكتوبة تعتمد بدورها أحيانا على الصحافة الإلكترونية"، وهو ما يستدعي في نظره احترام القيم المهنية بين الزملاء.

ونوه عضو مكتب فيدرالية الناشرين إلى تطور الأداء المهني لبعض المواقع، معتبرا أن هذه الصحافة لا زالت فتية وفي بدايتها، وأنها عملت على مصالحة عدد كبير من المؤسسات والفاعلين مع الإعلام ومع السياسة والفكر والثقافة، كما أشار إلى الدور الأساسي الذي لعبه الإعلام الإلكتروني في توسيع قاعدة القراء، وخاصة الشباب الذي لم تستطع الصحافة المكتوبة الوصول إليه.

وأكد المتحدث، على أن هناك مهاما كثيرة مطروحة على الصحافة الإلكترونية، فالسؤال المطروح من وجهة نظره، ليس في المعلومة بل في المصداقية وهذا هو التحدي الأساسي بالنسبة إليه، فبقدر توفر فائض في الأخبار على الويب، بقدر ما تطرح هذه الأخبار مشكل المصداقية.

ودعا بوعشرين المعلنين كي يسايروا هذا التحول، فهذه المواقع لا يمكن لها، في نظره، أن تتطور وتشكل هيئات التحرير إذا لم تكن تتوفر على موارد وإعلانات، تساعدها على إنتاج الأخبار وفق معايير الجودة واحترام أخلاقيات المهنة، مستندة في ذلك على مواثيق هيئات التحرير.

قرصنة معكوسة

أحمد نجيم، مدير صحيفة goud.ma، في تصريح لـ"العربية.نت"، اعتبر من جهته، أن المواقع الإخبارية الإلكترونية هي نفسها تتعرض لقرصنة بعض موادها الإخبارية، معتبراً أن الإشكال لا يكمن في استناد الحامل الورقي على بعض الأخبار اعتماداً على الصحافة الإلكترونية أو العكس، لأن هذا جاري العمل به، لكن عدم ذكر المصدر واحترام الملكية الفكرية، أو العمل على معالجة

نفس الخبر من زاوية مختلفة تستدعيها الأحداث الجارية، هو ما يمس في نظره بأخلاقيات المهنة.

وأوضح أن الذاهبين إلى القول إن صناعة الأخبار بالنسبة للمواقع الإلكترونية غير مكلف، كلام يجانب الصواب، منطلقا من تجربته التي تتأسس على الاشتغال في إطار شركة مجبرة على تغطية مصاريف المراسلين والمتعاونين والمصورين الفوتوغرافيين، إضافة إلى التنقل والاتصالات وغيرها، دون أن يعني ذلك في نظره مقارنة تجربته وتجربة زملائه بالمؤسسات الإخبارية العربية الكبرى، لأن ذلك يتطلب تبعا له ميزانية ضخمة.

وقال إن منطق التنافسية بين الجرائد الورقية والمواقع الإلكترونية غير وارد بالمرة في الظرف الراهن، كون هذه الأخيرة معدودة على رؤوس الأصابع، ولا تتوفر على الدعم وموارد الإعلانات كما هو الأمر بالنسبة للصحافة المكتوبة، في حين تشتغل المواقع اعتمادا على تمويلها الذاتي، ومع ذلك فهي لا تراهن تبعا له في المرحلة الحالية على استقطاب المعلنين، بقدر ما تسعى إلى ترسيخ تواجدها وفي أن تكون مؤثرة في الرأي العام وتأكيد المصداقية والمهنية في ما تنشره من أخبار، التي لا ينفي أنها أصبحت تلفت انتباه المسؤولين الحكوميين، تؤكدها -حسبه- الوقائع وشهادة البعض منهم.

خطوط حمراء

مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، سبق وأن أشار في تصريح لـ"العربية.نت" أن إصلاح قطاع الإعلام سيشهد سلسلة من الإصلاحات، تهم الجانب التشريعي والمتعلق بسن قانون صحافة جديد يستوعب كل المستجدات بما فيها الصحافة الإلكترونية، وقانون خاص بالحق في الحصول على المعلومة، وآخر خاص بالمجلس الوطني للصحافة باعتباره هيئة مستقلة لتقنين وضبط المهنة وإقرار احترام أخلاقياتها.

أحمـد بـن بـور، أسـتاذ جـامعي مخـتص في الإعـلام، يـرى في حـديث لــ" العربية.نت"، أن الطفرة الكمية للمواقع الإلكترونية التي يعرفهـا المشـهد الإعلامـي المغربي تعبر عن الثورة التكنولوجية الإعلامية، ولأنها كذلك، فهـي تجـاوز للخطـوط الحمراء في نظره، وبالتالي فإنها تمس -تبعا له- بصورة مباشرة مراكز القوى سياسـية كانت أم إعلامية خصوصا وأنها تنشط خارج سيف الرقابة.

ودعـا أصـحاب الصـحف إلى أن يراجعـوا أسـلوب عملهـم عـوض الشـكوى والتذمر، محـددا هـذه المراجعـة في اعـتماد المنافسـة الشريفـة، خصوصـا في شـقها الإبداعي المهني، على مستوى الشكل وعلى مستوى المضمون، بمعنى إعـادة النظـر في الخط التحريري لاعتماد استقلالية تتحرك خارج الولاءات والقرابات والتواطئات، يقول بن بنور، مضيفا، بأن الذي يخيف أرباب الصحف لـيس المواقـع الالكترونيـة الحاليـة التـي تنشـط بطاقـات محـدودة عـلى مسـتوى التواصـل وعـلى مسـتوى الاستقلالية المهنية، ولكن الذي يخيفها في رأيـه، هـو الإمكانيـات المتاحـة والغليـان الإعلامي الناتج عن الحراك الاجتماعي، الـذي يقـول عنـه إنـه بكـل تأكيـد سـيدفع لظهـور مواقـع جديـدة تعكـس بصـورة أكـبر حميميـة الهمـوم والمطـامح لشرائـح الشباب، وهي الشرائح نفسها التي تستعمل الوسائل الإلكترونية للتواصل.

وعلق على غيـاب القـانون المـؤطر للصحافة الإلكترونيـة، بالتسـاؤل عـن أي قانون؟ متابعا هل المؤسسات المغربية الحالية قادرة مـن وجهـة نظـره عـلى إفـراز قانون يحمي حرية التعبير ويؤطرها؟، أم أنها في صورتها الحقيقية لا تملك إلا إنتـاج قانون يضاف لترسانة حواجز الحد من الحق في التعبير والحـق في الخـبر والحـق في الرأي؟

السلطة والقوانين مازالت تمنع تطور العمل الصحفي بالمغرب

رغم أن قانون الصحافة في المغرب الذي تم إصداره في العام 2012 عمل على توسيع حرية العمل الصحافي، إلا أن مؤاخذات الصحافيين والحقوقيين المهتمين، مازالت تعتبر النصوص القانونية المنظمة للمهنة لا تمنح الضمانات الكافية لحرية التعبير والعمل الصحافي كما هي متعارف عليها عالميا.

خطان متوازيان

يرى رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية يونس مجاهد أن ثمة خطين متوازيين فيما يتعلق بقضية حرية الصحافة.

أوضح مجاهد أنه على مستوى الخط الأول، يلاحظ توسعا في مجال ممارسة حرية الصحافة والإعلام بصفة عامة، فيما يكشف الخط الثاني عن وجود تردد مثلما تعكسه مجموعة من الوقائع والأحداث التي سجلت في تقرير النقابة من خلال تعرض مجموعة من الصحافيين لمضايقات تعددت وتنوعت بين المحاكمات والعقوبات والاعتداءات بالضرب من قبل قوات الأمن العمومي خلال التظاهرات وهم يباشرون عملهم.

ودعا إلى تطوير قانون الصحافة بشكل يتلاءم مع طبيعة المرحلة ومستوى التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي والشعارات التي ترفعها الدولة نفسها.

قال: " يتعين على القانون أن يكون واضحا ودقيقا ومسايرا لتحولات المجتمع المعاصر وللتطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجيات الحديثة، كما أنه من المفروض أن لا يتضمن مفاهيم ومصطلحات فضفاضة يمكن أن تؤول ضد حرية الصحافة."

ضمانات غير كافية

من جهة أخرى، اعتبر الباحث سعيد خمري عضو جمعية عدالة التي رفعت مؤخرا مذكرة حول حرية الإعلام والتعبير في المغرب، أن تخوفات الإعلاميين والمهنيين هو في أن تستمر هذه المضايقات التي تطال حرية الصحافة والتعبير بشكل عام.

أضاف خمري لـ"إيلاف": "تلك التخوفات لا تشمل فقط الجانب المتعلق بالممارسات، ولكنها أيضا تهم الجانب القانوني والنصوص المنظمة لحرية الصحافة والتعبير التي يراها الصحافيون لا تعطي الضمانات الكافية لحرية التعبير والصحافة كما هي متعارف عليها دوليا وخصوصا المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وفي الممارسة يعتبرون أنه لا زال هناك تضييق على حرية التعبير، وبالتالي هم يطالبون بتجاوز هذا الوضع وبكل القضايا المستعجلة التي يطرحها الإصلاح."

عقاب سياسي

في إطار دعم حرية الصحافة وحرية التعبير في المغرب قدمت جمعية عدالة (جمعية حقوقية) رفقة عدة شركاء وبدعم من الاتحاد الأوروبي مذكرة يتوقع أن تحال على المرافعة البرلمانية.

يتعلق الموضوع بدراسة أنجزها خبراء انطلقت من واقع حال حرية الصحافة في المغرب، تقف عند مكامن الخلل كما تعطي حلولا ومقترحات.

سجلت الدراسة أن عشرات الصحفيين والإعلاميين أوقفوا عن ممارسة المهنة، بعد متابعتهم حول قضايا النشر وحرية التعبير، كما رصدت المذكرة عددا من المحاكمات القضائية الصادرة ضد صحف وصحافيين وإنزال عقوبات قاسية في حقهم، مشيرة إلى أن العقاب يأخذ طابعا "سياسيا".

أشـارت المـذكرة إلى أن الحـرب عـلى الصـحافة في المغـرب "تتخـذ وجهـين" أحدهما ظاهر والأخر خفي، مشيرة إلى وجود بعض الوقائع الملتبسة، تـتم في جـنح الظلام، ويدل على ذلك مجموعة من القرائن والتصريحات والشهادات، التـي تفيـد بحصول حرب خفية ضد الصحفيين ".

تداخل القانوني والإرادة السياسية

وعلق خمري قائلا: " تتداخل في مشكل حرية الصحافة في المغـرب النصـوص القانونيـة والإرادة السياسـية، لاحظـوا أن دسـتور 2011 أتى بمقتضـيات جديـدة ومتقدمـة جـدا فـيما يتعلـق بممارسـة حريـة الصـحافة وبـالحق في الحصـول عـلى المعلومات".

يشير الفصلان 27 و28 من الدستور المغـربي إلى الحـق في ممارسـة الصـحافة والحق في الولوج إلى المعلومة.

وأشار عضو جمعية عدالة إلى أن الدستور يؤكد على التزام المغرب بـالمواثيق الدولية وحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، بما يعني أن حريـة الصـحافة والإعلام جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق الحريات.

وأقر خمري بأن ثمة حاجة ماسة إلى تعديل القوانين المنظمة لحرية الصحافة والتعبير "بما يلائم روح هذا الدستور وبمضامين حقوقية تستجيب لفلسـفة الـعصر المنفتح على الحقوق والحريات"، على حدّ تعبيره.

وشدّد على أن الإشكال مزدوج بين حاجة القوانين إلى إصلاح وتعـديل، وأيضـا تجاوز هذه الممارسة وهـو يتوقـف عـلى مـدى تـوفر الفاعـل السـياسي عـلى إرادة حقيقية في الإصلاح.

مسألة وقت

يذكر أن وزير الاتصال النـاطق الرسـمي باسـم الحكومـة المغربيـة مصـطفى الخلفي كان قد صرح مؤخرا بمناسبة إصدار وزارته "التقريـر السـنوي حـول جهـود النهوض بحرية الصحافة 2012" أن المغرب لم يقطع بعد كل الأشواط فـيما يتعلـق بحرية الصحافة،

وأكـد أن الطريـق "لازالـت طويلـة وتحتـاج إلى المزيـد مـن العمـل، إذ لا ديموقراطية دون صحافة حرة ومسؤولة." حسب تعبيره.

واعتبر أن ما تحقق في مجال النهوض بحرية الصحافة لـيس إلا مجـرد بدايـة نحو تحديات أخرى تتعلق بـدعم القـدرات الصـحافية خاصـة مـا يسـمى صـحافة التحقيق، ومواكبة المستجدات التكنولوجية والمنظومة المتطورة لإنتاج وبث الأخبار واستعمالها، إضافة إلى تعزيز وتقوية الخدمة العمومية

أزمة حرية التعبير بين قيود السلطة و جرأة الصحفيين.

يثـير حـراك المغـرب السـياسي نحـو تعزيـز الحريـات العامـة والاخـلاق الديموقراطية المزيد من المشاعر والانطباعات الايجابية داخل الاوساط الحقوقيـة و الشعبية ، محليا ودوليا . لكنه وبنفس القدر أو اكثر يبرز في شكل ازمة حقيقيـة ، و يبعث مشاعر التشكيك والارتياب ، داخل نفس الاوساط المذكورة.

تطور ايجابي ، ومساعي حميدة ان تعبر الدولة رسميا ، انطلاقا من المؤسسـة الملكية وعبر التصريحات الحكومية ، عن رغبة حقيقيـة في تجـاوز عتمـة المـاضي و المصالحة مـع الـذات ، واسـتشراف مسـتقبل أفضـل حيـث المزيـد مـن الحريـات ، والممارسات الديموقراطية.

وقد ترجمت هذه المساعي عمليا ، في صدور التقرير النهائي لهيئـة الانصـاف والمصـالحة ، ونجاحهـا الواضـح في اغـلاق ملفـات جـد معقـدة مـن قبيـل ملفـات

المخطوفين ، ونبش المقابر السرية لضحايا سنوات الرصاص ، رغم ما تعرض له عمل اللجنة المذكورة من انتقادات حقوقية من بينها : عجزها عن النيل من المسئولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة ، وفشلها في اغلاق ملفات خطيرة من قبيل الملف الشهير المتعلق باختطاف واغتيال المهدي بن بركة. وايجابي جدا ان تجد المؤسسة الملكية حلا وسطا لمطالب الحقوقيين يقارب اعتذار الدولة رسميا من الاشخاص الذين تعرضوا للانتهاكات ، ليقوم الملك محمد السادس اليوم 06-012- 006 بمواساة الاسر ، والاشخاص المنتهكة حقوقهم ، في خطاب رسمي وخاص

لكن ، كل هذا الحراك يأتي ضمن اجواء استمرار محاكمات الصحفيين وادانتهم بتهم نمطية بحجة تجاوز الخطوط الحمراء ، وهو مصطلح عام جدا يسمح للدولة بمضايقة حرية التعبير في اية لحظة ، أو محاكمة الصحفيين والزج بهم في السجون، وتغريمهم ماديا.

اخر القضايا التي أفرزتها طبيعة المنافسة الحيوية المحتدمة بين قيود السلطة ، وخطوطها الحمراء الهلامية ، والصحافة المستقلة الجريئة ، تأكيد الحكم الصادر في حق اسبوعية تيل كيل الصادرة باللغة الفرنسية ، ضمن ما عرف بقضية البرلمانية حليمة العسالي ، حيث تمت مؤاخذة الصحيفة المذكورة بتهمة القذف والتشهير ، و ادانتها بحبس موقوف التنفيذ ، وغرامة مالية باهضة تقارب مبلغ 100000 دولار . والغريب ان يعاد ازعاج صحيفة تيل كيل ، ضمن محاكمة اخرى لا تختلف عن الاولى ، وهذه المرة بتهمة التشهير برئيسة جمعية خيرية نشرت الصحيفة المذكورة اخبارا تفيد استدعاء هذه السيدة من طرف السلطات الامنية للتحقيق معها في قضية تحويلات مالية غير مشروعة ، طالت أموال عامة، ومرة أخرى تقضي المحكمة بتغريم مدير الاسبوعية غرامة قاسية قدرت هي الاخربمبلغ 100000 الف دولار

وتستمر هذه المحاكمات ، حيث من المنتظر ان يمثل الصحفي نور الدين مفتاح مدير الاسبوعية المستقلة الايام ، والصحفية مرية مكريم عن نفس الاسبوعية بتاريخ 23-012- 006 أمام محكمة الدار البيضاء بتهمة الاساءة الى المؤسسة الملكية ، وتهديد الامن العام ، على خلفية نشرها تحقيقا يتحدث عن اسرار الحريم في القصور المغربية بين ثلاث ملوك : محمد الخامس ، الحسن الثاني ومحمد السادس . بينما تلوح في الافق محاكمة أخرى ، وبنفس الملابسات للصحفي ادريس شحتان ، مدير اسبوعية المشعل على خلفية نشره صورا للاميرات من العائلة الملكية المغربية دون ترخيص من القصر الملكي .

تؤشر هذه المتابعات المتكررة للصحافة والصحفيين ، الى أزمة خطيرة يعاني منها خطاب الاصلاح ، والمصالحة الذي تعبر عنه الدولة باستمرار من جهة ، ويعبر من ناحية أخرى عن واقع تواجد صحافة مستقلة جريئة تروم يالاساس تحطيم الحواجز النفسية ، وتحدي قيود السلطة ، نحو تناول أفضل للشأن المغربي بشكل عام

خلاصة القول ، ان الدولة مترددة ، وهي بذلك تفقد اجواء المصالحة ، والاصلاحات الديموقراطية بريقها الاساسي . بينما الصحافة بالمستقلة بالمغرب تعبر عن ذكاء معين ، وتحاول ان تستفيد من المعطيات المحلية والدولية ، وقد نجحت الى حد بعيد في اعمال معادلتها ، والقياس الوحيد البارز لهذا النجاح ، هو طبيعة المواضيع التي اصبحت متاحة للتداول الشعبي بالمغرب ، بفعل جرأة الصحافة المغربية المستقلة .

أعتقد شخصيا ان حل هذه الازمة ، بيد الدولة المغربية ، وكافة اجهزتها الرسمية ، وذلك بان تقتنع بأن قرار المضي نحو اجواء ديموقراطية ، لا يحتمل التراجع الى الوراء ، أو الاحتفاظ بالخطوط الحمراء ، لأن ذلك وبكل يقينية ، سوف يفضي الى الاستخدام الخارجي للصراع بين السلطة والصحافة المستقلة ،

والبتالي جلب المزيد من الضغوط الدولية . ذلك ان الصحافة والحق في الاعلام هـو الاداة الرئيسـة للاصـلاح والمصـالحة ، والضـمان الحقيقـي للعبـور والاسـتمرار الديموقراطي .

العلاقة بين السُلطة والصحافة .. فى مصر

كتـاب د. فـاروق أبوزيـد الجديـد أو لنقـل دراسـته العلميـة الجـادة عـن الإعـلام والسلطة. فهذه هي المساحة التي عمل لها ومن خلالها طوال عمره. وثانيا فهو الآن ليس عميد كلية الإعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ونائبهـا فقـط ولكنـه كـذلك عضـو المجلس الأعلي للصحافة ورئيس لجنة الممارسة الصحفية به، وهو ما يعني أنه يعـيش في قلـب الحـدث وتصـب عنـده مواقـف وحكايـات كثـيرة تصـور الشـكل الـذي وصـلت إليه العلاقة بـين السلطةوالصـحافة في مصر الآن.. وعليـه فهـو يمتلـك المعرفـة النظريـة، والخبرة العملية والتجربة المعاصرة كل هذه عوامل تجعل ما يقوله د فاروق ليس مجـرد كتاب أو دراسة ولكنه شهادة حية على ما يجري ويتسرب من بين أيدينا الآن. ما يشغلني هنا هو علاقة يوليو بالصحافة لأن هـذه العلاقـة ببسـاطة هـي التـي تشـكل بصـورة أو بأخري الهيكل الذي تعيش به وعليه الصحافة الآن. فبعد ثورة يوليو لم تستمر الحريـات الممنوحة للصحف طويلا. إذ سرعان ما ضاقت السلطة الجديدة بالهامش الليـبرالي الـذي كانت تتمتع به الصحف، فأطاحـت بـه بالتـدرج، وعـبر ثـلاث محطـات رئيسـية، كانـت أولا إعلان حل الأحزاب في 16 يناير 1953 الذي توقفت نتيجة له الصحف الحزبية التـي كان تصدر عن الأحزاب الملغاة، والمحطة الثانية ما عرف بأزمة مارس 1954 التـي أعقبهـا إغلاق عدد كبير من الصحف الخاصة، وفق قرار أصدره مجلس قيادة الثـورة في 2 أبريـل 1954 بتطهير الصحافة وأعقبه قرار في 16 أبريل بحل مجلـس نقابـة الصـحفيين وإعـادة النظر في قانون النقابة بما يتماشي مع أهداف الثورة واسـتبعاد مـن لا يجـوز بقـاؤهم في هذه المهنة السـامية، أمـا المحطـة الثالثـة فكانـت صـدور تنظـيم الصـحافة في 24 مـايو

1960 الذي نص على أيلولة دار الأهـرام وأخبـار اليـوم وروز اليوسـف ودار الهـلال للاتحاد القومي. ثم أضيف لها بعـد ذلـك صـحف دار التحريـر ودار المعـارف ودار التعاون. وقد شهدت الفترة بين صدور قانون تنظيم الصـحافة وقيـام حـرب يونيـو 1967 عدة أزمات بين السلطة والصحافة لعـل أبرزهـا نقـل أعـداد غـير قليلـة مـن الصحفيين إلى مؤسسات القطاع العام.. ففي سبتمبر 1964 نقل أربعون من محرري دار التحرير إلى إدارات العلاقات العامة بالقطـاع العـام، وفي فبرايـر 1966 نقـل 38 محررا بصحف أخبار اليوم إلى أعمال غير صحفية خارج المؤسسات الصـحفية تمامـا ونحن ننشر انتقادات الدكتور فاروق بحذافيرها وبعضها يستحق المراجعة والنقـد . والغريـب أن النظـام الإعلامـي المصري ظـل عـلى سـماته السـلطوية بعـد تـولي الرئيس السادات الحكم رغم مـا رفعـه مـن شـعارات عـن الحريـة والديمقراطيـة خلال حركة مايو 1971، ولكن بداية التغيير الحقيقي في النظـام الإعلامـي المصري جاء بعد انتصار أكتوبر 1973. كانت الرقابة قد رفعت عـن الصـحف في 9 فبرايـر 1974 وألغيت الرقابة عـلى برقيـات الصـحفيين والمراسـلين الأجانـب في 22 فبرايـر 1974، وألغيت الرقابة على الصـحف الأجنبيـة في 18 مـارس 1974، كـذلك سـمح للكتاب والصحفيين المبعدين إلى مؤسسات غير صـحفية بـالعودة إلى مؤسسـاتهم الصحفية، وفي 11 مارس 1975 صدر قرار بتشكيل المجلـس الأعـلي للصـحافة، ثـم صدر القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة، وقد سبق صـدور هـذا القانون بعض التعديلات الدستورية وأهمها إنشاء مجلـس الشـوري الـذي نقلـت إليه ملكية الصحف القومية، لكن الملاحـظ أن الفـترة الأخـيرة مـن حكـم الـرئيس السادات شهدت أزمـة ثقـة بينـه وبـين الصـحافة حيـث تكـررت مصـادرة بعـض الصحف الحزبية وإيقاف البعض الآخر. إن نظام الـرئيس السـادات لم يسـتطع في نهاية أيامه أن يتحمل المعارضة التي أخـذت تتزايـد لمعاهـدة كامـب ديفيـد مـع إسرائيل، وقد أخذت الأزمة مظهرا دراميا باعتقال ألف وخمسمائة من المعارضـين

بينهم عدد غير قليل من الكتاب والصحفيين والإعلاميـين في 5 سـبتمبر 1981 وبعـدها بشهر واحد اغتيل السادات، لذلك يمكـن القـول إن النظـام الإعلامـي المصري شـهد في عهد الرئيس السادات بداية التحول ولكن هذه المرحلة شأنها في ذلك شأن كل مراحل التحول غالبا مـا تحمـل بعـض سـمات المجتمـع القـديم إلى جانـب سـمات المجتمـع الجديد، لذا فإن النظام الإعلامي المصري في عهد الرئيس السادات كان نظامـا مختلطـا بين السمات السلطوية والسمات الديمقراطية مع ملاحظة غلبـة السـمات السـلطوية. ويري د. فاروق أبوزيد أنه مع تولي الـرئيس مبـارك الحكـم في أكتـوبر 1981 شـهدت البلاد انفراجة ديمقراطية في نظامها السياسي، وهـو الأمـر الـذي انعكـس عـلى النظـام الإعلامي، فقد سارع الرئيس مبارك بعد توليه الحكم مباشرة بـالإفراج عـن الصـحفيين والإعلاميين مع غيرهم من المـواطنين الألـف وخمسـمائة الـذين اعتقلـوا في 5 سـبتمبر 1981، كـما أعيـد الصـحفيون إلى مؤسسـاتهم الصـحفية كـذلك ألغـي الحظـر عـلى الممنوعين من الكتابة، وهو الأمر الذي فتح الطريق لعودة الصـحفيين المعارضـين مـن الخارج، ورغم الأزمة التي صاحبت صدور القانون 93 لعام 1995، فإنها انتهت لصـالح حرية الصحافة، باستبداله بالقانون 96 لسنة 1996 الذي من مميزاته أنه فتح الطريق أمام ظهور الصحف الخاصة، وهكذا أخذ الإعلام المصري يتقبل فكرة الملكيـة الخاصـة لوسائل الإعلام الجماهيرية، مما أتاح مزيدا مـن الفـرص للتعدديـة الإعلاميـة والتعبـير الحر مع الاعتراف في الوقت نفسه بأنه قد ترافق مع هذا التطور ظهـور بعـض الآثـار الجانبية السلبية للإعلام الخاص التي كان من أبرزها الممارسات السلبية التي عرفت بها الصحف الصفراء وقنوات الإثارة. نحن إذن أمام حالة مـن الرصـد الـدقيق وإن كانـت تمت بشكل عابر لعلاقة الرؤساء الثلاثة بالصحافة، وهي حالـة إذا تجاوزنـا مـا قالـه د. فاروق أبوزيد ونسجه في كتابه يمكن أن نضع توصيفا واحدا لما جري وهو أن السـلطة في مصر بعد الثـورة وحتـي الآن حرصـت عـلى أن تـدخل الصـحافة إلى بيـت الطاعـة

الحكومي، وكل رئيس كان يفعل ذلك بطريقته الخاصة وحسـب مفهومـه لأهميـة ووظيفة الصحافة وحجم الحرية الذي يجب أن تحصـل عليـه، فالصـحافة بالنسـبة لهم ليست سوي أداة يجب أن تخضع في النهاية لما يراد منها. وليس لها أو للقائمين بها وعليها أن يكون لهم رأي أو وجهة نظر فيما يطلـب مـنهم بـل علـيهم التنفيـذ فقط. لقد وهب الرئيس عبدالناصر نفسه لمشروع قومي، كانت لديـه أفكـار كبـيرة ومشروعات عظيمة، وكان يجب أن تقف الصحافة وراء هذه المشروعات ولا تحيـد عنها، ولذلك كان الرئيس عبدالناصر يوجه النظر دائما إلى أن هذه ليست الصـحافة التي نريدها، كان لديه معيار ومقياس محدد أن تكون الصحافة في خدمة ما يريـد تحقيقه. وهو ما أتعب الصحفيين كثيرا فبعضهم دخل المعتقل وبعضهم تم ايقافـه وبعضهم طرد من الصحف تماما. كل ذلك لأن كلا منهم قال كلمة أو عبارة في مقال لم تعجب الرئيس.. كانت الصحف في هذه الفترة إذن مثل عرائس الماريونيت التـي يوجهها الرئيس كيفما يريد وفي الوقـت الـذي يشـاء. الـرئيس السـادات كانـت لديـه إشكالية هائلة.. فقد كان يريد أن ينتزع لنفسه شرعية لمجرد خلافته لرئيس كانت له كاريزما هائلة.. أراد السادات أن يكسب الصحفيين.. أن يضـعهم في الصـورة، أراحهـم من سطوة هيكل عليهم، وإذا كان هنـاك فـارق بـين السـادات وعبـدالناصر فهـو أن عبدالناصر كان يعتبر أن الصحافة ملكية عامة يجـب أن تخـدم المشروعـات القوميـة الكبيرة التي تسعي مصر وراءها.. أما السادات فكان يعتبر أن الصحافة ملكية خاصـة يجب أن تخدم مشروعاته هو وتبرز أفكاره. ولم يكـن يـتردد كـما كـان يقـول شـعبي وجيشي أن يقول صحافتي.. وهذا معيار صادق، فالصحافة في عهد الـرئيس السـادات لم تكن صحافة مصر لكنها كانت صحافة السادات شخصيا. الوضع مع الرئيس مبـارك مختلف تماما، فهو مثل كل شيء علاقته بالصحافة عشوائية، لقد مـنح نظامـه حريـة شبه مطلقة للصحافة والإعلام لكن تظل هذه الحرية في النهاية مجـرد حريـة نبـاح.. يقـول الصـحفيون كـل مـا يريـدون ويكتبـون مـا يشـاءون لكـن في النهايـة بفعـل

النظام ما يريده دون أن يراجعه أحد، وإذا كان نظام الـرئيس مبـارك يحلـو لـه أن يردد أن هذا العصر لم يقصف فيه قلم ولم يسجن صـحفي فهـو كـلام كـاذب.. لأن صحفا كثيرة أغلقت وصحفيين كثيرين دخلوا السجن لقـد وضـع د. فـاروق أبوزيـد خلاصـة معرفتـه النظريـة في هـذا الكتـاب، لكننـي أعتقـد أن فضـحالعلاقة بـين السلطة والصحافة مازال يحتاج إلى الكثير من الكتب والدراسات.

المراجع

1. عبدالحميد، محمد (1983)، تحليل المحتوى في البحـوث الإعلاميـة، جـدة: دار الشروق.

2. القـرني، عـلي شـويل (2003)، الخطـاب الإعلامـي السـعودي دراسـة تحليليـة لتعددية الرؤية الاجتماعية، بحث مقدم للقاء الـوطني الثـاني للحـوار الفكـري بمكة المكرمة، مركز الملك عبدا لعزيز للحور الوطني.

3. طلال الناير، كابوس ألدوس، المدونة، 2012/1/6م

4. أحمد آدم، جدلية الشيخ - الحوار- العبد في المجتمع السوداني، موقـع سـودان فور أوول، 2008/5/25م.

5. حسّان الحاجبي، ملتقي نسيج للإعـلام ووسـائل التعلـيم البديلـة بمدينـة شرم الشيخ، جلسة صحافة المواطن، 2012/5/18م.

6. Baran, Stanley and Dennis Davis (2003), Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future (3rd edition), Canada: Thomson-Wadsworth.
7. Donohue, George, Phillip Tichenor & Clarice Olien (1995) "A Guard dog perspective on the role of media", Journal of Communication, 45:2, pp.1151-32.
8. Gunaratne, S.A. (1998). “Old wine in A new bottle: public journalism, development Journalism, and socail responsibility.” In M. E. Roloff (ed.), Communication Yearbook 21. Thousand Oaks, CA: Sage.
9. Holsti, Ole (1969) Content Analysis for Social Science and Hamanities, Wesley Publishing, Co.
10. Keane, J. (1991) The Media and Democracy. Cambridge, UK: Polity Press.
11. McQuail, Denis (2000), Mass Communication Theory (4th edition), London: Sage Publications.
12. ------------------- (1983), Mass Communication Theory: An Introduction, London: Sage Publications.

13. Picard, R.G. (1985) The Press and the Decline of Democracy. Westport, CT: Greenwood.

14. Press Freedom Index, “Reporters without Borders" www.rsf.fr

15.

16. Rugh, William, A. (1987) The Arab Press, Syracuse, New York: Syracuse University Press.

17. Siebert, F., T. Peterson and W. Schramm (1956) Four Theories of the Press, Urbana, IL.: University of Illinois Press.

18. Silverblatt, Art and Nikolai Zlobin (2004) International Communications: A Media Literacy Approach. London: M.E. Sharpe.

19. Stemple, Guido (1982) “Content Analysis” in Stemple, G. & B. Westley (eds.). Research Methods in Mass Communication, Cliff, N.J.: Prentice – Hall.

20. The Annual Survey of Press Freedom, “Freedom House, www.freedomhouse.org

21. Thompson, J. (1995), The Media and Modernity. London: Polity Press.

22. Wtson, James (2003) Media Communication: An Introduction to Theory and Process (2nd edition). New York: Palgrave Macmillan.

23. Williams, Kevin (2003) Understanding Media Theory, London: Oxford University Press.

24. Read Bain, Technology and State Government, American Sociological Review, Issue No.2, December 1937

25. Jamie Uys, The Gods Must Be Crazy, Part 1, 1980

المحتويات